بنك
الرسائل
والأطاريح
الجامعية
العراقية

جامعة الكوفة
كلية التربية للبنـــات
قسم اللغة العربية

النحـــو والمعنـــى

دراســـــــة فـــي مغنـــي اللبيـــب
لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)

رسالة تقدمت بها الطالبة

أنفال رشاد علي عوده الخالدي

الى مجلس كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف الاستاذ الدكتور

زهيـر غازي زاهد

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرَّحْمَنُ ۞ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ۞ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ۞ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ

صدق الله العلي العظيم
الرحمن: ١-٤

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة جرى تحت إشرافي في جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع:

المشرف: **الاستاذ الدكتور زهير غازي زاهد**
التاريخ: ١٠/٦/٢٠٠٧م

بناءً على التوصيات المتوافرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

الأستاذ المساعد الدكتور
مناف مهدي الموسوي
رئيس قسم اللغة العربية
كلية التربية للبنات/ جامعةالكوفة
التاريخ: ١٨/٧/٢٠٠٧م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة اننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ **(النحو والمعنى. دراسة في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ))** المقدمة من الطالبة **(أنفال رشاد علي)** ونرى انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير **(امتياز)**.

التوقيع:
الأستاذ المساعد الدكتور
مناف مهدي الموسوي
التأريخ: ٨/١٠/٢٠٠٧
رئيساً

التوقيع:
الأستاذ المساعد الدكتور
رحيم جبر الحسناوي
التأريخ:
عضواً

التوقيع
الأستاذ الدكتور
زهير غازي زاهد
التأريخ:
(المشرف) عضواً

التوقيع:
الأستاذ المساعد الدكتور
هادي عبد علي هويدي
التأريخ:
عضواً

تصديق مجلس الكلية

صدّق مجلس كلية التربية للبنات/ جامعة الكوفة قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:
الأستاذ المساعد الدكتور
سعد عزيز حسن
عميد كلية التربية للبنات
التأريخ:

المحتويات

المحتـــويـــات

المقدمة ١

التمهيد ٥

اولا: اهمية كتاب المغني ٦

ثانيا: مفهوم النحو ٩

ثالثا: مفهوم المعنى ١٠

الفصل الاول: الجملة والكلام عند ابن هشام ١٣

توطئة الفصل ١٤

المبحث الاول: اقسام الجملة ١٩

اولا:الجملة الاسمية ٢٤

ثانيا: الجملة الفعلية ٢٦

ثالثا:الجملة الظرفية ٢٧

المبحث الثاني: احكام التعليق والمتعلقات ٣٥

التعلّق ٣٥

أسباب التعلّق ٣٥

أسباب التسمية (شبه الجملة) ٣٥

تعلق الظرف والجار والمجرور ٣٦

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟ ٣٨

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟ ٣٩

التعلق باحرف المعاني ٤٠

ما لا يتعلق من حروف الجر ٤٢

حكم الإسم المرفوع بعدهما ٤٤

ما يجب فيه تعلقهما بالمحذوف ٤٥

المتعلق الواجب الحذف فعل أم وصف ٤٨

كيفية تقديره باعتبار المعنى ٤٩

الفصل الثاني: نظام الجملة وصحة المعنى عند ابن هشام .....
٥١
المبحث الاول : الصناعة النحوية .....
٥٢
المبحث الثاني: نظام الجملة وصحة المعنى ٦٤
اولا: نظام الجملة الاسمية ٦٧
ثانيا: نظام الجملة الفعلية ٦٧
ما يطرأ على نظام الجملة ٦٩
١. التقديم والتاخير ٦٩
٢. الحذف ٧٣
المبحث الثالث: المعنى الوظيفي ٧٨
اولا: المعنى الوظيفي الصوتي ٧٩
ثانيا: المعنى الوظيفي الصرفي ٨٠
المعاني التصريفية ٨٥
١. المعنى الوظيفي لصيغ المشتقات ٨٦
٢. المعنى الوظيفي للزوائد على الصيغ الصرفية ٨٧
أ. اللتعدية ٨٧
ب. الصيرورة ٨٨
ج. المبالغة والتكثير ٨٨
د. المطاوعة ٨٩
هـ. الطلب ٨٩
ثالثا: المعنى الوظيفي النحوي ٩٠
أ. المعنى النحوي الخاص ٩٠
ب. المعنى النحوي العام ٩٠
اولا: الجمل التي لامحل لها من الاعراب..... ٩٣
ثانيا: الجمل التي لها محل من الاعراب..... ٩٦

الفصل الثالث: تحليل الجملة عند ابن هشام واثرها في المعنى النحوي
.....١٠١

المبحث الاول: ماينبغي للمعرب معرفته من الاحكام .....
١٠٢
اولا: مايعرف به المسند من المسند اليه .....
١٠٢
١. مايعرف به المبتدا من الخبر .....
١٠٢
٢. مايعرف به الاسم من الخبر .....
١٠٤
ثانيا: احكام ما يفترق .....
١٠٤
أ. عطف البيان والبدل ١٠٤
ب. اسم الفاعل والصفة المشبهة .....
١١٠
ج. الحال والتمييز ١١٢
ثالثا: اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها .....
١١٥
رابعا: اقسام العطف .....
١١٧
١. العطف على اللفظ ١١٧
٢. العطف على المحل .....
١١٨
٣. العطف على التوهم .....
١٢٠
عطف الخبر على الانشاء وبالعكس ١٢٠
عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس .....
١٢٢
العطف على معمولي عاملين ١٢٢
خامسا: عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة ١٢٤
سادسا: روابط الجملة بما هي خبر عنه ١٢٦

سابعا: لزوم الفعل وتعديته ١٣١
المبحث الثاني: كيفية الاعراب ١٣٧
المبحث الثالث: قواعده في امور كلية واثرها في المعنى النحوي ١٤٤

الخاتمة ١٥٣

المصادر والمراجع ١٥٦

الخلاصة 3-1

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على اشرف الأنام محمد بن عبد الله، وعلى الـــــه الأطهار، وصحبه الأبرار.

أمـــا بعـــــد؛

فدراســـات النحو والمعنى من الدراســـات الحديثة، التـــــي يخوض مضمارهـــــا الباحثون المحدثون؛ بحثا، ودراسة، وتصنيفا. غير ان هذا الأمر لا يعني ان النحويين القدامى قد اغفلـــوا

أمر المعنى، أي انهم لم يولوه اهتماما، أو ذكرا. فقلما نجد مصنفا نحويا قديما قد خلا من ذكر المعنى؛ أهميته ودوره في الكلام. وحسْبنا في ذلك ظهور علم النحو، فهو خير دليل على حرص النحويين الأوائل، ووعيهم أهمية المعنى.

إلا انهم لم يفردوا له مؤلفا خاصا، أو يجعلوه قسما مستقلا، وانما تناولوه في طيات كتبهم، بالتعرض له هنا، والإشارة إليه هناك.

ولعل هذا الأمر هو ما دفع الباحثين للقول؛ ان نحو العربية هو نحو شكلي، يعتمد اواخر الكلمة وظاهرها، غير معنيين في ذلك إلى المعنى. وهم يعنون بذلك تناول النحاة للجملة، حيث انصب معظم اهتمامهم فيها، على دراسة أركانها، و تصنيف هذه الأركان، و الحالة الإعرابية لكل منها؛ حتى قيل إن دراسة النحويين للجملة هي دراسة تحليلية لا تركيبية.

إن هذا القول وإن وافق الصواب، غير انه لا يمكن تعميمه حتى يوصف النحو بانه شكلي، ودراسة الجملة دراسة شكلية. ذلك ان النحاة قد اهتموا بالجملة وصور تأليفها، وما يطرأ عليها من احوال، وأثر كل ذلك في المعنى، واختلافه تبعا لكل حالة.

إن هذا الأمر هو من أهم الأسباب التي دعتني للخوض في غمار هذا البحث، وذلك من خلال تسليط الضوء على جهود النحويين القدامى في هذه المسالة، وأهميتها عندهم.

ولعل أشهر من بحث في هذا الجانب هو ابن هشام في مغنيه، لذا جاءت دراستي على النحو الآتي: **النحو والمعنى. دراسة في مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)**. فهو خير نموذج لجهود النحويين في هذا الميدان، ذلك ان المغني من الآثار النحوية التي يُشهد لها عنايتها واحاطتها هذا الموضوع. فابن هشام هو من أوائل النحويين الذين بحثوا في هذا الجانب، وأولوه عناية فائقة، ذلك انه قد أدرك أهمية المعنى، ودوره في تقعيد النحو وصناعته.

فكان بهذا من النحويين الذين يشهد لهم الدرس النحوي بفضل كبير، وجهد عظيم في ميدان دراسة الجملة و تصنيفها، وبحث مكوناتها، وهو في هذا يستند إلى فهم المعنى واستيعابه، من خلال فهم معنى السياق، الذي يعتمد أصلا على فهم مستويات اللغة الثلاثة: الصوتية، والصرفية، والنحوية؛ وصولا إلى المعنى الدلالي للجملة.

وعلى هذا يمكن القول إن ما بحثه ابن هشام في مغنيه بالأمس، هو ما يقدمه أصحاب الدرس النحوي الحديث اليوم، ويتناولوه بالبحث والدراسة.

ومن هنا تكمن أهمية موضوع هذا البحث، ذلك ان البحث في هذا الميدان يفصح عن دور النحويين الأوائل وجهودهم فيه.

لذلك ولإظهار دقة ابن هشام وجهوده في تناول هذا الموضوع، اقتضى البحث أن يقع بثلاثة فصول، يسبقها تمهيد، وتليها خاتمة.

أما التمهيد، فقد بينت فيه أهمية كتاب المغني بين مصنفات النحو، ومكانته عند الدارسين. ومن ثم ضمّنته مفهومي النحو والمعنى.

تناول الفصل الأول منه بحث الجملة والكلام عند ابن هشام، فجاء بمبحثين: تطرقت في الأول لإقسام الجملة عند ابن هشام، فيما جعلت الثاني منه للحديث عن أحكام التعليق والمتعلقات عنده.

وأما الفصل الثاني، فقد جعلته لدراسة نظام الجملة وصحة المعنى عند ابن هشام، الأمر الذي اقتضى تقسيم الفصل على ثلاثة مباحث؛ ضم الأول منها الصناعة النحوية عنده، في حين اختص الثاني بدراسة نظام الجملة لديه، أما الثالث فقد أفردته لدراسة المعنى الوظيفي عنده.

وخصصت الفصل الثالث لدراسة الجملة، وتحليلها عند ابن هشام، فكان البحث هنا موزعا على ثلاثة مباحث: تناول الأول منها مجموعة من الأحكام التي اوجب ابن هشام معرفة المعربين إياها، أما الثاني فقد ضم عدة أمور جعلها ابن هشام من الأمور الواجب على المعرب الالتزام بها، فيما جاء الأخير لدراسة عدة قواعد طرحها ابن هشام، مبينا أثرها في المعنى النحوي.

أما خاتمة البحث، فقد عرضت فيها أهم ما تبينته من خلال رحلتي مع موضوع هذا البحث.

أما مصادر البحث و مراجعه، فقد تنوعت ما بين مصنفات النحو، والمعنى، والتفسير؛ قديمها و حديثها.

ولا بد ان أشير هنا إلى الصعوبات التي رافقت البحث، والمتمثلة بصعوبة التنقل بين مكتبات القطر، ومن ثم صعوبة الحصول على مصدر هنا، أو مرجع هناك؛ وذلك لما يمر به وطننا من ظروف عصيبة.

وفي الختام أقف هنا لأقدم شكري الخالص، وامتناني الوافر، لكل من أعانني في رحلتي مع هذا البحث، وأتقدمهم بالشكر لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور الفاضل زهير غازي زاهد، والذي كان فاضلا حقا عليّ بعلمه، ونصحه، وتوجيهه، ونفسه الطويل في معالجة ما ورد في الرسالة من زلل أو خطأ. فكانت لملاحظاته القيّمة، وإرشاداته السديدة، اثر كبير في البحث والباحثة. وما ذلك إلا لحرصه الشديد، وحبه الكثير لعلوم العربية وطالبيها، ورغبة منه في

قيام دراسات قيّمة، هادفة تصب في خدمة لغتنا العربية، وتدفع اللغة و أصحابها إلى التقدم.
فجزاه الله عني خير جزاء المحسنين.

كما يطيب لي ان أتقدم بشكري الجزيل، وامتناني الكثير لكل من قدّم يد العون والمساعدة، واسهم في إتمام هذا البحث، واخص بالذكر منهم الأخوات في مكتبة كلية التربية/ قسم اللغة العربية، والمكتبة الأدبية المختصة، ومكتبتي كليتي التربية والآداب، ومكتبة الحكيم.

ولا يفوتني في هذا المقام ان أتوجه بشكري وعرفاني الكبيرين لعائلتي الكريمة، لما قدموه لي طيلة مدة الدراسة، من عون، وتشجيع، و دعاء.
فإليهم وإلى كل يد تقدمت للمساعدة بنية خالصة، اهدي ثمرة جهدي هذا.

التمهيد

أولا: أهمية كتاب المغني

ثانيا: مفهوم النحو

ثالثا: مفهوم المعنى

أولا: أهمية كتاب المغني

لا يخفى على احد من الباحثين و المختصين في علوم اللغة، ما لهذا الكتاب القيّم من أهمية عظيمة، ومكانة جليلة بين مصنفات النحو ومؤلفاته؛ وذلك لما يحويه هذا الكتاب من فوائد ومنافع جمّة، و في مختلف فنون اللغة وعلومها. فهو يعد بحق موسوعة في هذا المجال. فمَن وقع بيده هذا الكتاب، فقد ظفر حقا بما يغنيه عن غيره من مصنفات تلك العلوم.

ولم يبالغ ابن هشام عندما اسماه (مغني اللبيب عن كتب الاعاريب)، وذلك لما يقدمه لطلبة العلم وقاصديه، من شتى أنواع المعرفة، كالنحو، والصرف، والإعراب، والمعاني، والتفسير، والقراءات[١]. و هو في كل هذا شارح، ومفصل، ومشير، ومستشهد، مما يدل على تمكنه منها، ونبوغه فيها. ويكفي لذلك جوابه عمّن سأله تفسير القران، أو إعرابه، قوله: "أغناني المغني"[٢].

---

(١) ظ:اعراب القران الكريم من مغني اللبيب: ايمن عبد الرزاق الشوّا، ٢٢.
(٢) ظ: من تاريخ النحو: الافغاني، ١٩٣.
(٣) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ابن هشام الانصاري، ١٢، ١٣.
(٤) ظ: م.ن، ٦، القواعد التطبيقية مادتها وطريقتها: عبد الحميد حسين: ٢٧٠.

وقـد صرّح ابـن هشـام نفسه بذلك، وفي مقدمة كتابه هذا بقوله: ((فدونك كتابا تُشدّ الرّحال فيما دونه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه، إذ كان الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله، ولم يُنسج ناسج على منواله.

ومما حثّني على وضعه انني لمّا أنشـأت فـي معناه المقدّمة الصغرى المسماة بـ "الإعراب عن قواعد الإعراب" حسن وقعها عند أولي الألباب، وسـار نفعها في جماعة الطلاب، مع ان الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادّخرته عنه كشذرة من عِقد نحر، بل كقطرة من قطرات بحر، وها أنا بائح بما أسررته، مفيد لما قرّرته وحرّرته، مقرّب فوائده للإفهـام، واضـع فرائـده على طرف الثّمام، لينالها الطلاب بأدنى إلمام...))[٣].

وأهمية الكتاب فضلا عمّا ذكر، راجعة أيضا الى منهج ابن هشام في كتابـه هـذا، والذي اتسم بالجديّة، وخروجه عن المنهج التقليدي في البحث. فلـم يجار في تصنيفه البحـث هذا تصـانيف النحاة قبله، أو تصنيفه هو نفسه لمؤلفاته السابقة، مـن تقسيم البحث إلى مرفوعات، ومنصوبات، ومجرورات. وانما اتّبع منهجا مبتكرا[٤]، جمع فيه الحروف والأدوات وما يؤدي معناها في الكلام في بابه الأول، وهو من اكبر أبواب كتابه، تناول فيه هذا القسم مـن الكـلام بالبحـث والتفصيل، مبينا أنواعها، و وظائفها في الكلام، وآراء النحويين فيها. ولعل أهم ما بحثه ابـن هشـام هنـا، تعـدد الوظائف النحوية لهذه الأدوات بتعدد تراكيبها.

ثم افرد بابه الثاني لدراسة الجملة وأنواعها، حيث اعتمد لتصنيفهـا أكثر من أسـاس، كصدر الجملة، والطول والقصر، وقدرتها ان تحل محل وظيفة نحـوية. فكانـت الجملة الاسمية والفعلية والظرفية؛ والجملة الصغرى والكبرى؛ والجملة التي لها محل من الإعراب، والتي لا محل لها.

ثم بحـث في بابه الثالث ما يشبه الجملة من الجار والمجرور والظرف، واحكـام وقوعها في الجملة.

ولعـل أهـم مـا بحثه ابن هشام في كتابه هذا، هو تنبيه المعربين كيفية الإعراب، والأمور التي يجب مراعاتها عند الإعراب من صحة الصناعة، واستقامة المعنى.

ثم تطرق بعد ذلك لعدد من الأحكام والضوابط، والتي يجب على من أقبل على الإعراب معرفتها ومراعاتها، وإلا كان قبحا منه وجهلا[٢].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: مقدمة المحقق، ٦، من تاريخ النحو: ١٩٣- ١٩٥، اعراب القران الكريم من مغني اللبيب: ٢٤، ٢٥.
(٢) ظ: م.ن: مقدمة المحقق، ٦، من تاريخ النحو: ١٩٥، ١٩٦، ابن هشام الانصاري حياته ومنهجه النحوي: د. عصام نور الدين، ٥١.
(٣) مغني اللبيب: ١٦.

ان من يستعرض كتـاب المغنـي هـذا، ويطّلـع علـى أبوابـه، يجده قد خاطب بها مستويات المعرفة المختلفة، مابين أعلاهم علما ومعرفة، لكون عباراته تتطلب من البـاحث تدقيق النظر، فضلاً عن كثرة استطراداته. وبين من هم من مبتدئي هذا العلم وطلبته[٢]. يقول في مـقدمته: ((ولما تمّ هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسّر فيه من لطائف المعارف مـا أردتـه واعتمـدته، سميته بـ "مغني اللبيب عن كتب الاعاريب" وخطابي في هذا لمن ابتدأ في تـعلّم الإعراب، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب))[٣].

ان معظم ما بحثه ابن هشام في مغنيه، هو مما لم يسبقه إليه مصنف بمثل هـذا البحث، إلا ما هو موجود في طيات كتبهم هنا وهناك. إلا انـه قد جمعهـا في أبـواب مستقلة، حيث زاد القول بالبحـث و التفصيـل، والمناقشـة و الترجيح، والاستشهـاد. ما بين مستعرض لأراء النحاة ومواضع الاتفاق و الخلاف بينهم. مستشهـدا لـذلك بالآيـات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبويـة الشريفة، متطرقا فيها للقراءات القرآنيـة العامـة منها والشـاذة. مشيرا في الآخر لرأيه وموقفه من هذه المسالة أو تلك؛ وقد يترك للباحث تحديد صحة هذه المسالة، وترجيح الأخرى.
وهو ايضا جانب من جوانب أهمية هذا الكتاب، يقـول ابـن خلدون (ت ٨٠٨ هـ): ((وقد كادت هذه الصناعة ان تؤذن بالذهاب لما رأينا من النقص في سائر العلوم و الصنائع بتناقص العمران. ووصل إلينـا بالمغرب بـهذه العصور ديـوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلـة، و تكلم على الحروف والمفردات والجمل وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها وسماه "بالمغني في الإعراب". وأشار إلى نكت إعراب القران كلها وضبطها بابواب وفصول و قـواعد انتظم سائرها فوقفنا منه على علم جم يشهد بعلوّ قدره في هذه الصناعة ووفور بضاعته منها))[٣].
وهو بعمله هذا قدم ما لم يسبق إليه مثيل، وما لم يؤت بعـده بشبيـه. ولذلـك كان حقا ((مغني اللبيب في كتب النحو، وابن هشام بين النحاة، علمان ملآ أسماع المشتغلين بالـعربيـة وعلومها، ذاع صيتهما في معاهد العلم، و حلقات الدرس، و تداولت أقلام العلماء الكتـّاب استنساخـا، وألسنتهم وعقولهم درسا و شرحا وتعليقا ...))[٢].

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، ٥٠٢.
(٢) اعراب القران الكريم من مغني اللبيب: ٢٠.
(٣) ظ: من تاريخ النحو: ١٩٢، القواعد التطبيقية مادتها وطريقتها: ٢٧٠.
(٤) حاشية الامير: محمد الامير: ٥/١.
(٥) م.ن: ٨/١.

ولأهمية الكتاب هذه، ولما يقدمه من فائدة علمية رصينة، ولما يحفل به من مناقشات ومسائل، وقراءات، واستشهادات، وتفاسير، واعرابات؛ برزت عناية كبيرة به من قبل العلماء والدارسين في هذا المجال، ويتجلى ذلك مما وضعوه له من شروح، وحواشي، وشروح شواهده، وتعدد طبعاته ونسخه[٣].

ولعظيم مكانته وأهميتها قيل فيه[٤]:

ألا إنما معني اللبيب مصنّفٌ ... جليلٌ به النحوي يحوي امانَيه
وما هو إلا جنّةٌ قد تزخرفت ... الم تنظر الأبواب فيه ثمانيه

وقيل ايضا[٥]:

جَلا ابن هشام من اعاريبه لنا ... عروساً عليها غيره الدّهرَ لا يبني
و أهدى لأصحاب اللسان مصنّفاً ... يُفدّى بعينٍ كلما حلّ في أذنِ
ولقّبه مغني اللبيب فأصبحوا ... وما منهم إلا فقيرٌ إلى المغني

ثانيا: مفهوم النحو

لمصطلح النحو تعريفات عدة، كل يعرفه على وفق مفهومه، أما المتقدمون من النحويين فلم يُعرف لهم تعريف، فالتعريفات بدأت تظهر عندما بدأ تأثير المنطق يظهر في ثقافة النحويين، بدأ بتلامذة أبي إسحاق الزجاج (ت ٣١٦ هـ) ومن جاء بعدهم.

فالنحو لدى ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ((علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة))[٤]. وهو لدى أبي علي الفارسي تلميذ ابن السراج (ت ٣٧٧ هـ): ((علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب))[٢]. و

(١) الاصول في النحو: ابن السراج، ٣٥/١.
(٢) الافصاح ببعض ماجاء الخطأ في الايضاح: ابن الطراوة - مخطوطة- = ابن الطراوة واثره في النحو: محمد ابراهيم البنا: ٦٦.
(٣) م.ن.
(٤) الايضاح في علل النحو: الزجاجي، ٨٩، ٩١، ظ: في التفكير النحوي عند العرب: د. زهير زاهد، ٢٣- ٣٩.
(٥) الخصائص: ابن جني، ٣٤/١.
(٦) الاقتراح في علم النحو: السيوطي، ٢٣، ٢٤.

تعريفه هذا دفع ابن الطراوة و الأندلسي (ت ٥٢٨ هـ) لـرده قائلا: ((و الصواب: النحو تسديد الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام و الإحالة))[٣].

وروى الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) في تسمية النحو و اصطلاحه رواية سماع أبي الأسود الدؤلي لحنا من ابنته فوضع كتابا و قال: انحوا هذا النحو أي اقصدوه، و النحو: قصد، فسمي لذلك نحوا. و قال لسائله: أخذته من أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام). و أبان الزجاجي مصطلح النحو بعد بيان الإعراب بان أصله: البيان لدلالة حركاته على المعاني؛ لذا ((يسمى النحو إعرابا و الإعراب نحوا سماعا؛ لان الغرض طلب علم واحد))[٤].

و يرى ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) النحو ((انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره كالتثنية و الجمع و التحقير و التكسير و الإضافة و النسب و التركيب و غير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة .. و هو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم))[٥].

و يعرفه على بن عيسى الربعى (ت ٤٢٠ هـ) انه ((صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح و يفسد في التأليف))[٦].

و عرفه ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) تعريفا قريبا من تعريف أبي علي الفارسي قال: ((النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ..))[٥].

و هكذا نجد النحو يبتعد عن الاستقراء و يتسع بالمقاييس حتى استحال لدى المتأخرين من الشراح و أصحاب الحواشي إلى معناه الضيق في تعريفاتهم كما عرفه ابن هشام الخضراوي (ت ٦٤٦ هـ) بانه: ((علم باقيسة تغيّر ذوات الكلم و أواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب))[٢]. و تعريف جمال الدين الفاكهي بانه: ((علم بأصول أحوال الكلم إعراباً و بناءً))[٣]. فصار مجاله ((الكلمة العربية من حيث ما يعرض لها في الإعراب و البناء))[٤]. و ليس التراكيب

---

(١) المقرب ومعه مثل المقرب: ابن عصفور، ٦٧.
(٢) الاقتراح في علم النحو: ٢٣.
(٣) شرح الحدود النحوية: الفاكهي، ٤٤، ٤٥.
(٤) حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك: ١٦/١.
(٥) دلائل الاعجاز: عبد القاهر الجرجاني،٦٠.
(٦) مغني اللبيب: مقدمة المحقق،٦.

كما كان عند المتقدمين ما يشير إلى العلم الذي يعنى بضبط أجزاء الكلم و وضع أحكامه و قواعده قياسا على كلام العرب، و هو ما كان مثلا لدى عبد القاهر الجرجاني الذي جعل علم النحو نظم الكلام و هو ((ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، و تعمل على قوانينه و أصوله و تعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها))[٥].

و إذا نظرنا إلى موقف ابن هشام الأنصاري من النحو نجده يفرق بين الصناعة النحوية و نحو المعنى كما سيأتي الحديث في البحث، و هو اقرب إلى نحو المعنى لذلك ألف كتابه "المغني" تأليفا جديدا مختلفا عما عرف من تصنيف كتب العربية فهو ((في تصنيفه لم يلجأ – كعادة النحاة – إلى تقسيم موضوعات النحو أبوابا .. كما فعل في "شذور الذهب" و لكنه جمع فيه كل ما يتصل في الأداة من قواعد و أحكام .. ثم افرد أبوابا أخرى لأحكام عامة تتصل بأشباه الجمل و الجمل و أقسامها و الذكر و الحذف .. الأمر الذي يأخذ بيدك إلى أسرار العرابية))[٦].

ثالثا: مفهوم المعنى

ان ما أقصده هنا هو المعنى النحوي أو الدلالة النحوية. ومعاني النحو هي ما عناه عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) بنظرية نظم الكلام إذ قال: ((فلست بواجد شيئا يرجع صوابه ان كان صوابا وخطؤه ان كان خطأ، إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم ألا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له ...))[٦].
فالجرجاني بنظريته هذه حاول ان يبين ما لمعاني النحو من أهمية في نظم الكلام وصحته.

لقد مر قبل قليل مفهوم النحو، وتعريف النحويين له، لكن الأوائل منهم الذين وضعوا قواعده على وفق سماع العرب ونقل الفصيح من الكلام، طبقوا أصوله في منهجهم من دون تعريف، وعلى الرغم من ان النحو العربي انطبع منهجه بالطابع التعليمي المعياري، لكن الكتب المتقدمة وعلى رأسها "الكتاب" لسيبويه لم تخل من مباحث اهتمت بالمعنى والنظر إلى الجملة وصور تركيبها وما يطرأ عليها من تقديم أحد أركانها أو تأخيره، تعريفه أو تنكيره، ذكره أو حذفه وغير

---

(١) دلائل الاعجاز: ٦١.
(٢) ظ: الكتاب: سيبويه، ٣٤/١، ٥٦، ٢/ ١٣٠.
(٣) علم المعاني بين الاصل النحوي والموروث الحضاري: د. محمد حسين الصغير، ١٧.
(٤) ظ: الرد على النحاة: القرطبي، ٨٣.

ذلك من ظواهر بلاغية تتعرض لها الجملة، مع التعرض لأثر ذلك في المعنى[٧]، فهو ((لا يعني بمسألة التقديم والتأخير نحويا بل يعللها بلاغيا فيما تعورف عليه فيما بعد عند البلاغيين في وجه من الوجوه))[٣].

فالوصول إلى المعنى أو القصد هو غاية اللغة، وكذلك فهمه بواسطة التركيب على وفق ما تقتضيه لغة العرب وعاداتهم في كلامهم كما استقراها النحويون الأوائل، ولذلك نجد من أوائل أبواب "الكتاب" "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" ما يوحي بالنظر إلى صحة الكلام بصحة التركيب، وصحة التركيب لا تكون إلا بصحة استعمال مكوناته استعمالا تقتضيه سلامة أصوات الكلمة وصيغتها الصرفية، ثم الترابط بين مكونات التركيب في تأليفها ثم سياق التركيب لنصل إلى المعنى الدلالي له، و إذا اختل شيء من ذلك انعكس خلله على التركيب نفسه. هذا ما سلكه نحو المعنى وكان شيء منه لدى المتقدمين، وكذلك ما كان عند عبد القاهر الجرجاني في نظريته في النظم، وكذا ما دعا إليه ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) في "الرد على النحاة" [٤]، وكذا ما كان واضحا في كتاب "المغني" لابن هشام وسيتضح في فصول الرسالة ان شاء الله.

أما الاتجاه الآخر في الدرس النحوي الذي سار عليه المتأخرون، وقد تقدمت جملة من تعريفاتهم، فقد اهتم باختلاف حركات أواخر الكلم وعواملها، فضيقت النحو في هذا المجال فكان النحو لديهم أقرب إلى قواعد شكلية لا نحو المعنى كما يسميه ابن هشام.

فمفهوم المعنى النحوي إذن هو الذي اهتم به سيبويه في استقامة الكلام ونظمه ليصل إلى دلالته كما وضحه وشرحه عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" وطبقه ابن هشام في أبواب كتابه "المغني" التي اهتمت بالجملة و أقسامها، و أحكامها، وكيفية تحليلها، و إعرابها أي بيانها. وهو ما جعله أصحاب البلاغة بعد نضجها قسما من أقسام البلاغة وسموه "علم المعاني". وقد عرفه السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) ((هو تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحرز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره))[٨].

---

(١) مفتاح العلوم: السكاكي، ٧٧.
(٢) الايضاح في علوم البلاغة: القزويني، ٨٤.
(٣) ظ: علم المعاني بين الاصل النحوي والموروث البلاغي، ٢٢، ٢٣.
(٤) هو الاستاذ ابراهيم مصطفى في كتابه " احياء النحو "، ١٦.
(٥) ظ: النحو و الدلالة: د. محمد حماسة عبد اللطيف، ٦١، علم المعاني بين الاصل النحوي والموروث البلاغي، ٧٨- ٨٨.
(٦) ظ: في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي: ١٧، ١٨، اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، ٣٣٦، ٣٣٧، المخزومي ونظرية النحو: د. زهير زاهد، ٤٣.

وعرفه القزويني (ت ٧٣٩ هـ) بانه ((علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال))[٢].

فعلى الرغم من الفارق بين منطوق التعريفين فان كلا منهما قد اتفق في موضع من هذا التعريف والذي يعيد محور هذا العلم وجوهره إلى مراعاة الكلام فيه لمقتضى الحال أي ما يتناسب المقال فيه مع المقام[٣].

والمقصود بالمعاني هنا هي معاني النحو وما يكون عليه من أحكام في قضايا الإسناد و أحواله و أوضاعه، والتقديم و التأخير، و الذكر و الحذف، وما تكون عليه الجملة من أساليب الخبر و الإنشاء، و الإيجاز و الإطناب، والفصل والوصل. كل ذلك كان موضع دراسة "علم المعاني" وهي موضوعات أقرب إلى روح النحو، الأمر الذي دفع أحد الباحثين إلى القول: انها معاني النحو لكنهم "بتروا الاسم"[٤]. فالنظر إلى مباحث "علم المعاني" قد دفع الباحثين إلى القول بان علم المعاني قد نشأ في أحضان النحو، فجذوره تعود للحقبة الزمنية الأولى للنحو[٥]. وهو ما دعا أصحاب تيسير النحو في العصر الحديث إلى دعوتهم لإعادة هذا القسم إلى مباحث النحو، بل جعله المخزومي الجزء المهم من النحو[٦].

الفصل الأول
الجملة و الكلام عند ابن هشام

المبحث الأول: أقسام الجملة.

المبحث الثاني: أحكام التعليق و المتعلقات.

توطئـــة:

الجملة والكلام

الجملة: هي تركيب اسنادي أصلي دالة على معنى معين[٩].

اما الكلام: فهو القول المركب المتضمن اسنادا، اصليـا، مقصودا لذاته، دالا على معنى مفيد فائدة تامة، يحسن السكوت عليه[٢].

من هذين التعرفين، نرى وجوب التركيب الاسنادي فيهمـا، ذلك لحصـــول معنـــى معين، ((لان اللفظـــة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئـــا، واذا قرنتها بمـــا يصلح، حدث معنى، واستغنى الكلام))[٣].

إلا ان هذا المعنى قد يكون تاما كما في الكلام، او غير تـــام، كما فـــي بعض الجمـــل، كالجمـــل الشرطية و غيرها.

---

(١) ظ: شرح الكافية: الاسترابادي، ٨/١.
(٢) ظ: م.ن.
(٣) المقتضب: المبرد، ١٢٦/٤.
(٤) الكتاب: ٢٣/١.

مصطلحا الجملة والكلام عند النحاة:

لا نجد كتابا نحويا قديما لم يتطرق الى ذكر الجملة و الكلام، اما تعريفا، او تقسيما، أو تفريقا بينهما، ذلك لانهما المادة الاولى والاساس في دراسة النحو العربي.

وأول كتاب نحوي وصل الينا، كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، قد اشار فيه الى اركان الجملة، واقسامها؛ إلا انه لم يذكر الجملة بوصفها مصطلحاً نحوياً، أي انه لم يقدم لنا تعريفا لها، و انا اكتفى بتعريف المسند والمسند اليه، يقول: ((هذا باب المسند والمسند اليه و هما ما لا يغني واحد منهما عن الاخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الإسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك عبد الله اخوك، وهذا اخوك. ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الإسم كما لم يكن للإسم بداً من الاخر في الإبتداء))[٤].

فسيبويه في نصه هذا قد اشار الى اركان الجملة، اقسامها، وما نزل منزلتهما دون ان يذكر مصطلح الجملة، وانما استعان بالامثلة لبيان ذلك وتوضيحه.

ولو تتبعنا لفظة الكلام عند سيبويه، لوجدناه يستعملها بمعنى الجملة في كثير من المواضع، فما كان مفترضا ان يعبر عنه بالجمل، عبر عنه بالكلام، كما في تعريفه للمسند والمسند اليه[١٠].

اما ما جاء من لفظة الجمل فيه، فانه أتى بمعناه اللغوي، يقول: ((وليس شيء يضطرون اليه إلا وهم يحاولون به وجها. وما يجوز في الشعر اكثر من ان اذكره لك ههنا، لان هذا موضع جملٍ))[٢].

ويبين لنا ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) رأي سيبويه في الكلام في اثناء تفريقه بين القول والكلام، يقول: ((واعلم ان "قلتُ" في كلام العرب انما وقعت على ان يحكى بها، و انما يحكى بعد القول ما كان كلاما لا قولا نحو: قلتُ: زيدٌ منطلقٌ لانه يحسن ان تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل "قلت". وما لم يكن هكذا اسقط القول عنه))[٣].

فابن جني يرى ان سيبويه قد ((اخرج الكلام مخرج ما استقر في النفوس، وزالت عنه عوارض الشكوك))[٤]، وان ((الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه، مستقلا بمعناه، وان القول

---

(١) ظ: بناء الجملة العربية: د.محمد حماسة عبد اللطيف، ١٨.
(٢) الكتاب: ٣٢/١، بناء الجملة العربية، ١٨.
(٣) الكتاب: ١/ ١٢٢، ظ: الخصائص، ١٨، ١٩.
(٤) الخصائص: ١/ ١٨، ١٩، ظ: بناء الجملة العربية، ١٨.
(٥) م.ن.
(٦) ظ: بناء الجملة العربية: ١٩.
(٧) الكتاب: ١/ ٨٥.
(٨) م.ن: ١/ ٢٣٢.
(٩) المقتضب: ١/ ١٤٦، ظ: بناء الجملة العربية: ١٩.

عنده بخــلاف ذلك، اذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدّم الفصــل بينهمـــــا، ولما اراك فيه ان الكلام هو الجمل المستقلة بانفسها الغانية عن غيرها))[٥].

فمــن هنــا يتبين لنـــا ان الكـــــلام عند سيبويه هو الجمل المفيدة، المستقلة بنفسهـــا، المستغنية بمعناها.

غير انه لا يمكن ان نحكم قطعـــا بترادف الجملة و الكلام عند سيبويه، فهو احيانا يورد لفظة الكلام بدلالة تختلف عن دلالة الجملة، فهـــي قد ترد عنـــده بمعنـــى النثـر، أو اللغـة، أو القليل، و غيرها[٦]. يقول سيبـــويه: ((.. ولكنه قد يجوز في الشعـــر، وهـــو ضعيـــف في الكلام))[٧]، اي: ضغيف في النثر، وكذلك قولــه: ((فمن لم يكن فيه الرفع في كلامهم..))[٨]، أي: الرفع في لغتهم.

امــا اول من اورد مصطلح الجملـــة بمفهومها النحوي، فهو المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، يقول: ((وانما كان الفاعل رفعا، لانه هو والفعل جملـــــــة يحسن عليها السكوت ، و تجب بها الفائدة للمخاطب فالفاعل ، والفعل بمنزلـــــة الابتداء ، والخبر اذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك: القائمُ زيدٌ))[٩]

ثم جاء بعده ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، الـــذي أشار إلى الجمل المفيدة ، بقولـــــه: ((والجمل المفيدة عل ضربين : اما فعـــــل و فاعل و اما مبتدا وخبر ، اما الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك : زيد ضربته ، وعمر لقيت اخاه و بكر قام ابوه ، واما الجملة التي هي مركبة من ابتداء و خبر فقولك : زيد ابوه منطلق)) [١١]

ثم تردد مصطلح الجملة بعد ذلك ، و شاع في كتـــب النحاة ، مع بقاء مصطح الكلام ، حيث ذهب بعض النحاة الى القول بترادفهما ، في حين راى الاخر اختلافهما[٢].

اما اصحاب الراي الاول فيرون ان الجملة و الكلام سواء، ذلك لانهم يلزمون الافادة في الجمل ، فالجمل عندهم جمل مفيدة ، لذلك فهي و الكلام بمعنى واحد .

---

(١) الاصول: ابن السراج، ١/ ٦٤.
(٢) ظ: بناء الجملة العربية: ٢٠.
(٣) الخصائص: ١٧/١، ظ: بناء الجملة العربية: ٢٠.
(٤) اللمع في العربية: ابن جني، ٨١.
(٥) الجمل: الجرجاني، ٤٠.
(٦) المرتجل: ابن الخشاب، ٣٤٠.

والى هذا ذهب ابن جني في تعريفه للكلام، يقول: ((أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد اخوك وقام محمد ... فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت ثمرة معناه فهو الكلام))[٣]، وتأكيداً إلى ما ذهب اليه، فهو يعرف الجملة بقوله: ((واما الجملة، فهي كل كلام مفيد، مستقل بنفسه، وهي على ضربين: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل و فاعل))[٤]

ففي هذين التعريفين يكشف ابن جني عن موقفه ازائهما بوضوح.

اما الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، فقد تابع ابن جني فيما ذهب اليه، من القول بترادفهما، يقول: ((اعلم ان الواحد من الاسم و الفعل و الحرف يسمى كلمة فاذا ائتلف منهما اثنان فافادا: خرج زيد سمي كلاما و سمي جملة))[٥]

ومعه اتفق شارح كتابه (ت ٥٦٧هـ) ، ذلك لانه يشترط الافادة التامة في الجملة ، يقول: ((... والجملة كل لفظ افاد السامع فائدة يحسن سكوت المتكلم عندها))[٦]

وكذلك الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، فهو من القائلين بهذا الراي ، يقول : ((و الكلام هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى و ذلك لا ياتي الا في اسمين كقولك زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحبك او في فعل و اسم نحو قولك ضربَ زيدٌ وانطلق بكرٌ و تسمى الجملة))[١٢]

الا ان الزمخشري لم يذكر مفهوم الافادة بصورة مباشرة في تعريفه حيث اكتفى بالاشارة اليها عن طريق الاسناد ، او التركيب الاسنادي، وهذا ما اشار اليه شارح كتابه (ت ٦٤٣هـ)، بقوله: ((الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو زيدٌ اخوك وقام بكرٌ وهذا معنى قول صاحب الكتاب المركب من كلمتين اسندت احداهما الاخرى))[٢]

ثم تبعهم صاحب اللباب (ت ٦١٦هـ)، من القول بترادفهما، يقول : ((الكلام عبارة عن الجمل المفيدة فائدة تامة يسوغ السكوت عليها))[٣]

---

(١) المفصل في علم العربية: الزمخشري، ٦.
(٢) شرح المفصل: ابن يعيش، ١/ ٢٠.
(٣) اللباب في علل البناء والاعراب: العكبري، ٤١.
(٤) موصل الطلاب الى قواعد الاعراب: الازهري، ٣١، ٣٢.

غير ان هذا الاتجاه لم يبق سائدا، فقد راى النحاة الذين ظهروا فيهما بعد، بعدم ترادفهمـــا، و ان العلاقة بين الجملة و الكلام هي علاقة عموم و خصوص ، ذلك لانهم يشترطون في الكلام:

١. ان يكون تام الفائدة، فــلا يحتاج المتكلم او السامع الى ما بعده ليتم به المعنى. في حين انهم لا يلزمون ذلك في الجملة، وذلك لانها يكفي ان تقوم على المسند والمسند اليه، فالجملة قد تكون غير تامة الفائدة، وذلـــــك كجملة الشرط. فجملة: إنْ يقمْ محمد، قد توفر ركناها الاساسيان، الا انه لا يمكن ان يطلق عليها لفظة الكلام، بسبب عدم توفر احد شروط الكلام فيها، وهو الافادة التامـــة، فهي جملة لا يحسن السكوت عليها بسبب دخول "إنْ" الشرطية ((لان ان الشرطيـــةاخرجته عن صلاحيته لذلك لان السامع ينتظر الجواب ... وكالقول في جملة الجــواب اي جواب الشـــــرط ... تسمى جملة و لا تسمى كلاما لما قلناه))[٤] ، و هذه هي نقطة الاختلاف الاولى بينهم .

٢. ومثلما اشترطوا الافادة التامة في الكلام ، اشترطوا الاسناد الاصلي المقصـــود لذاتـــــه. ولا يشترط هو الاخر في الجملـــة، لكونها تكفي ان تقوم على المسنـــــد والمسند اليه، والاسناد الحاصل بينهما لتكتمل اركان الجملــة ، فجملة: قام ابوه، من قولنا: زيدٌ قام ابوه، جملة فيها اسناد اصلي، الا انه غير مقصود لذاته، فهي ليست بكلام. وهي نقطة الخلاف الثانية بينهما.

وهـــذا مـــا اشـــــار اليـــه الرضـــي (ت ٦٨٦هـ)، فـــي شـــرحـه للكافيـة، عنـدمـا آخـذ ابـن الحاجب في تعريفه للكلام، لكونه لم يشترط فيه الاسناد الاصلي المقصود لذاته، يقــول: ((الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او فـــــي فعل واسم))[١٣] . فبالاسناد وحده لايمكن التفريق بين الجملة و الكلام، لان كل منهما يتضمنه. يقول الرضي: ((وكـــــان علـــــــى المصنف ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته))[٢]

لذا فان التعريف الذي يرتضيه الرضي هو ((والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكـــان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس))[٣] .

---

(١) شرح الكافية: ٧/١.
(٢) م.ن: ١/ ٨.
(٣) م.ن: ٨/١.
(٤) م.ن: ٨/١.
(٥) شرح التسهيل: ابن مالك، ١٣/١.
(٦) ظ: م.ن، ١٥/١.
(٧) بناء الجملة العربية: ٢٢.
(٨) مغني اللبيب:٤٩٠.

ثم يفرق بينهما بعد ذلك تفريقا دقيقا بقوله: ((والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمنت الاسناد الاصلي سواء اكانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجمل))[٤]

ثم جاء ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) بما يتفق به معهم، فهو يعرف الكلام بقوله: ((و الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته))[٥] . ثم يبين موقفه في التفريق بينهما من خلال الامثلة، فـ" قاموا" في قولنا: رايت الذين قاموا، و قمت حين قاموا، قد توفر ركناها الاساسيان، المسند والمسند اليه، غير انها ليست بكلام لكونها في الجملة الاولى موصولا بها، وفي الثانية مضافا اليها، فاسنادها ليس مقصودا لذاته بل لغيره، فالاخبار في الاولى عن القيام، وفي الثانية عن الرؤيا[٦] .

وظل النحويون بهذا الصدد، حتى جاء ابن هشام الانصاري (ت٧٦١هـ) ، والذي كان ((اوضح مَنْ حسم هذه المسالة، وهو يتفق في رايه مع الرضي))[٧] ، فهو يعرفهما اولا بقوله: ((الكلام: هو القول المفيد بالقصد ... والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ" قام زيد" ، والمبتدا وخبره كـ "زيد قائم "، وما كان بمنزله احدهما))[٨] ثم يفرق بينهما بقوله: ((وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال: ويسمى جملة، والصواب انهما اعم منه، اذ شرطه الافادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام))[١٤].

الا ان اتباع الراي الاول، والقائل بترادفهما، حيث يشترطون الافادة في الجملة، يرون ان اطلاق لفظة الجملة على الشرط والصلة هو اطلاق مجازي، ولا يمكن ان يعول عليه في القول بعدم ترادفهما، لانه اطلاق على ما كان ((لان كلاً منهما كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك))[٢].

اما السيوطي (ت ٩١١هـ)، فقد اتفق مع من سبقه من القائلين بهذا الراي، فهو يفرق بين الجملة والكلام، بعد ان يعرف الكلام بقوله: ((والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت

---

(١) مغني اللبيب: ٤٩٠.
(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع: السيوطي، ١/ ١٣.
(٣) م.ن.
(٤) م.ن.
(٥) الاساليب الانشائية في النحو العربي: د. عبد السلام هارون، ٢٥.

المتكلم عليه))[٣]، ثـم يقول ((... ذهبت طائفة الى ان الجملة والكلام مترادفان وهـو ظاهـر قـول الزمخشري في المفصل ... والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها))[٤].

وبهذا تكون الجملة اعم من الكلام، وهو أخص منها من جهة المعنى، فهـي لا تشترط الافادة التامة المقصودة لذاتها، في حين يشترطها هو. ((والجملة اعم من الكلام، هو اخص منها، " لانه مزيد فيه قيد الافادة "، ويقول المناطقة: " الاخص ما ازداد قيدا و الاعم ما ازداد فردا ". فالنسبة المنطقية بينهما هو العموم والخصوص المطلق))[٥] لذا فالعلاقة بينهما عموم وخصوص.

ان مـا ذكرناه من التفريق بين الجملة والكلام لا يعني اختلافهما دائما، فقد تكون الجملة كلاما، وذلك عند توفر شروط الكلام فيها من الافادة التامة والتي يحسن السكـوت عليهـا، والاسنـاد الاصلي المقصود لذاته.

المبحث الثاني
أحكام التعليق والمتعلقات

١. **التعلّق:** وهو علاقة معنوية، أو ارتباط معنوي بين كل من الظرف والجـار والمجرور، وبين الفعل ومـا أشبهه. وكـأنّ كلاً منهما جزء من الآخر. ولـولا هذا الارتبـاط المعنوي لمـا تم معنـى الجملة، واستقام الكلام. فهذان الطرفان مترابطان في دلالة العبارة[١٥].
وبهذا يكون لجملة التعلق ركنان أساسيان: المتعلّق، والمتعلّق.
فالمتعلَّق: هو الفعل ومـا يشبهه، أو ما أؤول بمـا يشبهه، وهـو ذو الأثر فـي الظـرف أو الجـار والمجرور.
أما المتعلق: فهو الظرف، والجار والمجرور.

---

(١) ظ: اعراب الجمل واشباه الجمل: د. فخر الدين قباوة، ٢٣٧.
(٢) رصف المباني في حروف المعاني: المالقي، ٨١، ظ: اعراب الجمل: ٢٧٣.
(٣) ظ: التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، ٣٦٢، ظ: اعراب الجمل: ٢٧٤.
(٤) بناء الجملة العربية: ١٣٩، ١٤٠.
(٥) ظ: اعراب الجمل: ٢٧٢.

٢. أسباب التعلّق: التعلق هو ارتباط، أو تبادل بين طرفين، وانما يحدث هذا الارتباط لحاجة كل منهما إليه، فحاجة الظرف أو الجار والمجرور للتعلق تكون ((لطلب الفائدة واستقامة الكلام))[٢]. فالفعل يدل على مطلق الحدث، وبتعلقه بالجار والمجرور، أو الظرف يتم تقييد هذا الحدث وتخصيصه بزمان أو مكان معيّن. ومثله الظرف أو الجار والمجرور، فهي تدل على معنى جزئي، فرعي؛ وبارتباطها مع الحدث يتكامل هذا المعنى، ويصبح تاما مفيدا[٣].
فالعلاقة المتبادلة بين هذين الطرفين، ما هي إلا لحاجة كل منهما إلى الآخر، لذلك فقد ((خصّهما الدرس النحوي بمصطلح يدل لفظه على قوة هذا الارتباط وتماسكه وهو "التعلّق"))[٤].

٣. أسباب التسمية بـ (شبه الجملة): حيث يطلق على الظرف والجار والمجرور، في بعض المواضع" شبه الجملة" ، وهذه التسمية راجعة لعدة أسباب:

أ. ان الظرف و المجرور غالبا ما يردان متعلقان بمحذوف، مقدر بـ (استقر)، حيث يكوّن مع ضميره المستتر جملة فعلية، فيكون الظرف والمجرور دليلين عليها، نائبين عنها. فوجودهما في الجملة يغني عن ذكر تلك الجملة[٥].

ب. في حين رأى آخرون ان سبب تسميتها راجع لكون كل منهما تتركب من كلمتين أو أكثر، كما في الجمل المركبة، غير ان تركيبها ليس بالتركيب الاسنادي. لذا فهي ليست بجمل، وانما شبيهة بها[١٦].

ج. و قد يكون سبب هذه التسمية لكونها مترددة بين المفردات والجمل، فعندما تتعلق بالجملة الفعلية، وتقوم مقامها تصبح دالة على الجمل، أما عند تعلقها بالاسم، تكون هنا دالة على المفرد[٢].إضافة لذلك، فان تركيبها غير الاسنادي، جعلها أيضا من قبيل المفردات،

---

(١) ظ: في نحو اللغة وتراكيبها: د. خليل احمد عمايرة، ١٢٩.
(٢) ظ: شرح ابن عقيل: ١/ ٢١١.
(٣) ظ: م.ن.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٥٦٦،الاعراب عن قواعد الاعراب: ابن هشام الانصاري، ٨٣، ٨٤، همع الهوامع: ٢/ ١٠٧، موصل الطلاب الى قواعد الاعراب: الازهري، ٧٣- ٧٥، التذكرة في علم النحو: الكرماني، ٦٠٩، رصف المباني: ٨١.
(٥) الفاتحة: ٢.
(٦) ظ: شرح قطر الندى: ٢٥٥، ٢٧٣، شرح شذور الذهب: ٣٨١، ٣٨٥، ٣٨٦، اللباب في علل البناء: ١/ ٢٦٠، اللغة العربية معناها ومبناها: ١٠٢، ١٠٣.

ولكونهـــا متـــرددة بـين الجملـة و الاسـم، وأكثـر مـا تتعلـق بالجملـة كانـت شـبيهة بالجملـة[٣].

تعلّق الجملة بالجار و المجرور

بما ان كلاً من الظرف والجار و المجرور لا بد له من متعلق، كان تعلقها بالحدث، وكما يأتي[٤]:

١. الفعل.

٢. ما يشبه الفعل، ويقصد به الوصف المشتق.

٣. ما يشير إلى معنى الفعل.

٤. ان لم يكن احد هذه العوامل موجودا، قُدّر لهما المتعلق.

١. الفعل: حيث يتعلق كل منهما بالفعل، ويكـون تعلقهما به بجميع حالاته وأقسامه الزمنية، إلا ما وقع الخلاف بفعليتها، كالأفعال الناقصة والجامدة.

ومن التعلق قوله تعالى: ﴿...صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ ﴾[٥].

٢. ما يشبه الفعل: وهو ما اشتق من لفظ الفعل، كاسم الفاعل، والمفعـول، والصفـة المشبهـة، و اسم التفضيل، وانمـا جاز تعلقهما به لكونها شبيهة بالفـعل من حيث دلالتهـا على الحـدث[٦]، إضافة لـذلـك فهي تعمـل عمـل الفعـل، فيكـون مـا بعدهـا في محل رفع أو نصـب، ومـن ذلك قولـه تعـالى: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ﴾[١٧] فالمغضـوب هنـا ((خفض بـإضافة إليـه و "علـيهم" فـي موضع رفـع لانه اسم ما لم يسمّ فاعله))[٢] والمغضـوب هنـا ((مفعول مـن غضب عليـه وهـو لازم و القائـم مقام الفاعل عليهم والتقديـر غير المغضوب ولا ضميـر فـي المغضوب لقيـام الجار والمجرور مقـام الفاعل))[٣].

ومما أورده ابن هشام هنا، قول الشاعر:

واشـتْعـلَ الـمُـبْيـَضّ فـي مُسْـودّهِ مِثـل اشْتِعـالِ النّـار في جزْل الغضـا

---

(١) الفاتحة: ٧.
(٢) اعراب القران: النحاس، ١/ ١٢٥.
(٣) التبيان في اعراب القران: العكبري، ١/ ٨.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٥٦٨.
(٥) الاعراف: ٧٣.
(٦) ظ: التبيان في تفسير القران: الطوسي، ٤/ ٤٤٨، مجمع البيان في تفسير القران: الطبرسي، ٢/ ٤٣٩.

٣. **ما فيه معنى الفعل:** حيث جوز ابن هشام تعلقهما بما فيه معنى الفعل. فهناك من الأسماء التي ليست بمشتقة، ولا مؤولة بالمشتق؟، غير ان الجار والظرف قد تعلقا بها، وانما جاز ذلك لكونها تشير إلى معنى الفعل، لذلك قيل ان رائحة الفعل فيها، وذلك كقولهم: فلان حاتم في قومه، فـ (حاتم) وان كان اسما غير مشتق، غير انه قد علق فيه، لما يؤديه من معنى كريم، أو جواد.

ومما أورده ابن هشام بهذا الشأن، قول الشاعر:

أنا ابنُ ماويّة إذ جدّ النّقُرْ وجاءت الخيل أثابيّ زمر

حيث تعلق الظرف هنا باسم علم، وانما جاز ذلك، لدلالتها على معنى الحدث، والتقدير: الشجاع أو الكريم[٤].

٤. **المحذوف المقدر:** فان خلت الجملة من هذه العوامل، مع وجود الجار والمجرور والظرف، قدر لها هذا العامل ويعد كل منهما متعلقا به. أما تقديره فيكون من خلال سياق الجملة، و من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا﴾[٥] حيث تعلق الجار هنا بمحذوف يدل عليه السياق، والتقدير: وأرسلنا[٦].

ولذلك كله يمكن القول ان الجار والظرف غالبا ما يحتاجا لمتعلق يتم به المعنى، ولشدة هذا الارتباط والاحتياج، جاز تعلقهما بما يشبه الفعل، أو ما يؤدي معناه، أو ما هو مقدر. ومن هنا كانت وظيفة الحروف والأدوات هي الربط و التعليق بين أجزاء الجملة. حيث ((تشترك الأدوات جميعا في انها ... تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق))[١٨].

وعلى هذا الأساس فلا ((بيئة للأدوات خارج السياق لان الأدوات ... ذات افتقار متأصل إلى الضمائم أو بعبارة أخرى ذات افتقار متأصل إلى السياق ... ولم يكن النحاة على خطا حين أصروا على تعيين متعلق خاص للجار والمجرور في الإعراب بل انهم لما رأوا الظروف تسلك مسالك الأدوات أحيانا قالوا بتعليق الظرف ايضا))[٢].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٥.
(٢) م.ن.
(٣) ظ: المقتضب: ٣/ ٣٣، ٤/ ٨٦، مغني اللبيب: ٥٧٠، همع الهوامع: ١/ ١١٣.
(٤) ظ: شرح الكافية: ٢/ ٢٩٠، همع الهوامع: ١/ ١١٣- ١١٤.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٠، ٥٧١، همع الهوامع: ١/ ١٠.
(٦) حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٦.

هل يتعلقان بالفعل الناقص؟

ومما بحثه ابن هشام في هذا الباب، تعلقهما بالفعل الناقص، ذلك ان التعلق بها لم يكن محط اتفاق النحاة، نظرا لاختلافهم أساسا بفعلية "كان" وأخواتها.

حيث رأى المبرد، والفارسي، وابن جني، والجرجاني، وغيرهم عدم فعلية كان، وانّ عدها من الأفعال راجع لدلالتها الزمنية، والتي تقترب فيها من الفعل، غير انها ليست بأفعال حقيقية، لانتفاء دلالتها على الحدث كما يدل عليه الاول[٣]. ولعله احد أسباب تسميتها بالناقصة، حيث تنتقص فيها دلالة الحدث الموجودة في الفعل، فضلا عن كونها تحتاج إلى الخبر لتتم به معناها[٤]. ولقصورها هذا عن الحدث، منعوا التعلق فيها.

في حين رأى آخرون دلالتها على ما يدل عليه الفعل من حدث وزمن، وهم الذين قالوا بجواز هذا التعلق، ومنهم ابن هشام. حيث رأى دلالتها على الحدث، ومن ثم أجاز تعلق الظرف والجار والمجرور بها، مستثنيا منها "ليس"، فالخلاف وارد في فعليتها[٥]. فـ ((كلام المصنف يقتضي ان كان مسندة لأسمها وهو صحيح بناء على قول الجمهور ان لها دلالة على الحدث والزمان))[٦].

وأصحاب هذا الرأي عدا ابن هشام، يرون جواز التعليق بها مع ليس، وذلك لكونها دالة على النفي[١٩]. وحجتهم في ذلك قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[٢]، فالجار هنا لابد له ان يتعلق بالفعل الناقص، وذلك لامتناع تعلقه بـ "عجبا" وان كان مصدرا، لكونه متأخرا عن المعمول، فلا يعمل المصدر في معمول متقدم. و لا يمكنها أيضا التعلق بالمصدر المؤول من" أن والفعل"، لكونه غير عامل. ولا حتى بالفعل "أوحى" لانه صلة الموصول. ولذلك قالوا تعلقها بالفعل الناقص[٣].

ولعل الرأي الأول، هو القول الأصح والأرجح، فكل من الظرف و الجار والمجرور يحتاج لحدث يكمل به معناه ويتمّه. وذلك لدلالة كل منهما على مطلق المكان أو الزمان، وبارتباطه بالحدث يخصص ذلك الإطلاق. ولو تعلقا بالأفعال الناقصة، لما تمّ ذلك، لدلاتها على الزمن غير المقترن بالحدث.

---

(١) ظ: شرح الكافية: ٢/ ٢٩٠، همع الهوامع: ١/ ١١٣، ١١٤، حاشية الدسوقي: ٢/ ٩٠.
(٢) يونس: ٢.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٥٧١، التبيان في اعراب القران: ٢/ ٢٤.
(٤) ظ: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩٧.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٥٧١.

هل يتعلقان بالفعل الجامد؟

اما التعلق بالفعل الجامد، فقد اختلف فيــه، كما اختلف في التعلق بالفعل الناقص، مابين مجوز لـــه ومانع.

وذلك ان الأفعال الجامدة أيضا كانت محط اختلاف النحاة، حيث انهم لم يتفقوا أصلا على فعليتها. فقد ذهب البصريون إلــى القول بفعليتها، ودليلهــم في ذلك قبولها تاء التأنيث الساكنــة، وهي من علامات الفعل.

في حين ذهب الكوفيون للقول باسميتها، ودليلهم في هذا قبولها حروف الجر، وهي مــن علامات الاسم(٤).

وفــي ضوء هذا الاختلاف حول فعليتها، لايمكن القول بجواز التعلق بها، وما ذهب إليه الفارسي في قول الشاعر:

ونــعــمَ مــزكــأ مــَن ضــاقــت مــذاهبــهُ ونــعــمَ مــَن هــو فــي سـرٍّ وإعـــلانِ ؟

من جواز تعلق الظرف بالفعل الجامد " نِعم"، فقد ردّه ابن مالــك بـــان التعلق هنا بالضمير"هو" لتضمنه معنى الفعل، والتقدير: ونعم الذي هو باق على ودّه في السر والإعلان(٥).

ومن جانب آخر فان "نِعم"، وسائر الأفعال الجامدة، هي من الأفعال الشاذة التي قيل بتخلفها، ذلك انهـــا لم تتابع باقي الأفعال في تطورها، ونموهـــا، ومــن ثم اتخذت لها قالبا جامدا غير قابل للتغيير والتطوير(٢٠).

وعلى هذا فان التعلق بها غير جائز، ذلك ان الأمر بفعليتها غير محسوم أصلا، وثانيا ان هذه الصيغ شـــاذة، خلــت فيهــا الدلالة عن الحدث، فدلالتها اقرب إلى الوصف منه الى الحدث. ولهذا وذاك، يجب الامتناع عن التعليــق بها، وذلك لحاجة الظرف والجار والمجرور إلى الحدث، وهو مالا نجده فيها.

---

(١) ظ: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٩٠، ١٩٧.
(٢) ظ: حاشية الدسوقي: ٩٠/٢.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٢، همع الهوامع: ١٠٧/٢، ١٠٨.
(٤) القلم: ٢.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٢، التبيان في تفسير القران: ٧٤/١٠، مجمع البيان في تفسير القران: ٣٣٢/٥.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٢.

التعلّق بأحرف المعاني

ويقصد بحروف المعاني، الحروف التي تحمل معنى معين، فتدل عليه، كما يدل عليه الفعل[٢].

واما تعلق الظرف والجار بها، فيذكر ابن هشام فيه ثلاثة أقوال[٣]:
فقد منع أكثر النحاة التعلق بها وعلى وجه الإطلاق، وان دلت هذه الحروف على ما تدل عليه الأفعال من معنى الحدث، كالنداء، والنفي، والاستفهام،.. وغيرها.
واما تعلق الظرف والجار، فيكون بفعل محذوف يفسره معنى الحرف الموجود، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾[٤]، حيث يقدّرون تعلّق الجار بالفعل" انتفى"، والذي دلّ عليه حرف النفي ما، والتقدير: انتفى عنك الجنون بنعمة ربك[٥].

ولهذا الرأي نظير، يرى جواز التعلّق بحروف المعاني بصورة مطلقة، وذلك لكونها تحمل معنى الحدث وتدل عليه، فلا حاجة لتقدير فعل محذوف، يفسره الحرف المذكور، ما دام هو مذكورا أصلا في الجملة، ودالا على معنى هذا الفعل[٦].

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بقول الشاعر:

وما سُعادُ غداةَ البينِ إذ رحلوا إلا أغنُّ غضيضُ الطّرفِ مكحولُ

وذلك بتعليق الظرف هنا، بحرف النفي ما، والتقدير: انتفى عن سعاد وقت الغداة كأنها ظبي أغن غضيض الطرف[٢١].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٢، همع الهوامع: ٢/ ١٠٨.
(٢) ظ: م.ن، ٥٧٣، اعراب الجمل: ٢٨٦، ٢٨٧.
(٣) الزخرف: ٣٩.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٢، ٥٧٣، اعراب القران الكريم وبيانه: محي الدين الدرويش، ٩/ ٨٥، ٨٦.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٢، ٥٧٣.
(٦) سر صناعة الاعراب: ابن جني، ١/ ١٥٠.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٢، اعراب الجمل: ٢٨٥، ٢٨٦.
(٨) ظ: م.ن.

وقد ذهب ابن هشام هنا، لتعلق الظرف بالتشبيه المحذوف، والتقدير: وما يشبه سعاد وقت الغداة، أو وما كسعاد إلا أغن. وهنا عكس التشبيه للمبالغة، ولكيلا يتقدم الظرف على التشبيه[٢].

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾[٣]، فالظرف هنا اليوم،و"إذ" بدل منه، وهو اما متعلق بالفعل المنفي وذلك على الرأي الأول. أو متعلق بحرف النفي "لن" وهو على القول الثاني. وهنا يكون النفي مطلق، بخلاف تقدير الأول، فنفيه هناك مقيّد[٤].

ومن ذلك أيضا قولنا: ما أكرمت المسيء لتأديبه، وما أهنت المحسن لمكافأته. فالتعلق هنا بحرف النفي "ما"، لان التعلق بالفعل يؤدي إلى فساد المعنى[٥]، ذلك ان ((المراد ليس نفي الإكرام المخصوص بالتأديب ولا الاهانة المخصوصة بالمكافأة بل المراد نفي مطلق الإكرام ومطلق الاهانة وهو غير لازم من التعلق بالفعل لان النفي ان تسلط على المقيّد وحده بقى أصل الفعل مثبتا وان تسلط على الفعل مع قيده فلا يلزم من نفي المقيّد نفي المطلق))[٦].

اما الرأي الثالث، فقد توسط مابين القولين، وذلك من خلال تجويز تعلق الجار والظرف بحروف المعاني، على ان تكون نائبة عن الفعل المحذوف، ودالة عليه، أي ان التعلق بها يكون عن طريق النيابة لا الأصالة[٧]. والى هذا الرأي ذهب كل من الفارسي، وابن جني[٨].

وقد حملوا هذا القول، على ما فسروا به حرف النداء من انه سدّ مسد فعل محذوف تقديره: أدعو، أو أنادي، وما بعده يكون معمولا لهذا المقدّر ((واعلم ان "إلى" وغيرها من حروف الجر التي تذكر في هذا الكتاب في أبوابها لا بد لها مما تتعلق به، أي مما هو متضمن لها ومستدع لها لطلب الفائدة واستقامة الكلام، وهو إما فعل صريح كمرّ ودخل وشبهها، أو جارٍ مجراه مما هو في معنى الفعل أو واقع موقعه كأسماء الفاعلين وغيرها، أو فيه رائحة فعل كأسماء الإشارة وألفاظ التنبيه والندا ونحو ذلك)) [٢٢].

وقد يكون هذا الرأي، هو أكثر الأقوال قبولا، فطالما جاز التعلّق بالأسماء التي تحمل معنى الفعل، جاز التعلق بها لما تحمله هذه الحروف من معان تدل بها على مايدل عليه الفعل. فالتعلق يكون بالمعنى الذي يحمله هذا الحرف.

---

(١) رصف المباني: ٨١.
(٢) ظ: التطبيق النحوي: ٣٦٧، القواعد التطبيقية مادتها وطريقتها: ٤٩.
(٣) الاسراء: ١.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٥، موصل الطلاب الى قواعد الاعراب: ٧٧.
(٥) ظ: همع الهوامع: ٢/ ١٠٨، دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس السامرائي، مقدمة المؤلف: ج، اعراب الجمل: ٣٣٠.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٥، ٥٧٦.

ما لا يتعلق من حروف الجر

لابـــد للجـــار والظـــرف مـــن متعلق تتعلق به، لتخصيص الكلام وإتمـــام فائدته، غير ان بعضا من حروف الجر، لاتتعلق و لا يتعلق بها. وذلك لكونها لا تتسم بالأصالة، فهـي وان كانت تجر ما بعدها، وبعضها يؤتى بها لتقوية المعنى، غير انها لاتدل على المعنى الذي تدل عليه تلك الحروف والتي اتسمت بالأصالة.

واعتمادا على هذا الأساس، يمكن تقسيم حروف الجر إلى ثلاثة أصناف: [٢]

- حرف جر أصلي.
- حرف جر زائد.
- حرف جر شبيه بالزائد.

١. **حرف جر أصلي:** وهو ما يدل على معنى معين، كمعنى الاستعلاء في حـــرف الجر "على"، وابتداء الغاية في حرف الجر "من"، كما في قوله تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى**﴾[3] . فهذه الحروف أصلية ثابتة، ولا يمكن استقامة الكلام مع حذفهـــا، ولا يكون دخولها كخروجها في الكلام[٤]. وهي ما يقع فيها التعلق.

٢. **حرف جر زائد:** وهو ما لا يؤدي معنى في الجملة، وإنما يؤتى به لتقوية الكـــــلام، وتـوكيـد المعنى[٥]. وهو[٦]:

- البـــاء الزائـــدة، كمـــا فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿**أَلَـيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَـمِ الْحَـاكِمِينَ**﴾[٢٣] .
- مِن، الواردة في سياق نفي،أونهي، أواستفهام[2]،كما في قولـه تعـالى: ﴿**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ**﴾[3] .
- اللام المقوية، كما في قولـه تعـالى: ﴿**مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ**﴾[4] .ولـــلاختلاف الحاصـــل فـي هذه الـــلام، كونهـــا أصـــلية أو زائـــدة، صـــارت لهـــا منزلـــة بـــين المنـــزلتين[5].
- كاف التشبيه، وذلك كقولنا: زيدً كعمرٍو. حيث قال الاخفش، وابن عصفور بزيادتها[6].

---

(١) التين: ٨.
(٢) ظ: اعراب الجمل: ٣٣١.
(٣) فاطر: ٣.
(٤) البقرة: ٩١.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٦، في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٠.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٧.
(٧) ظ: م.ن، ٥٧٥، موصل الطلاب الى قواعد الاعراب: ٧٧، اللباب في النحو: عبد الوهاب الصابوني،٧٧ ، همع الهوامع: ٢/ ١٠٨.
(٨) همع الهوامع: ٢/ ١٩.
(٩) ظ: اعراب الجمل: ٣٣٨.
(١٠) القواعد التطبيقية في اللغة العربية: د. نديم حسين دعكور، ٤٩.
(١١) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٦، معاني الحروف: الرماني، ١٢٥، همع الهوامع: ٢/ ١٠٨.

ولكون هذه الحروف لا تدل على معنى معين، امتنع التعليق بها، وذلك لكونها لا تضفي على الحدث معنى فرعيا، جديدا، ومن ثم لا يؤدي ذلك لحدوث ارتباط معنوي بين الحدث، والجار أو الظرف. لذلك يعرب ما بعد هذه الحروف بانه مجرور لفظا، في محل رفع أو نصب، وحسب موقعه من الجملة[7].

ومن هنا يمكن التفريق بين حرف الجر الأصلي والزائد. ذلك ان الأول هو الرابط المعنوي بين الحدث الذي يعجز عن الوصول للاسم بنفسه، فيستعين بالحرف. وبين الاسم المجرور، فيضيف معنى الحدث إليه، ولذلك أطلق الكوفيون عليه مصطلح "حرف الإضافة"[٨].

٣. حرف الجر شبيه بالزائد: وهو الحرف الذي يدل على معنى معين، غير انه لا يُعلق به. كما في "لعلّ"، والتي تفيد الترجي ولا يعلق بها. لذا سميت هذه الحروف شبيهة الزوائد، ذلك انها تشبه الزائد من حيث عدم تعلقه بالحدث، وتشبه الأصلي من حيث دلالته على معنى الحدث[٩].
غير ان هذه الحروف لا يعلق بها، ولا تتعلق، ذلك ان ((المعنى الذي يفيده لا يحتوي الحدث كما يحتويه الزمان و المكان))[١٠]. وهي:

- **لعل**، على من يجر بها، وهي لغة عُقيل[١١]، وقد مثل ابن هشام لذلك بقول الشاعر:

فقلت ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرة لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ

- **لولا**، وهي تدل على معنى الامتناع، ولا يعلق بها عندما يرد بعدها ضمير جر، وهو قول سيبويه وجمهور النحاة[٢٤].
- **رُبّ**، وتدل على معنى التكثير غالبا، والتقليل أحيانا، ولا يرد ما بعدها إلا نكرة، ولها صدارة الكلام، ولا يعلق بها أيضا[٢]
- **خلا، عدا، حاشا**، وتدل على معنى الاستثناء، وعدم جواز التعلق بها، راجع لاختلاف طبيعة معناها عن حرف الجر الأصلي، ذلك انها تستعمل لنفي حكم ما بعدها من الأسماء عمّا قبلها من

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٦، موصل الطلاب الى قواعد الاعراب: ٧٨، ٧٩، همع الهوامع: ٢/ ١٠٨.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٧، معاني الحروف: ١٠٦، اللباب في النحو: ٩٩، همع الهوامع: ٢/ ١٠٨.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٨، اللباب في النحو: ٩٩، همع الهوامع: ٢/ ١٠٨.
(٤) ابراهيم: ١٠.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٩، شرح شذور الذهب: ٢١٠، الاعراب عن قواعد الاعراب: ٩٠، همع الهوامع: ٢/ ١٠٧، الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٥١، مسألة (٩).
(٦) ظ: م.ن.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٩، شرح شذور الذهب: ٤١٠، همع الهوامع: ١/ ٢٠٧.

الأفعال، في حين يرمي التعلق لربط المجرور بالحدث و تعديته إلى الاسم، وهـو مـــا لا يمكن حصوله معها، فلو جاز فيها ذلك، جاز مع "إلا" وهو مخالف لعملها[٣]

حكـــــــــم الاســـــــــم المرفـــــــــوع بعـــــــــدهما

ان الظرف والجار والمجرور، كثير ما يردا بعد استفهام، أو نفي، أو موصـوف، أو موصول، أو مخبر عنه. ومتى ما وقعت شبه الجملة هذا المواضع رفعت بعدها اسما ظـــاهرا، كمـا في قولـه تعالى: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾[4] . وقد قيل في هذا المرفوع عدة اعرابات:

١. يعرب مبتدأ، وخبره شبه الجملة، كما في قولنا: أعندك مال؟. وهو قول البصريين، حيث رأوا ان الظرف لا يرفع الاسم الذي تقدم عليه، وان علة الرفع هي الابتداء[٥].

٢. يعرب فاعلا، وهو قول الكوفيين، وحجتهم في ذلك ان الأصل عدم التقديم والتـأخير، وهو ما يقع عند الإعراب على القول الأول[٦].

وامـا رافعـه، فقـد اختلـف فيـه هـو الآخـر. فقـد قيـل ان رافعـه هو الفعل المقدر المحذوف[٧].

في حين رأى آخرون انه مرفوع بالظرف، لا بفعل الاستقرار المقدر. ولعل هذا الرأي هـو أكثر قبولا وترجيحا، فمتى ما وقع الظرف معتمدا على ما ذكرناه عَمل عَمَل الفعل، لنيابته عنه، وقيامه مقامـه[٢٥]. ((وقـد نـاب منـاب الفعل، إذ تضـمن معنـى الاسـتقرار أو الكينونـة،...فالظرف المتقدم يـقوم مقام الفعل قياما يمتنـع معـه ذكر الفعل، فـإذا كـان الأمر كذلك نـزل منزلـة الفعل، واعرب المرفـوع بعده فاعلا))[٢].

ورأى الكوفيـون ان شبه الجملة ترفع الاسم الظاهر بعدهما وان لم تعتمد على ما ذكرناه من المواضع. فهم لا يشتـرطـون الاعتماد[٣] ((... وأعرب المرفوع بعده فاعلا، سواء أكـــــان

---

(١) ظ: م.ن، موصل الطلاب الى قواعد الاعراب: ٨٤.
(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥١.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٩، همع الهوامع: ١/ ١٠٧.
(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥١.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٥٧٩، موصل الطلاب الى قواعد الاعراب: ٨٤.
(٦) في نحو اللغة وتراكيبها: ١٢٧.
(٧) ظ: شرح ابن عقيل: ١/ ٢١٠، اللباب في النحو: ٩٦، تهذيب النحو: ١٨.
(٨) ظ: م.ن.

معتمـــدا على شيء، أم واقعا في سياق نفي أو استفهام، أم لم يكن كذلك))[٤]. فـــي حيـــــن رأى جمهور النحاة غير ذلك، فان لم تعتمد شبه الجملة، رفع الاسم بالابتداء[٥].

ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف

مما سبق ذكره، كان لابد للظرف والجار والمجرور من متعلق ليتم معهـــا معنى مفيدا. غير ان هناك مواضع معينة يكونان فيها غير مسبوقين بحدث، و ذلك لكون كل منهما قد اتسم بالإفادة. لذلك فان مثل هذه الجمل قد وجب فيها حذف المتعلق ، للاستغناء عنه ((والـــذي يبدو واضحا ان الظرف والجار والمجرور يشيران إلى المعنى المراد منهما بتحديد الجهة التـــــي فيها الجثة أو الحدث...، ومن الواضح كذلك ان الجملة المقدرة، "استقر أو حدث أو وقع" لا تعبـــر عن المعنى الذي يعبر عنه الظرف أو الجار والمجرور، فـــان قلت: زيد عندك، أعندك زيد؟...فان السامع لا يحتاج ليفهم المعنى إلى الفعل المقدر مع وجود فاعلـــه،...ولذا فان النحاة لما وجدوه في الظرف والجار والمجرور من توصيل المعنى نصوا على عدم جـــواز إظهار الاستقرار للاستغناء عنه بالظرف أو الجار والمجرور))[٦]

وأما المواضع التي تستغني فيها شبه الجملة عن المتعلق؛ فأكثر ما تكون عند وقوعها كونا عاما، ويقصد بالكون العام، ما يـدل على مطلق الحصول، والوجود، غير المقيد، أو المخصص بحدث آخر، كالجلوس، والقيام،...الخ[٧].

أما إذا خصص هذا الكون بحدث آخر، كالجلوس، أصبح كونـــا خاصا، ويحـــــذف من الجملة جوازا[٨].

وأما المواضع التي تستقل فيها شبه الجملة، وتستغني عن المتعلق، فهي[٢٦] :

١. عنـــــدما تقـــع صـــــفة، كقولـــــه تعـــــالى: ﴿أَوْ كَصَـــيِّبٍ مِّـــنَ السَّـــمَاءِ﴾[2] .

٢. عنـــــدما تقـــع حـــــالا، كقولـــــه تعـــــالى: ﴿فَخَـــرَجَ عَلَـــى قَوْمِـــهِ فِي زِينَتِـــهِ﴾[3] .

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٥٨١- ٥٨٣، شرح ابن عقيل: ١/ ٢١١- ٢١٣، همع الهوامع: ٢/ ١٠٨.
(٢) البقرة: ١٩.
(٣) القصص: ٧٩.
(٤) الانبياء: ١٩.
(٥) الفاتحة: ٧.
(٦) شرح المفصل: ١/ ٩٠.
(٧) ظ: موصل الطلاب الى قواعد الاعراب: ٨٢.
(٨) ظ: شرح المفصل: ١/ ٩٠، همع الهوامع: ٢/ ١٠٨.
(٩) ابراهيم: ١٠.
(١٠) ظ: شرح شذور الذهب: ٤١٠.
(١١) الرعد: ٤٣.

٣. عند ورودها صلة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[4] .

٤. عند ورودها خبرا، ومنه قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[5] .

وقد رأى بعض النحاة جواز إظهاره في مثل هذه الحالة، يقول ابن يعيش: ((...وقد صرّح ابن جني بجواز إظهاره والقول عندي في ذلك ان بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ونقل الضمير إلى الظرف لايجوز إظهار ذلك المحذوف لانه قد صار أصلا مرفوضا))[6]. لذلك سميت هذه الظروف، بالظروف المستقرة، وذلك بسبب انتقال الضمير إليها واستقراره بعد حذف عامله.[7]

أما ما ورد من مواضع ظهر المتعلق فيها مع شبه الجملة الواقعة خبرا، فذلك راجع للضرورة الشعرية [8]، وقد مثل ابن هشام لذلك بقول الشاعر:

لك العِز إنْ مَولاك عَز، وإن يهنْ فأنت لدى بحْبوحَة الهون كائنُ

٥. ان ترفع الاسم الظاهر بعدها، كقوله تعالى: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ ﴾[9]، فهنا يجب ان تكون معتمدة على نفي، أو استفهام، أو اسما موصوفا، أو موصولا، أو مخبرا عنها، أو تقع موقع صاحب الحال[10]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾[11]

٦. عندما تأتي في مثل، أو ما يشبه المثل: حيث يكون المثل، قد سمع ونقل وهو محذوفا، أي انه قد جرى على الألسن استغنائه عن المتعلق، كما في قولهم "حينئذ الآن"، حيث يقال لمن سمع أمرا قديما.

والحال نفسه مع ما جرى مجرى الأمثال، كقولهم" بالشفاء"، لمن يتناول دواءً[٢٧].

وإنما لم تحتج شبه الجملة هنا لمتعلق، لورودها ونقلها على الألسن بهذه الصورة، ولا يمكن التغيير فيها، إضافة لذلك فان معنى القول قد اكتمل، وفُهم دون وجود المتعلق، فلا داع إذن لذكره[٢].

---

(١) ظ: حاشية الدسوقي: ٢/ ٩٨، اللباب في النحو: ٩٨.
(٢) ظ: اعراب الجمل: ٣٠٤.
(٣) ظ: شرح شذور الذهب: ٢١٤.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ١١٧.
(٥) الليل: ١.

٧. ان يكون المتعلق محذوفا على شريطـــة التفسير: فالمتعلق هنا محذوف، غير ان في الجملة ما يدل عليه، ويفسره. كما في الاشتغال، والـــذي يتقـــدم فيه الاسم، ثم يليه الفعل، أو الوصف الذي يعمل عمله، فيكون هذا الاسم معمولا لهذا الفعل الذي يعمـــل في ضميره[٣]. ومن ذلك قولنـــــا: زيدا ضربته، وقد تأتي شبه الجملة ويكون معمولها مشغولا عنها بالعمل في ضميرها، كمـــا في قولنا: يوم الجمعة سافرت فيه، فالفعل هنا قد اشتغل بالعمل في ضميـــره عـــن الاسم. وفي مثل هذه الجمل، تستغني شبه الجملة عن الحدث لكونه مدلولا عليه، ولاكتمال معنى الجملة دونه.

٨. القسم بغير الباء: وممـــــا يحذف فيه المتعلق، القسم . حيث يحذف جوازا ان كان القسم بالباء، كقولنا: بالله، والتقدير: اقسم.
اما إذا كان القسم بغير البـــاء، كالواو، والتاء، فيكـــون حذف العامـــــــل وجوبا، ويمتنـــــع ظهوره[٤]، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[5] .

وبعد كل ما عرض، يمكن القول ان من أشبـــــاه الجمل مالا يتعلق ولا يحتاج إلى ما يكمل معناه، لكون شبه الجملة في هذه المواضع مستقلة، ومستغنيـــة عن المتعلق. ومن ذلك قولنا: زيد في الدار، فشبه الجملة هنا هي الخبر، ومن ثم فهي لاتحتاج لتأويل، أو تقدير متعلق لشبـه الجملة، ذلك ان المعنى قد استقام بذكر شبه الجملة، فهي الخبر هنا، وليست متعلقة بخبر محـــذوف، ولو كانت بحاجة لمتعلق، لكان هو الخبر، ولأمكننا الاستغناء به عن شبه الجملة، لانه يكون مع المبتدأ جملة مفيدة وهو ما لا يمكن حصوله هنا[٢٨].

المتعلق الواجب الحذف فعل أم وصف؟

لقد تطرق ابن هشام لجميع أحكام التعليق والمتعلقات، ولم يترك وجها منها إلا وقد تناوله بالشرح والتوضيح، وهو هنا يتعرض لمســـألة تقدير موضع المتعلق المحذوف وجوبا. فإذا ما أريد تقدير هذا المتعلق المحذوف، يكون كالآتي:

---

(١) ظ: في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٨١.
(٢) ظ: شرح ابن عقيل: ١/ ١٥٥، موصل الطلاب الى قواعد الاعراب: ٨٢.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ١١٨.
(٤) ظ: شرح ابن عقيل: ١/ ٢١١.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ١١٨، موصل الطلاب الى قواعد الاعراب: ٨٢.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ١١٨، اعراب الجمل: ٣٠٢، ٣٠٣.

أما القسم والصلة، فيقدر المتعلق جملة فعلية؛ فلا ترد صلة الموصول الا جملة فعلية[٢].
أما من رأى جواز كون صلة الموصول جملة اسمية، فقد رُدّ، وقيل انه من القليل النادر الذي لا يقاس عليه[٣].

أما في الصفة والحال والخبر، فالتقدير مابين الاسم المشتق، والفعل. وذلك راجع لمجيء هذه المواضع الثلاثة اسما، أو فعلا، وبخلاف الصلة، فانه لا يكون إلا جملة فعلية[٤].
وقد احتجوا فيما ذهبوا إليه من ان الفعل هو الأصل في العمل، فالأولى ان تتعلق به. ومما عززوا به موقفهم هذا ان شبه الجملة الواقعة صلة لا تتعلق إلا بجملة فعلية، فيكون الأمر ذاته هنا مع باقي المتعلقات الثلاثة، خصوصا ان الحكم فيهن واحد، وهو وجوب تعلقهن بمحذوف[٥].
إضافة لذلك فان شبه الجملة المتعلقة، تتعلق أ صلا بالفعل، أو ما يشتق منه، فلم نذهب للتعلق بالاسم، مادام أصل التعلق بالفعل.

أما من رأى تقدير المتعلق اسما، فدليله في ذلك، ان الأصل في الخبر والصفة والحال، هو المفرد، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى،فان تقدير المتعلق فعلا، يؤدي لكونه جملة، والجملة لا تكون خبرا، أو حالا، أو صفة حتى تؤول بالمشتق، ومادام هذا التقدير واجبا، فتقدير الاسم هو الأولى، ولا داعي لكثرة التأ ويلات[٦].هذا بالنسبة لكون المتعلق كونا عاما، أما في القسم، والاشتغال، و الأمثال، فالأمر واضح ولا خلاف فيه، حيث يقدر كل منهما حسب ما يدل عليه السياق؛ فالمثل يقدر عامله من المعنى، و القسم من لفظه، والاشتغال من لفظ العامل المؤخر[٢٩].
غير ان ابن هشام يرى ان تقدير المتعلق في المواضع هذه يكون من خلال المعنى. وبذلك يتم التخلص من تعدد التقديرات[٢].

كيفية تقدير باعتبار المعنى

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ١١٨، اعراب الجمل: ٣٠٢، ٣٠٣.
(٢) ظ: م.ن.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ١١٩، شرح شذور الذهب: ٢١٥.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ١١٩.
(٥) ظ: م.ن.
(٦) ظ: م.ن.
(٧) ظ: م.ن.
(٨) البقرة: ١٧٨.

يـرى ابن هشام ان التقدير يكون اعتمادا على المعنى، كما في القسم فالتقديـــــــر: اقســم،امـــا فـــي الاشتغال فتقديره من العامل المذكور، إلا انهم اشترطوا لجواز تقديره من المذكـــور،عـــدم وجود مانع صناعي، أي ان الفـــعل لا يتعدى للمفعول بنفسه، و إنما يستعين بالحرف. ولا مـــانع معنوي، والـذي يكـون عمل الفعل واقع على اسم له علاقة بالمشتغل عنه، وليس هو نفسه[٣].

أما إذا كان الفعل قادرا على التعدي بنفسه، ومـع ذلك يستعين بالحرف فهنا يجوز التقدير، كمـا فـي قولنا: يوم الخميس صمت فيه، يوم الخميس صمته[٤].

ان هذا التقدير يكون في الاشتغال، أما الأمثال فيقدر حسب المعنى الدال عليه[٥].

في حين تقدر المواضع الأخرى المقدرة بكون عام، كما يأتي:

أما في الخبر،في مثل قولنا: زيد، فالتقدير هنا كونا عامـا، لانه دل على مطلق الحدوث، ولـم يعمد إلى تخصيص مكاني أو زماني.

أما إذا أردنا إضافة دلالة الزمن (الحـال، أو الاستقبال) فالتقدير: الصـوم اليوم، الجزاء فـي الغد. فكل منهما دال واضح. أما إذا أردنا المضي فالتقدير: زيد كان أو استقر في الدار. وبيـــن الأول و الثاني فرق في المعنى[٦].

أما الكون الخاص، فهو ما لا يمكن حذفه من الجملة إلا إذا دل عليه دليل، حيث يمكن حـــذفـــــه استنادا لهذه القرينة، والحذف هنا جوازا[٧] كقوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾[8]، أي مقتول بالحر.

لقـــــــد حـــاول ابن هشام في اعتماده المعنى أساسا للتقدير التخلص من اختلاف التقديرات والتأويـــلات، غير ان هذه المحاولة و تلك التقديرات مما لا حاجة لنا بها، فما دامت أشباه الجمل في هذه المواضع لا تحتاج لمتعلق، وحذفـــه واجب في الجملة، فالمعنى مستقيم إذن ولا حاجـــة أصلا لتقدير هذا المتعلـــق فما دامـت شبه الجملة قد أدت في الكلام معنى مستقلا تاما، فهي إذن مستقلة تامة لا حاجة لها إلى التقدير.

الفصل الثاني
نظام الجملة وصحة المعنى عند
ابـــــــــن هشـــــــــام

المبحث الاول: الصنــاعــة النحــويـــــــــة

المبحث الثاني: نظام الجملة وصحـة المعنى

المبحث الثالث: المـعـنـــى الـــوظيـفـــــي

المبحث الأول

الصنــاعــة النحويــة

لا يخفى على احد من الباحثين، العلاقة الوثيقة بين ما يعرف بالصناعة النحوية، والمعنى. فهناك صلة قوية بينهما، ولا يُقبل أي نص إلا إذا توافرت فيه شروط الصحة النحوية، وصحة المعنى.

ويقصد بالصناعة النحوية قواعد النحو وقوانينه الشكلية، فالجملة العربية لها نظام نحوي سواء أكانت جملة اسمية أم جملة فعلية، والجملة الأساسية هي التي تتألف من المسند والمسند إليه، فالجملة الاسمية (مبتدأ + خبر) و الجملة الفعليـــة (فعل + فاعل)، ولكن العربية لا تقتصر على هاتين الجملتين مجردتين، وإنما يلحق بالاسمية صور من الكلام و كـــذا الفعلية. والتركيب

المجرد قد تجتمع فيه كلمات، وإذا لم تترابط هذه الكلمات وتتعاون على أداء المعنى المطلوب فهي ما نسميه هراء، وحتى الجملة الهرائية يمكن ان نتصور إعرابها، و لكننا لا نحصل منها على معنى.

أما المعنى، فهو ما يصل إليه السامع من فهمه الجملة المنطوقة إذا كانت مركبة من كلمات، كل كلمة تؤدي وظيفتها فيها في سياق متناسق يؤدي حكم الجملة المركبة من هذه الكلمات بدلالتها، وعليه يمكن القول ان المراد بصحة المعنى، هي مراعاة العلاقة بين دلالة المفردة، ووظيفتها النحوية في الجملة، حيث ((يزدوج مكون العنصر الدلالي. فهناك جانب يقوم على اعتبار العلاقات القائمة بين الوظائف النحوية ... وعلاقات الوظائف – وهي تمد الجملة بالمعنى الأساسي باعتبارها معنى عميقا لها – قد يكون بعضها مشروطا بشروط دلالية معينة حتى يصح وضعه في هذه الوظيفة النحوية أو تلك، ... وأما الجانب الثاني الذي يزدوج مع السابق في إمداد الدلالة فهو اختيار الكلمة المنطوقة التي تشغل الوظيفة النحوية لتصبح صالحة للدخول في علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة الواحدة))[٣٠].

ان صحة تركيب الجملة يؤدي معناها المطلوب. وقال النحويون الإعراب فرع المعنى، فالمعنى هو المقدم فإذا فهمنا المعنى استطعنا إعرابها، وفي هذا تكمن الخلافات الإعرابية بين المعربين، فبحسب فهم المعنى تكون صورة التركيب ونظامه.
وقد اهتم ابن هشام بهذا اهتماما واسعا في كتابه "مغني اللبيب" فهو المتقدم بين النحويين في تخصيص أبواب من كتابه لدراسة الجملة تركيبها وأنواعها وأقسامها وأجزائها ومواقع هذه الأجزاء وتوجيه إعرابها على وفق صحة المعنى، فلغة القران الكريم ينبغي للناظر فيها ان يلتزم صحة المعنى ويفضلها على صناعة النحويين، فإذا تطابق المعنى والصناعة، فذلك هو الهدف المنشود في النحو، فالنحو ما وضع إلا لفهم القران الكريم وتلمس بلاغته وإسرارها.

وبالرغم من حداثة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، نجد ان جذوره تعود للحقبة النحوية الأولى. فصاحب أول كتاب نحوي وصل إلينا، كثيرا ما يتطرق لعنصر المعنى. فنراه يشير إليه عند بيانه لأحكام النحو وحدوده، حتى ان أتباع مدرسة الكوفة كانوا يرون ان

---

(١) النحو و الدلالة: ٤١-٤٣.

سيبويه قد ((عمل كلام العرب على المعاني وخلّى عن الألفاظ))[٣١]، ذلك لأنه أولى جانب المعنى كثيرا من الاهتمام، باعتباره جزءً مكملا للنحو، ولعل ابرز مواضع هذا الاهتمام، هو تصنيفه للكلام اعتمادا على الصحة النحوية والدلالية وعدمها، حيث افرد له بابا في مقدمة كتابه بعنوان: "باب الاستقامة من الكلام والإحالة":

((فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب))[٣٢]، ثم يمضي بتعريف وبيان هذه الأقسام، مع الأمثلة.

وقد اعتمد سيبويه في حكمه على الكلام بالاستقامة وعدمها، على النحو والدلالة، فالاستقامة عنده هي استقامة نحوية دلالية، ذلك لان كل جملة مطابقة لأصول وأنظمة النحو، تعد جملة مستقيمة نحويا، غير ان الحكم على هذه الاستقامة بالحسن والقبح، راجع لصحة المعنى، وعدمها[٣].

أما الكلام المستقيم الحسن، والذي مثل له سيبويه بقوله: أتيتك أمس، سآتيك غدا، فحسنه راجع لسلامة تركيبه النحوي، وسلامة معناه، حيث ((توافق الاختيار بين عناصر " بناء الجملة"... وقد اتفق المثالان كذلك مع الوضع النحوي الذي تقرره البنية الأساسية))[٤].

واما الكلام المستقيم الكذب، فهو ما توافرت فيه شروط الاستقامة النحوية، أو الصحة النحوية، واختلّت فيه العلاقة بين دلالة المفردات التي تشغل الوظائف النحوية[٣٣]. وقد مثل سيبويه لهذا النوع بقوله: حملت الجبل، شربت ماء البحر[٢].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، ١٣١.
(٢) الكتاب: ١/ ٢٥.
(٣) ظ: النحو والدلالة: ٦٣.
(٤) م.ن.

(١) ظ: م.ن، ٦٣.
(٢) ظ: الكتاب: ١/ ٢٦.
(٣) النحو والدلالة: ٦٤.
(٤) ظ: الكتاب: ١/ ٢٦.
(٥) ظ: النحو والدلالة: ٦٤.
(٦) الكتاب: ١/ ٢٦.
(٧) الصناعتين: العسكري، ٧٦.
(٨) ظ: النحو والدلالة: ٥٣.
(٩) ظ: م.ن: ٦٨، ٦٩.
(١٠) الكتاب: ١/ ٢٥.
(١١) ظ: م.ن: ١/ ٢٦.
(١٢) ظ: النحو والدلالة: ٨٢.

واما المستقيم القبيح، فهو ما توافرت به شروط صحة المعنى ((فلم يحدث تصادم بين الوظائف النحوية في علاقاتها مع دلالة المفردات التي شغلتها))[٣]. وقد مثل سيبويه لهذا النوع من الكلام بقوله: قد زيدا رأيت، كي زيدا يأتيك[٤].

أما وصفه بالقبح هنا، فراجع لإخلالهما بشروط الورود النحوي، حيث فصل هنا بين عناصر بناء الجملة، وأدى إلى تقديم وتأخير غير مقبول به في النظام النحوي[٥]. لذلك نرى ان سيبويه قد عرّف هذا القسم من الكلام بان ((تضع اللفظ في غير موضعه))[٦]. فالخلل هنا خلل نحوي راجع لترتيب نظام الجملة ((وإنما قبح لأنك أفسدت النظام بالتقديم والتأخير))[٧]، لذلك كانت هذه الجمل من الجمل المقبولة لغويا، فالخلل الذي طرا على نظامها النحوي لم يبلغ درجة الانكسار النحوي[٨].

أما الصنف الآخر من أصناف الكلام عند سيبويه، هو الكلام المحال، والمحال الكذب. وفي هذين النوعين من الكلام تنعدم شروط صحة المعنى، مع توفر شروط الصحة النحوية في الوقت نفسه[٩]. أما المحال فقد عرّفه سيبويه، بان ((تنقض أول كلامك بآخره، فتقول أتيتك غدا، وسآتيك أمس))[١٠].

أما المحال الكذب، فقولك: سوف اشرب ماء البحر أمس[١١].

إن الحكم على هذين النوعين بالإحالة راجع لانعدام وقوع كل منهما في الحقيقة، بالرغم من قيام شروط النظام النحوي[١٢].

إن تصنيف سيبويه للكلام، والأسس التي اعتمدها في هذا التصنيف، جعلته يسبق الباحثين بمئات السنين في تقديم أصول نظرية المعنى، ففي نصه هذا ((تكمن بذور نظرية نحوية دلالية، حيث تندمج في تواؤم حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة))[٣٤].

ولم يكن الاهتمام بالمعنى مقصورا على سيبويه. فقد أولى النحاة القدماء هذا الجانب من العربية أهمية كبيرة، فالمبرد مثلا يوكل للمعنى دورا مهما في أحكام النحو وضوابطه، حيث جعله عاملا مهما في قبول هذه القاعدة النحوية، ورفض الأخرى، يقول في معرض حديثه عن

---

(١) النحو والدلالة: ٦١.
(٢) المقتضب: ٤/ ٣١١.
(٣) الامتاع والمؤانسة: التوحيدي، ١/ ١٢١.
(٤) النحو والدلالة: ٥٠.
(٥) شرح الكافية الشافية: ابن مالك الطائي، ١/ ١٥٥.

الحال المؤكدة: ((... هذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود))[٢].

أما السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)، فقد جعل ((معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب))[٣].

أما الجرجاني، فلا يجهل احد دوره في بيان أهمية العلاقة والترابط بين المعنى والنحو، حيث جعل معاني النحو هي أساس نظريته، فلم ((يحاول باحث ان يؤسس منها نظرية في تفاعل الدلالة النحوية والدلالة المعجمية غير عبد القاهر الجرجاني، الذي يبدو في كتابه دلائل الإعجاز و كأنه يحاول الدفاع عن النحو ويريد إثبات قيمته وفاعليته، و لذلك جعل "النظم" يكمن في توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه والعمل بقوانينه وأصوله))[٤].

ولا بد من الإشارة هنا إلى تعريف ابن مالك للنحو، حيث أشار في كافيته إلى بغية النحو ومسعاه، بقوله[٥]:

وبعد: فالنّحو صَلاح الألسنة ... والنّفس إن تُعْدم سَنَاه في سِنَة
به انكشاف حُجُب المعاني ... وجَلوَةُ المَفْهُوم ذا إذعان

((فالنحو عنده "صلاح الألسنة" وهذا هو مستوى الصحة النحوية، و"به انكشاف حجب المعاني وجلوة المفهوم" وهذه هي الغاية الحقيقية للنحو))[٣٥].

أما ابن هشام، فيعد ابرز النحاة الذين تناولوا هذه المسالة بالبحث والتفصيل، بل يعد من أوائل النحاة الذين تصدروا البحث في قضية الصناعة والمعنى، واثر كل منهما في الآخر. فقد بحثها في مقدمة بابه الذي جعله في"الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها"[٢]، وجعلها من أولى الأمور التي يجب تجنبها ومراعاتها من قبل المعرب، وإلا حصل الزلل والخطأ. وقد استعان بالآيات القرآنية الكريمة لتوضيح ذلك المعنى. فهو يعيب على المعرب[٣].

---

(١) النحو والدلالة: ٧.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٨٤.
(٣) ظ: م.ن، ٦٨٤، ٦٩٨.
(٤) ظ: الكتاب: ١/ ٢٥.
(٥) الخصائص: ١/ ٣٥، ظ: المزهر في علوم اللغة وانواعها: السيوطي، ١/ ٣٢٧، ٣٢٨، دلائل الاعجاز: ٤٢- ٤٦، المقتصد في شرح الايضاح: ابو علي الفارسي، ١/ ٢١٠، مفتاح العلوم: ٢٥١، البرهان في علوم القران: الزركشي، ٣٠١، ٣٠٢.
(٦) ظ: النحو و الدلالة: ٦٥.

١. أن يراعي ما تقتضيه الصناعة ولا يراعي المعنى.
٢. أن يراعي معنى صحيحا، ولا ينظر فيه صحة الصناعة.

و بالرغم من كون ابن هشام، هو من أوائل النحاة الذين بحثوا هذا الباب، غير ان سيبويه قد سبقه في وضع أسس وقوالب هذه النظرية، وذلك من خلال تصنيفه، الكلام والأسس التي اعتمدها في هذا التصنيف[٤]. وهو ما تناوله الدارسون بعده بالبحث والدراسة، وخصوصا ابن هشام الذي أولى هذا الجانب اهتماما كبيرا، حتى جعله شرطا من شروط المعربين، فمتى ما اقبل المعرب على الإعراب، راعى في ذلك جانب الصناعة والمعنى.

وكيف لا يراعي المعرب المعنى، وهو الغرض الأساسي من الإعراب، وما أسباب نشوء النحو والإعراب، إلا للمحافظة على المعنى واستقامته. فالإعراب هو الذي يحفظ المعنى ويصونه من الزلل. ونستطيع أن نلمس هذا المعنى، من خلال تعاريف النحاة للإعراب، يقول ابن جني: ((الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى انك إذا سمعت: أكرم سعيدا أباه، وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع احدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحا واحدا لاستبهم احدهما من صاحبه))[٥].

ولهذا السبب جعل ابن هشام، أول ما يجب على المعرب الالتزام به والتنبيه عليه، هو مراعاة المعنى والصناعة معا، وعدم إغفالهما. فمتى ما أعرب النص، نُظر في صحته إلى ركني الصناعة والمعنى، تحقيقا لما اسماه سيبويه، الكلام المستقيم الحسن والذي تتوافق فيه العلاقة بين الوظيفة النحوية والدلالة الأولية للمفردات التي تشغلها[٦] . ومتى ما بني النص على مراعاة احد هذين الركنين وإغفال الأخر، حصل الفساد والخطأ. لذلك جعل ابن هشام هذه الشروط في بابه الذي أشار فيه إلى الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها، بقوله:

أولا: أن يراعي المعرب ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك[٣٦].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦٨٤- ٦٩٨.
(٢) م. ن: ٦٨٦.
(٣) هود: ٨٧.
(٤) ظ: جامع البيان في تفسير آي القران: الطبري، ١٢/ ١٠٢، مغني اللبيب: ٦٨٦، روح المعاني في تفسير القران الكريم والسبع المثاني: الالوسي، ١٢/ ١١٧.
(٥) مجمع البيان في تفسير القران: ٣/ ١٨٧.
(٦) الكهف: ١، ٢.

وقد ساق ابن هشام عددا من الأمثلة، والتي يتضح فيهـا هذا الأمر، يقـول: ((وها أنـا مورد بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد))[٢].

- منها قوله تعالى: ﴿أَصَلاَتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاء﴾[٣]، فقد يذهب المعربون للوهلة الأولى، لعطف "أن نفعلّ" على "أن نتركَ"، باعتبار ان "أو" هنا عاطفة. وهـو إعراب فاسد، مخل بالمعنى، لانه سيؤدي إلى كون الدين هو من أمرهم بـان يفعلوا مـا يشاءون بأموالهم، وهو ما يتنافى مع معنى الآية الحقيقي، لذلك فالعطف هنا يكون علـى "مـا"[٤] ((... فهو معطوف على ما يعبد آباؤنا و التقدير أصلاتك تأمرك ان نترك عبادة آبائنا أو فعـل ما نشاء في أموالنا و لا يجوز ان يكون قوله ان نفعل معطوفا على قوله ان نترك لان المعنـى يصير فاسدا وأو هنـا بمنزلتهما في قولك جالس الحسـن أو ابن سيرين وقوله ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ولم يقل به))[٥].

فالإعراب على هذا الوجه، يحقق للكلام استقامة نحوية دلالية.

- ومنـه قوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا۝قَيِّمًا...﴾[6] فيمـن أعرب "قيما" صفة لـ"عوجا"، وهـي مـا لا يقوم بـه المعنـى، فكيف لـ "قيما" وهـي بمعنـى الاعتدال والاستقامـة، أن تكون صفة لـ "عوجا" وهي بمعنى الاختلاف و التناقض. فالإعراب على هذا الوجـه يؤدي إلى تنـاقض دلالـي فـي الآيـة. لـذلك فـان "قيمـا" هنـا، لا يمكـن أن تعـرب إلا حـالا، و فيها وجهان:

١. أن تكون حالا من الكتاب، أو من الضمير، الهاء في"له".

٢. أو تكون منصوبة على الحالية، لفعل محذوف تقديره: انزله، جعله. والإعراب على هذا النحو، يجعل النص ذا صحة نحوية دلالية.

لذا نجد ان من القراء، كحفص، قد وقفوا على عوجا وقفة خفيفة، تخلصـا من حصول مثل هـذا اللبس[٣٧].

---

(١) ظ: التبيان في اعراب القران: ٢/ ٩٨، مغني اللبيب: ٦٩٢، روح المعاني: ١٥/ ٢٠١.
(٢) الانعام: ٩٩.
(٣) ظ: الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، ١/ ١٤٦.
(٤) ظ: جامع البيان في تفسير القران:٧/ ٢٩٢، التبيان في تفسير القران:١/ ٢٥٥، مغني اللبيب: ٦٩٣، ٦٩٤، روح المعاني: ٧/ ٢٣٩.
(٥) روح المعاني
(٦) المائدة: ٣١.
(٧) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، ١/ ٦٢٦، ظ: مغني اللبيب: ٦٩٥.

- ومما فيه اعتراض ونظرا أيضا، إعراب بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾[2] .

ففي جنات هنا أكثر من قراءة[3]:

أ. النصب: و هي القراءة الأشهر والأعم، وبها قراء القرّاء السبعة، وقد نصبت هنا لكونها قد عطفت على "نبات".

ب. الرفع: حيث قرئت بالرفع، باعتبارها في موضع الابتداء، والتقدير: ولكم جناتٌ، أو هاك جناتٌ، من الكرم جناتٌ ... الخ، وهو الوجه المقبول لهذه القراءة. إلا ان القول برفعها على انها معطوفة على "قنوان"، هو ما لا يستقيم به المعنى، لان المعنى هنا سيتناقض مع سياق الكلام، فيصبح التقدير به، خروج جنات الأعناب من النخل[4] ((وفيه نظر لأنه ان عطف على ذلك فمن أعناب حينئذ صفة جنات فيفسد المعنى إذ يصير المعنى وحاصلة من النخيل جنات حصلت من أعناب))[5].

- ومما لم ينظر في إعرابه صحة معناه، نصب "أواري" من قوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءةَ أَخِي﴾[6] ، باعتباره جواب الاستفهام،يقول الزمخشري: ("فأواري" بالنصب على جواب الاستفهام ...))[7].

وقد حكم ابن هشام على ذلك بالخطأ، لفساد المعنى على هذا الوجه الإعرابي. ((واعترضه كثير من المعربين وقال أبو حيان: انه خطا فاحش لان شرط هذا النصب ينعقد من الجملة الاستفهامية والجواب جملة شرطية نحو أتزورني فأكرمك فان تقديره ان تزرني أكرمك ولو قيل ههنا: ان اعجز ان أكون مثل هذا الغراب أو أواري سواة أخي لم يصح المعنى))[٣٨].

وإنما لم يصح المعنى على هذا الإعراب لكون ((جواب الشيء مسبب عنه، والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على "أكون"))[٢].

---

(١) روح المعاني: ١١٦/٦.
(٢) مغني اللبيب: ٦٩٥، ظ: روح المعاني: ١١٦/٦.
(٣) الحج: ٦٣.
(٤) مغني اللبيب: ٦٩٥.
(٥) الكهف: ٢٥.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٦٩٦، روح المعاني: ٢٥٣/١٥.
(٧) مغني اللبيب: ٦٩٦.
(٨) النحو والدلالة: ٦٥.

وعليه امتنع نصب "تصبح" في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[3] ، ذلك ان ((إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه))[٤].

- ومما لم يصح إعرابه، لعدم صحة معناه، إعراب " سنين" من قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾[5]، بدلا من "مئة"، فقد جعل ابن هشام هذا الإعراب مردودا، لتعارض الوظيفة النحوية هذه مع دلالة المفردة التي شغلتها، فهي بدل من "ثلاث"[٦]. يقول ابن هشام: ((.. انه يجوز كون سنين منصوبا بدلا من ثلاث، أو مجرورا بدلا من مئة، والثاني مردود، فانه إذا أقيم مقام مئة فسد المعنى))[٧].

ثانيا: ومما بحثه ابن هشام في هذا الجانب، ما يذهب إليه بعض المعربين، جهلا وغفلة، من مراعاة جانب المعنى عند الإعراب، متجاهلين في ذلك صحته النحوية، فالنص على هذا النحو وإن توفرت فيه الصحة المعنوية، إلا انه لا يخلو من درجات الانكسار النحوي، حيث ان بعض عناصر الجملة ((قد فصلت عن بعضها الآخر فلم توضع الموضوع الصحيح الذي يحدده لها نظام اللغة فجاءت الصورة المنطوقة و قد اختل بها شرط الورود النحوي ... وهذا تركيب غير مسموح به في نظام العربية ولكنه لا يؤدي إلى خلل معنوي في صحة العلاقات بين أجزاء الجملة))[٨]، ولذا كثيرا ما نجد المفسرين يرددون ((هذا تفسير معنى، وهذا تفسير إعراب. والفرق بينهما ان تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير المعنى لا يضر مخالفة ذلك))[٣٩].

- ومما يتضح فيه هذا المعنى، قوله تعالى: ﴿و أَنَّهُ اهْلَكَ عاداً الأولى۞وَثَمُودَاً فَمَا أَبْقَى ﴾[2].فقد يذهب بعض المعربين إلى اعتبار "ثمود" هنا، مفعولا به للفعل "أبقى". وفي هذا إخلال نحوي، فلا يمكن جعل "ثمود" مفعولا به، لتوسط "ما" النافية بينه و بين الفعل"أبقى"، مما أدى إلى بطلان عمل ما بعدها فيما قبلها، ذلك ان من شروط عملها، تصدرها الكلام. وبذلك تكون"ثمود"،

---

(١) البرهان في علوم القران: ١/ ٣٠٤.
(٢) النجم: ٥٠، ٥١.
(٣) ظ: التبيان في تفسير القران: ٩/ ٤٣٩، التبيان في اعراب القران: ٢/ ٢٤٨، مغني اللبيب: ٦٩٨، ٦٩٩، روح المعاني: ٢٧/ ٧٠.
(٤) النساء: ٨٣.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٧٠٢، الجامع لاحكام القران: القرطبي، ٥/ ٢٩٢.
(٦) البقرة: ١٩.
(٧) مغني اللبيب: ٧٠٥.

منصوبة بفعل محذوف تقديره "أهلك"، أو انها معطوفة على "عاد". وبهـــذا الوجه الإعرابي أو ذاك، يتحقـــق للنص استقامة نحوية معنوية[٣].

- ومما توهم بـه المعربـون، جـعل بعضهم الظرف في قولـه تعالـى: ﴿وَلَوْلاَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ ﴾[4]، متعلقا بالخبـر المحذوف، على تقدير: كـائن عليكم. وهو ما رده ابن هشام، لمنع جمهور النحـاة ذلـك، حيـث ان الخبـر هنـا واجـب الحـذف. وعليـه يكـون الظـرف متعلقـا بـ"فضل" المذكورة[5].

وقد أشار ابن هشام إلى ان و جوب حذف خبر"لولا"، هو مـــا دعا النحاة لتلحيـن المعـــري، في قوله:

يـذيـــبُ الـرّعـــبُ منـهُ كـلَّ عضـبٍ فـلـــولا الغِمـــدُ يمسِكـــهُ لـسَـــــالا

- وممـــا نبّه عليه ابن هشام أيضـــا، جعل"من" في قولـــه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾[6] متعلقة بـ "حذر، أو الموت". وقـــد تقدم معمول المصدر هنا، ومعمـــول المضاف إليه مقـــدم أيضـــا على المضاف في الثاني. و قد بين ابن هشام توجـيه من ذهب لهذا الإعراب بقوله: ((وحاملـــه على ذلك انه لو علقه بـ (يجعلون) و هو في موضع المفعول له لزم تعدد المفعول له من غير عطف، إذ كان (حذر الموت) مفعولا له))[7].

غيـر انه قد رد هذا الإعراب، بقوله: ((وقـد أجيب بان الأول تعليل للجعل مطلقا، والثانـي تعليل له مقيدا بالأول، والمطلـق المقيد غيـــر ان، فالمعلـــل متعدد في المعنـــى، وان اتحد في اللفظ، والصواب ان يحمل على ان المنام في الزمانين و الابتغاء فيهما))[٤٠].

- ومما وقـــع للمعربين فيه وهـــم أيضا قـوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾[2] ، ففـــــي الفعل "يدرككم"، أكثر من قراءة[3]:

أ. الجزم، باعتبارها جواب شرط مجزوم، وهي القراءة الأغلب، وبها قراء عامة القراء.

---

(١) مغني اللبيب: ٧٠٥.
(٢) النساء: ٧٨.
(٣) ظ: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: ابن جني، ١/ ٢٩٥، ٢٩٦.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٧٠٥، ٧٠٦، روح المعاني: ٥/ ٨٧.
(٥) روح المعاني: ٥/ ٨٧.
(٦) ظ: م.ن.
(٧) الكهف: ١٠٣.

ب. الرفع، وهو ما يجب الوقوف عندها، ففي هذا الوجه الإعرابي أكثر من تأويل:
أمـــا القول الأول، فالفعـــل مرفوع باعتبار موضع "يدرككم" هو الابتداء، وأداة الشـــرط وفعلـــه متصلان بما قبلهما "ولا تظلمـون فتيلا"، و قد حذف جواب الشرط هنا، لدلالة السياق عليه. وهذا تأويل مردود مرفوض، لان من شروط حذف الجواب، كون فعل الشرط ماضيا[4]، هذا مـــــــن جانب، ومـــن جانب آخر، فان التأويل على هذا النحو ((ليس بمستقيم معنى وصنـاعة أمـــا الأول فلانه لا يناسب اتصاله بما قبله لان لا تظلمون فتيلا المراد منه في الآخرة فلا يناسبه التعميـــــــم وامـــا الثاني فلأنه يلزم عليه عمل ما قبل اسم الشرط منه وهو غير صحيح لصدارته))[5].

وامـــا التأويل النحوي الأخر، فينص على رفع الفعل بالفاء المحذوفة، و التقدير، فيدرككم، كما فـي قوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها. والتقدير: فالله يشكرها.
والتخـــريج علـــى هذه الشاكلة، هـــو مـــن أصـــوب التخريجـــات، وأكثرها قبولا، وقد قال بها المبرد. وعلى العموم، فان القراءة بالرفع، تعد من القراءات الشاذة الضعيفة[٦].

- وممـــا لـم يصـح إعرابـه عنـد ابـن هشـام، جعـل "أعمـالا" مـن قولـه تعـالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾[7] مفعولا به.وذكـــر ابن هشـام، ان ابـن خـروف قد رد هذا الإعـــــراب، ذلـك ان "خسر" لا يتعدى كما في"ربح"، و تابعه على ذلك ابـن الصـفار[٤١]، مؤكدا ذلـك بقولـه تعـالى: ﴿قَالُوا تِلْكَ إِذًا كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾[2] .

وقـد رفض ابن هشام هذه الأقوال الثلاثة، وجعلهـــــا من قبيل الوهم و السهو، معللا ذلك بقولـه: ((لان اســم التفضيل لا ينصـــــب المفعـــول به، ولان خسر متعد، ففي التنزيل ﴿الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنفُسَهُمْ﴾[3] ،﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾[4] وامـا خاسرة فكأنه على النسب، أي ذات خسر، ... والصـواب انه تمييز))[5].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٧٠٦.
(٢) النازعات: ١٢.
(٣) الانعام: ٢٠.
(٤) الحج: ١١.
(٥) مغني اللبيب: ٧٠٦.
(٦) الخصائص: ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٦٩٠- ٦٩٢، ٦٩٤، ٦٩٧.
(٨) م.ن: ٦٨٤.

فما عرضه ابن هشام هنا من الأمثلة، يتبين ان من النحاة من التزم الصناعة، وجعلها أساس صحة الكلام. في حين جعلها آخرون وقفا على المعنى.

والحق ان كلا منهما هو ضرورة من ضروريات الكلام، غير ان للمعنى وصحته تفضيلا ورجحانا، و ذلك لما يؤديه من أهمية كبيرة في استقامة الكلام. حيث ان صحة المعنى تؤدي إلى صحة الإعراب لكونه فرعا عنه، وصحة الإعراب تؤدي لصحة النظام النحوي. يقول ابن جني: ((... فان أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليك ...))[٦].

إن أهمية المعنى ودوره في استقامة الكلام، يمكن أن نستشفه من شواهد ابن هشام، وموقفه منها، حيث نراه كثيرا ما يميل للمعنى، ويرجح كفتها في صحة الكلام. فغالبا ما يشترط لصحة الإعراب صحة المعنى، وذلك من خلال ربطه بين الوظيفة النحوية، ودلالة اللفظة التي تحل محلها[٧].

وقد صرح ابن هشام عن موقفه هذا بعدة مواضع، يقول مثلا: ((و أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبا ...))[٨]

ويؤكد أهمية المعنى في الإعراب بقوله: ((و ها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد))[٤٢].

وعلى هذا ((فالنظر في علم الإعراب إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى، وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب، فلا بد من الإحاطة بصحة التركيب ليأمن الخلط في تأدية المعاني وتحصيلها))[٢].

لذلك كان واجبا لأي نص، ولكي تتحقق فيه شروط الاستقامة، أن تتوفر فيه الأمور الآتية[٣]:

١. وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي .
٢. مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة.
٣. علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.

---

(١) مغني اللبيب: ٦٨٦.
(٢) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الأعجاز: العلوي، ١/ ١٨٢.
(٣) ظ: النحو والدلالة: ٤٦.

٤. السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقا لغويا أم غير لغوي.

المبحث الثاني
نظام الجملة عند ابن هشام

لقد تطرقت فيما سبق لدراسة الجملة، من حيث المفهوم والتقسيم، وعلاقتها بالكلام، ومن ثم آراء العلماء فيها.

وفي هذا المبحث سأتطرق لدراسة الجملة أيضا، لكن من جانب البناء والتركيب، حيث سأتعرض هنا لبنية الجملة الأساسية، ومكوناتها، ومن ثم ما يطرأ عليها من أحوال، تؤدي إلى التغيير في بناء الجملة و تركيبها.

أما الجملة: فهي تركيب إسنادي، يشتمل على ركنين أساسيين هما المسند، والمسند إليه، ولايمكن الاستغناء عن أحدهما لفظا، أو تقديرا، يقول سيبويه: ((هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لايغني واحد منهما عن الاخر، ولا يجد المتكلم منه بدا))[٤٣]

(١) الكتاب: ٢٣/١.

فالجملة بهذا تتكون من ثلاثة عناصر أساسية، هي[٢]:

١. **المسند إليه**: وهو المخبر عنه، أو المحكوم عليه، أو الموصـــوف،... ويكون مبتدأ، أو فاعلا، أو نائبا عن الفاعل.

٢. **المسند:** وهو الذي يتم به الأخبار، ويكون فعلا، أو خبرا.

٣. **الإسناد:** وهي العلاقة الرابطة، أو الرابطة النحوية التي تربط كلا من المسند و المسند إليه.

وبهذا فالجملة بأبسط صورها، ما تكونت من المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل. وقد بيّن ابـــن هشام ذلك بقوله: ((والجملـــــة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد)، و المبتـــدأ وخبره كـ (زيد قائم)))[٣]. وقد سماها الجملة الصغرى، وذلك عند تصنيفه الجمل باعتبار الطول والقصـر، إلـــى: كبرى وصغرى، يقول: ((الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو" زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم". و الصغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر عنها في المثالين))[٤].

وقد تشتمل الجملة على عناصر أخرى، إضافة لهذين الركنين، كالمفاعيل، والتوابـــع، وهي ما تعرف بمصطلح الفضلة. وقد أشار إليها ابن هشام في معرض حديثه عن الحـــــال والتميـيز، بقوله: ((... فأ وجه الاتفاق انهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للابهام))[٤٤].

وتؤدي هذه العناصر دورا مهما في إكمال المعنى وتمامه. وبتعبير آخر، فـان هذه العناصر تؤدي إلى تقييد المعنى وتخصيصه[٢]. حيث يطلق على هذه الرابطة أو العلاقة، التخصيص، لأن كـــلا من هذه العناصر تؤدي إلى تقييد الجملة و تخصيصها باتجاه معين[٣].

ولا يمكن الحكم على هذه العناصر بانها من الزوائد، والتي يكون وجودها في الجملـــــة وعدمه سواء، فهناك من الجمل مالا يتم معناها إلا بها، فيكون معنى الجملة قائما علـــى هذه العناصر[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿ **أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى**﴾[5] .

---

(٢) ظ: شرح الكافية: ٨/١، في النحوالعربي نقد وتوجيه: ٣١.
(٣) مغني اللبيب: ٤٩٠.
(٤) م. ن: ٤٩٧.
(١) مغني اللبيب: ٦٠٠.
(٢) ظ: نحو المعاني: الجواري، ٢٥.
(٣) ظ: قواعد النحو العربي من خلال نظرية النظم: ١٧٩.
(٤) ظ: النحو العربي نقد وبناء: ٩٥، ٩٦، بناء الجملة العربية: ٢٩.
(٥) النساء: ٤٣.
(٦) ظ: النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٣، قواعد النحو العربي من خلال نظرية النظم: ١٨٢.
(٧) ظ: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٥، في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٣، بناء الجملة العربية: ٢٩، ٣٠.
(٨) ظ: مدخل الى دراسة الجملة العربية: د. محمود أحمد نحلة، ١٢٢.
(٩) ظ: نحو المعاني: ٢٥.
(١٠) ظ: من اسرار اللغة: د. ابراهيم أنيس، ٢٧٧.
(١١) ظ: علم المعاني: د. محمود أحمد نحلة،

وهناك من الكلام ما حذف فيه المسند والمسند إليه، وقُدّرا لوجود ما يدل عليهما، حيث تمّ الاكتفاء بهذه العناصر، كقولهم: أهلا وسهلا. والتقدير: حللت أهلا ووطئت سهلا. حيث نـــرى ان الجملة هنا قد اكتفت بذكر هذه العناصر، لكونها هي نفسها غاية المتكلم.[٦]

اما سبب التسمية فراجع لإمكانية قيام الجملة دونهما، مع تمام المعنى والإفادة. في حيـــن لا يمكن للكلام ان يعقد دون وجود طرفي الإسناد، ان لم يكن لفظا فتقديرا. وهو ما جعل النحاة يطلقـــون عليها مصطلح العُمَد[٧]. وهناك من الباحثين من أطلق عليها مصطلح العناصر الإجبارية، دلالـــة على وجوبها في الجملة[٨].

اما مصطلح الفضلة، فنجد ان الباحثين المحدثين قد استبدلوا ألفاظا أخرى بهذه اللفظة، أدق معنى، و أكثر تعبيرا عن هذه العناصر، و دورها في إتمام المعنى. وتخلصا لما توحيه لفظة الفضلة من زيادة غير مفيدة في الجملة.

ومن هذه الألفاظ: التكملة[٩]، و متعلقات الأسناد[١٠]. أما البلاغيون فقد أطلقوا على هـــذه العناصر لفظة القيد، باعتبارها تقيد معنى الجملة، وتحدده.[١١]

إن هذه الجمل، سواء أتكونت من ركني الإسناد وحدهما، أم وجدت فيهما عناصر أخـــرى، هي نموذج، أو تطبيق لما يعرف بالبنية الأساسية للجملة[٤٥]. ويقصد بالبنية الأساسيـــة: ((النظام اللغوي التجريدي الثابت لتصوير تركيب الجملة في الحالة الأولى من حالاته، التي يعـــد" بناء الجملة " تنفيذا حيا واقعيا له))[٢].

واعتمادا على هذه البنية تقوم الجمل بأنواعها. ذلك ان العلاقة بين بنية الجملة وتركيبها الظاهري، شبيه العلاقة بين النظام النحوي، والحدث اللغوي. ويقصد بالنظام النحوي: ((أقل قدر مـن الكلام يتم بعنصري الإسناد، وما سواهما زيادة قد تكون ضرورية وقد يستغنى عنها،... فاذا كان الكلام مفيدا فان العنصرين الأساسيين لا بد أن يكونا موجودين لفظا أو تقديرا. وأمـــا الحدث اللغوي – وهو المجال الذي ينطلق منه النظام النحوي – فانه يهتم ببعض الفضلات حيث تكون

---

(١) ظ: بناء الجملة العربية: ١١، ١٢.
(٢) م.ن.
(٣) الانبياء: ١٦.
(٤) بناء الجملة العربية: ٣٠.
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٢، ظ: بناء الجملة العربية: ١٩٤.
(٦) ظ: بناء الجملة العربية: ١١، ١٩٦، ١٩٧.

في بعض الأحيان هي الغايـــة والقصـــد مثـل قوله تعـــالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[3]))[4].

ومثل هذه العلاقة، علاقة اللغة بالكلام ((فالكـــــلام عمل واللغة حدود هذا العمل. والكلام سلـوك واللغة معايير هذا السلوك والكلام نشاط واللغة قواعـد هذا النشاط والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة...))[5]

ولـوجود البنيـــة الأساسية هذه وجد التأويل والتقدير، والحذف، والتقديم والتـأخير، والرتـب المحفوظة وغير المحفوظـة، وغيرها من الظواهر التي تطرأ على الجملة.
ذلك لأن هذه البنية تفرض وجود أركان الجملة بترتيب ونسق معيّن، وان أي تغيّر في ترتيب هذه الأركان، أو حذف فيها، أو زيادة، سيؤدي إلى ما ذكرناه من الظواهر.[٦]
ولكون هذه الظواهر تتعلق بالجملـــة، بناءها وتركيبها، كـــان لابد من البدء أولا بدراسة الجملـة، نظامها، وترتيبها، ومن ثم دراسة ما يطرأ عليها من أحوال.

أولا: نظام الجملة الاسمية:

بيّـن ابن هشام في مغنيه نظام الجملة الاسمية، يقول: ((والجملة عبارة عن الفعل وفاعلـــه كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم)))[٤٦]. وبهذا فان نظامها يقتضي تقديم المبتدأ، وتـأخير الخبـر. لذلك فقد عرّفها بقوله: ((هي التي صدرها اسم، كزيد قائم...))[٢].

وبهـــذا تكـــون رتبة المسند إليه في هذه الجمل، هي التقدم. و هذا الأمر راجع لكون المبتدأ في الجملة، هو الموصـــوف، أو المحكوم عليه يقول سيبويه: ((فالمبتدأ هو كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام ... فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول و المبنى ما بعده عليه))[٣].

---

(١) مغني اللبيب: ٤٩٠.
(٢) م.ن: ٤٩٢.
(٣) الكتاب: ٢/ ١٢٦.
(٤) شرح الكافية: ١/ ٨٨، ظ: همع الهوامع: ١/ ١٠٢، مدخل الى دراسة الجملة: ٩٣.
(٥) مغني اللبيب: ٥٨٨، ظ: المفصل: ٢٦، ٢٧، شرح المفصل: ١/ ٨٧، مدخل الى دراسة الجملة: ٩٣.
(٦) ظ: الكتاب: ١/ ٣٤، دلائل الاعجاز: ٤٣.
(٧) القدر: ٢، ٣، ٤.
(٨) مغني اللبيب: ٤٩٠.
(٩) م.ن: ٤٩٢.

أما الرضي فيبين سبب تقدم المبتـــــدأ بقوله: ((إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولابد من وجود ه قبل الحكم))[٤]

إن الترتيب هذا هو ما دعا النحـــاة ومنهـــم ابن هشام، للقـول بابتدائية الاسم المقدم، يقول: ((يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل: احداهما: أن يكونـا معرفتين، تساوت رتبتهما نحو: "الله ربنا"، أو اختلفت نحو "زيد الفاضل، الفاضل زيد"، هذا هـــو المشهـــور، وقيـل: يجـوز تقديـــر كل منهما مبتدأ و خبرا مطلقا، و قيل: المشتق خبر و ان تقدم نحو "القائم زيد" ...))[٥].

إن هذا الترتيب غيـر ثابت، فقد يتقدم المسند على المسند إليه في بعض المواضع، لأغراض يقتضيها المقام، كـان يعمد المتكلـــم لإظهار الاهتمام و العناية، فيقدم لذلك[٦]، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ۞ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ۞ ... سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[7].

ثانيا: نظام الجملة الفعلية:

يبين ا بن هشـام نظـام الجملـة الفعـلية بقولـه: ((والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ "قام زيد"...))[8]،أي ان التركيب الأساسي لهـذه الجمـل يقضي تقديم الفعل، و تأخير الفاعل. لذلك فقد عرّفها بقوله: ((هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص،...))[9].

وقد يطرأ على هذه الجمل ما يقضي تقّدم فاعلهـا. وقـد انقسم النحاة بشأن هذا التقديم، حيث رأى نحاة الكوفة جواز تقدم الفاعل في مثل هذه الجمل مع المحافظة على فعليتهـا. ودليلهـم في ذلك، ورود عدة مواضع تقدم فيها الفاعل، منها قول الشاعر:

مـــا للجمـــال مشيهـــا وئيـــــدا أجنـــــدلا يحملـــن أم حـديـــــدا

أمـــا نحـــاة البصرة، ومنهم ابن هشام، فلم يجوّزوا هذا التقدم؛ فمتـــى ما قدّم الفاعل في الجملة، صارت اسمية. أما ما وردت من مواضع تقدم فيها الفاعل، فقد قابلوها بالتأويل و التقدير[٤٧].

---

(١) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٥- ٦٢٠، مسألة(٨٥)، في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٤.
(٢) مغني اللبيب: ٧٩٢، ظ: شرح قطر الندى: ١٨٠.
(٣) شرح قطر الندى: ١٧٧.
(٤) شرح المفصل: ١/ ٧٤.
(٥) التوبة: ٦.
(٦) الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٦، مسألة(٨٥).

وقد علل ابن هشام منعه مثل هذا التقديم، لكونه يرى الفعل و الفاعل كـــالكلمـــة الواحدة، فكمـا لايجوز تقديم احد أجزاء الكلمة على الآخر، لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، يقول في أثناء حديثه عن شروط الحذف: ((ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه))[٢].

هذا بالإضافة إلى ما تفرضه نظرية العامل عندهم من تقدم العامل، وتأخر المعمـــول، بقول ابـن هشام: ((لان الفعل المسند إليه ليس مقدما عليه، بل مؤخرا عنه، وإنما هو مبتدأ والفعل خبر))[٣].
و قد ذهب شارح المفصل لمثل هذا بقوله: ((إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا و هو كونه عاملا فيه و رتبه العامل ان يكون قبل المعمول و كونه عامـــلا فيـــه سبـب اوجب تقديمه))[٤].

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[5] ، ذهب الكوفيون، انها من قبيل الجملة الفعلية، فالفاعل فيها مقدما على فعله المذكور، معللين ذلك بقولهم: ((انما جوزنا تقديـــم المرفوع مع "ان" خاصة و عملها في فعل الشرط مع الفصل لانها الأصل في باب الجزاء؛ فلقوتهـــا جاز تقديم المرفوع معها، ...))[٦].
اما نحاة البصرة، فقد قالوا أيضا بفعليتها، لكن لفعل محذوف مقدر، يفسره المذكور، و قد منعـــوا وقوع "احد" فاعلا للفعل المذكور، لعدم جوازهم ذلك، و قد احتجوا على ذلك بقولهم: ((انما قلنـــا انه يرتفع بتقدير فعل لانه لا يجوز ان يفصل بين حرف الجزم و بين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، و لا يجوز ان يكون ها هنا علامة فيه؛ لانه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، ...))[٤٨].

و لعل الأرجح هو قول الكوفيين، فللفاعل حرية التنقل في الجملة، مع الحفاظ علـى فعليتهـــا، فما دام للفاعل علامة إعرابية مميزة له، كانت له هذه الحرية في التنقل[٢].

ما يطرا على نظام الجملة

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٦، مسألة (٨٥).
(٢) ظ: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٧.
(٣) ظ: بناء الجملة العربية: ١٩٨.
(٤) ظ: م.ن: ١٩٤.
(٥) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٨.
(٦) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة: د. فاضل الساقي، ١٨٦.
(٧) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧، ٢٠٨.
(٨) ظ: م.ن.

أولا: التقديـــم و التأخيـــر:

لقد تم التطرق فيما سبق، لبناء الجملة الأساسي، وتبيـّن ان لكل جملة نظام خاص تتميز بـه، وهو ما يعرف بالبنية الأساسية للجملة[٣].

غير انه قد يطرأ على نظام الجملة هذه عوارض[٤] تـؤدي إلى تغير هذا النظـــام، كالتقديـــــم والتأخيـر، والحذف، و الإضمار، ... وغيرها من العوارض.

أمـا التقديم والتأخيـر، فهو من الظواهر التي تطرأ علـى الجملة، و التي تؤدي إلى تغير ترتيبها، وذلك بتقديم احد أركانها، وتأخير الآخر، ولا يكون ذلك إلا لحاجة أو ضرورة.

ومـــا دمنـــا بصـــدد الحديث عن التقديم و التأخير، فان حديثنا هنا مرتبط بما يعرف بالرتب المحفوظة، وغير المحفوظة.

أما **الرتبة**: فهـــــي قرينة من القرائن اللفظية المتضافرة، و التي تساعد على تعيين مواقع الأبواب النحوية[٥]، حيث تقوم على ((ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي))[٦].

ومـن هنا نرى ان الرتب النحوية شديدة الارتباط ببناء الجملة وتركيبهـــا، ومـن ثم فهي مرتبطـة بظاهرة التقديم والتأخير[٧].

وتقسم هذه الرتب اعتمادا على حركتها داخل الجملة إلى قسمين[٨]:

١. الرتب المحفوظة: وهـــي مـا لا يقع التقديم و التأخير فيها، لانعدام قدرتها على الحركة داخل الجملة، فموقعها ثابت في الجملة مقدمـة كانت أم مؤخرة، وان أي تغييـر في موقع الرتب، يؤدي إلـى اختلال العبـارة. ولـذا عُدّت هـذه الرتـب مـن القـرائن اللفظيـة التـي يُعيّن بهـا معنـى البـاب النحوي[٤٩]. ومـن هذه الرتـب: تقديم الموصـول علـى الصلـة، والموصـــــوف علـى الوصـف، و المبدل عنه عن البدل، و المعطوف عليه عن المعطوف، وغيرها من الرتب الثابتة المحفوظة[٢].

٢. الرتبة غير المحفوظة: ونعنـــي بها الرتب التي تتمتع بحرية الحركة داخل الجملة، وهي مـــا يقع التقديم و التأخير فيها. فموقعها هو ((موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي متقدما أحيانـــا

---

(١) ظ: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٨٦.
(٢) ظ: م.ن.
(٣) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٨٨.
(٤) ظ: م.ن.
(٥) ظ: الاعراب: د. أحمد حاطوم، ١٢٩.
(٦) ظ: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٥٢، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٨.
(٧) اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٠١.

ومتــأخرا أحيانا أخرى. واصطــلاح التقديم والتأخيــر في مفهوم البلاغيين ينتظم هذه الرتب غير المحفوظة))[٣].ومـن امثلة هذه الرتب: رتبة المبتدأ والخبــر، والفعـل والفاعـل، والمفعـول بـــه، وغيرها[٤].

لقد ساعدت ظاهرة الإعراب على وجود هذه الرتب غير المحفوظة، فلكل ركن مـــن أركـان الجملة حركة إعرابية يحملها معه أينما حلّ في الجملة، فالفاعل يبقـــى فـــاعلا تقدم على فعلـه، أم تأخر،لكونه حاملا معه ما يدل على معناه النحوي. ولذلك امتلكـــت هـــذه الأركان حرية الحركة داخل الجملة.

لقد أضافت هذه الظاهرة على العربية سمة الطواعية التركيبية، فاللغة العربيـــة لغة مطواعة بيد المتكلم، يصرفها حيث يصرف ذهنه[٥].

إن الرتب غير المحفوظة هذه قد تلتزم هي الأخرى موضعا ثابتا، لأمن اللبس الـذي قد يظهر نتيجة كونها من الأسماء التي لا تظهر عليها الحركة الإعرابية، كالأسماء المقصورة فـــي مثل قولنا: ضرب عيسى موسى. فهنا تلتزم الرتب هذه موقعـــا ثابتـــا ، لعدم إمكانية معرفة أبوابها النحوية استنادا لحركتها الإعرابية[٦].

و بعد ما عرض، نرى ان التقديم و التأخير هو((ظاهرة شكليـــة تتصـــل بالبنـــاء العـــام للجملة))[٧]. ولا نعنـــي بقولنا ظاهرة شكلية انها تتصل بالشكل وحـــده بعيدا عن المعنـى، بـــل هي ((من الصور التي تجسد تشابك العلاقة بين المعنـى والمبنـى، أوالشكل والوظيفة))[٥٠]، ذلك ان ((تقـديم مـــا حقـه التـأخير، وتأخيـــر مـــا رتبتـه التقديـــم لـيس بـالأمر الجـزاف أو الاعتباطـــي – كمـا يقـال – ؛ ... و مـا مواضـع تقـديم الخبـر، التـي يـاتي عليهـا النحـاة، إلا مواضـــع فيهـــا من أغراض البلاغة ومن معاني النحو ما أصبح أشبه شـيء بـالأمر المقرر المألوف))[٢].

لقد كانـــت هذه الظـاهرة موضـع اهتمـام نحاتنـا القدماء، فقد تناولوهـا من حيث ورودهـا فـي الجملة، وأثرها في المعنى. وهـم بهذا قد سبقوا علماء البيان والبـلاغة في التعرض لهذه الظـاهرة. غير ان دراستهم لها كانت من خلال دراسة عناصر الجملة، وترتيـــب هذه العناصر، ومـــن ثم

(١) اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٠١.
(٢) نحو المعاني: ٢٦.
(٣) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦، ٢٠٧.
(٤) الكتاب: ١/ ٣٤.

ما يطرأ على هذا الترتيب من أساليب تؤدي إلى تغيير في المبنى يتبعه تغيير في المعنى، وهي ما تعرف بالدراسة التحليلية.
في حين تناول علماء البلاغة هذه الظاهرة من خلال دراسة الجملة، و ما يطرأ عليها من الظواهر البلاغية، وهي ما تسمى بالدراسة التركيبية[٣].

وبالرغم من التباين الواضح في تناول هذه الظاهرة عند كل من علماء النحو والبلاغة، لكنهما اتفقا في معالجة المعاني الناجمة من التقديم والتأخير.

فاما سيبويه وهو صاحب أول كتاب نحوي، فقد تطرق لهذه الظاهرة في مواضع عديدة من كتابه، يقول في معرض حديثه عن الفاعل الذي يتعدى فعله إلى المفعول به: ((وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، ... ، وانتصب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فان قدّمت المفعول و أخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنك انما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد ان تشغل الفعل بأوّل منه و إن كان مؤخرا في اللفظ ... و هو عربي جيد كثير))[٤]. و نجده يتحدث عنها في موضع آخر بقوله: ((... والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما، في العناية و الاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير و الإلغاء و الاستقراء عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾))[٥][١].

ثم يبين لنا علة التقديم، وأثره في المعنى، بقوله: ((... كانهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وان كانا جميعا يهمانهم و يعنيانهم))[٢].
ففي هذه النصوص يتناول سيبويه بعض من مواضع التقديم والتأخير، والمعاني الناجمة منه. وهو يرى ان هذا الاسلوب من أساليب العربية المتداولة، والمستحسنة في الكلام، حيث يطرقها العربي ((طلبا لاظهار ترتيب المعاني في النفس))[٣].

---

(١) الكتاب: ١/ ٥٦.
(٢) م.ن: ١/ ٣٤.
(٣) في نحو اللغة وتراكيبها: ٨٨.
(٤) ظ: الخصائص: ٢/ ٣٦٠.
(٥) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، ١٨٩.
(٦) أثر النحاة في البحث البلاغي: د. عبد القادر حسين، ١١٣.

أما ابن جني فقد خصص بابا من أبواب كتابه بعنوان "شجاعة العربية"، تناول فيه عددا من الظواهر اللغوية، كالحذف، والزيادة،والتقديم و التأخير، وغيرها من الظواهر[٤].

في حين عدها ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) من سنن العرب في كلامها، يقول: ((من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدّم))[٥].

مما ذكر يتبين ان نحاتنا القدماء قد أولوا هذه الظاهرة قدرا من العناية والاهتمام، حتى مجيء عبد القاهر الجرجاني، والذي تناولها بالشرح والتفصيل.
وقد أفاد الجرجاني في معالجته لهذه الظاهرة مما قدّمه مَن سبقه من النحاة. يقول احد الباحثين: ((فإذا كان عبد القاهر هو الذي ينسب إليه ابتكار نظرية النظم، لأنه بسطها وفصلها وطبقها على أبواب جمة من البلاغة. فان سيبويه هو الذي امسك المصباح بكلتا يديه وأنار الطريق أمام عبد القاهر، وهداه إلى الغاية المنشودة أو بعبارة أخرى إذا كان النظم قد أصبح على يد عبد القاهر بمثابة شجرة عظيمة شاهقة، متعددة الأغصان، مثقلة بالثمار، فان سيبويه هو الذي ألقى البذرة قبل أن تبرز الشجرة أمام العيون بمئات السنين))[٦].

ثانيا: الحـــذف:

تعد ظاهرة الحذف من الظواهر، أو الأساليب التي تطرأ على الجملة، طلبا للحصول على معنى جديد، لا يكون مع الذكر.
و نعني به حذف إحدى مكونات الجملة الأساس، مع وجود دليل على المحذوف، حفاظا على سلامة الجملة وتوازنها من الاختلال.

وظاهرة الحذف، هي من الظواهر التي بحثها ابن هشام، حيث تناولها بالشرح والتفصيل، مبينا شروطها، ومواضعها، بخلاف ظاهرة التقديم والتأخير والتي كان نصيبها من الذكر عند ابن هشام اقل حظا من الثانية.

وظاهرة الحذف بما تتضمنه من معنى، قد تتفق فيه مع ظاهرة الزيادة في الجملة من جانب، وتخالفها من جانب آخر.

فـاما جانب الاتفاق، فيكمن فـي ان كلا منهما يعد من الظواهر التـي تطرأ علـى الجملـة، وتؤدي إلى تغيير في مكوناتها الأساسية، مع المحافظة على سلامة الجملة. واما جانب الاختلاف فيتضح من خلال الأثر الذي يترتب عند حدوث أي من هذه الظواهر. ذلـك ان ظاهـرة الزيـادة تكـون بإضافة عنصر جديد إلى عناصر الجملة، وذلك لإضفاء معنى جديد على الجملة، باعتبار ان كـل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى. اما الحذف فيكون بحذف عنصر من عناصر الجملة للوصول إلى معنى لا يمكن تحقيقه بالذكر. وهنا تكمن جمالية وروعة هذا الأسلوب[٥٢].

و يبين الجرجاني سحر هذا الأسلوب وحسنـه، أثناء تعريفه هـذه الظاهرة بقوله: ((هو بـاب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فانك تـرى به ترك الذكر أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك ألطف ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون ابيانا إذا لم تبن))[٢].

وظاهرة الحذف هي الأخرى من الظواهر التـي ترتبط بالبنية الأساسيـة للجملـة، فلولا الاعتراف، أو الإقرار بوجود ما يعرف بالبنية الأساسية للجملة. وان الجمـل بأنواعهـا هي واقع حي لها، لما أمكن معرفة وجود عنصر محذوف من عناصر الجملة، التي وقع فيها الحذف[٣].

ولا يكـون الحذف في الكلام، إلا إذا كانت هنـاك حاجة له وضـرورة، فيكـون حينها ترك الذكر أبلغ معنى، وأكثر إصابة في النفس من الذكر.

إن هذا المعنى هو مـا دعا إليه ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) لان يصف الحذف بانه: ((عجيب الأمر، شبيه بالسحر، وذاك انك تـرى فيه ترك الذكر أفصـح من الذكر، والصمـت عن الإفادة أزيـد للإفادة، وتجدك انطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون مبينا إذا لم تبين))[٥٣].

ولا يكـون الحذف في الكلام، إلا إذا دلّ عليه دليل، حتـى لا يؤدي ذلك الحذف إلى نقص في المعنى، أو خلل في التركيب. بحيث تكون الجملة مع الحـذف تامة يحسن السكوت عليها.

---

(١) ظ: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٤.
(٢) دلائل الاعجاز: ١٠٠.
(٣) ظ: بناء الجملة العربية: ٢١١.
(١) المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر: ابن الاثير، ٢/ ٣١٦.
(٢) الخصائص: ٢/ ٣٦٠.
(٣) شرح المفصل: ١/ ٩٤، ظ: شرح الكافية: ١/ ١٠٤.
(٤) م.ن.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٧٨٦، ٧٨٧.
(٦) القيامة: ١.
(٧) مغني اللبيب: ٧٨٩.

وقــد أشـــار ابـن جنـي لهذا بقولـه: ((قـــد حذفــت العرب الجملـة والمفرد والحرف والحركـة ولـيس شـيء مـن ذلـك إلا عـن دليـل عليـه. وإلا كـان فيـه ضـرب مـن تكليـف علـم الغيـب فـي معرفته))[٢].

أما أدلــة الحذف، فهي إما أدلة حالية، أو مقالية، يقـول ابن يعيش: ((اعلم إن المبتدأ والخبـر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما إلا انه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحـــذف لدلالتهما عليه))[٣]، ثم يبين علة الحذف فيقول: ((... لان الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنـــى فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مرادا حكما أو تقديرا))[٤].

أما ابن هشام، فقـــد فصل القول في هذه الأدلة، حيث اشترط وجود ها، عند وضعه لشروط الحذف الثمانية، بل نراه قد قدم الحديث عنها أولا، لأهميتها وضرورة وجودها[٥].

وقد قسم هذه الأدلة إلى قسمين بقوله: ((ان دليل الحذف نوعان، (احدهما): غير صناعي، وينقسم إلى حالي و مقالي ...، و(الثاني): صناعي، وهـذا يختص بمعرفته النحويون، لانه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[6] ان التقدير: لأنا اقسم))[٧].

وقــد علل النحاة اشتراطهم هذا الدليل عنـــد الحـــذف بقولهم: ((فان لم يكن هناك دليل على المحذوف، فانه لغو من الحديث، لا يجوز بوجه ولا سبب))[٥٤].
ومما دل عليه دليل وجاز حذفه، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ۞ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾[2]،والتقديـر: هي نار الله الموقدة. فحذف المسند إليه هنا، لوجود دليل الاستفهام عليه.

ومن اهم القرائن الدالة علـــى الحذف هـــي الاستلزام، ((فالذكر قرينة لفظية والحـذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضا ولا يكـــون تقدير المحـــذوف إلا بمعونة هذه القرينة وأهم القرائن الدالة

---

(١) المثل السائر: ٢/ ٣١٦، ظ: علم المعاني: ٥٣.
(٢) الهمزة: ٥، ٦.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢١.
(٤) ظ: بناء الجملة العربية: ٢١٠، ظ: في نحو اللغة وتراكيبها، ١٣٩.
(٥) الكتاب: ١/ ٢٣.
(٦) الخصائص: ٢/ ٣٦٠.
(٧) مغني اللبيب: ٧٩٢.
(٨) شرح قطر الندى: ١٨٠.

على المحذوف هي الاستلزام وسبق الذكر وكلاهما من القرائن اللفظية الداخلة في مفهوم التضام))[3].

واما التلازم، أو الاستلزام، فهو ما نجده بين مكونات الجملة الأساسية وعناصرها، من ارتباط وتلازم وتماسك، بحيث يكون و جود احدهما مقترنا بوجود الآخر لفظا أو تقديرا. وهو ما جعل إمكانية و جود الحذف في الجملة، اعتمادا على هذه الظاهرة[4].

وقد تناول نحاتنا القدماء هذا المعنى في كثير من مواضع حديثهم، يقول سيبويه أثناء حديثه عن المسند والمسند اليه: ((.. وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، و لا يجد المتكلم منه بدا))[5]. ومثله ابن جني بقوله: ((وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو ضربت ويضربان وقامت هند و" لتبلون في اموالكم " وحبذا زيد، وما أشبه ذلك مما يدل على شدة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد))[6]

أما ابن هشام فقد أشار إلى المعنى ذاته، أثناء حديثه عن شروط الحذف، بقوله: ((ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه))[٧] ، وفي موضع آخر يقول: ((الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فحفهما أن يتصلا وحق المفعول أن يأتي بعدهما))[٨]
فهو يراهما جزءا واحدا، لذلك نراه قد منع تقدّم الفاعل، أو حذفه. فما كان بمنزلة الجزء من الكل، لا يمكن حذفه، أو تقدّمه.

إن ظاهرة الحذف التي تطرأ على الجملة العربية، كانت موضع اهتمام نحاتنا القدماء وعنايتهم، حيث وقفوا على هذه الظاهرة موضحين مواضعها، وأسبابها، ومن ثم أثرها في المعنى.

فقد ذكرها سيبويه في أول كتاب نحوي وصلنا، بقوله: ((ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاءً بعلم المخاطب ما يعنى))[٥٥].

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٤٥، ظ: ١/ ٢١٢، ٢٨٢، ٣٩٨، ٢/ ١٢٩، ١٣٠.
(٢) ظ: الخصائص: ٢/ ٣٦١ وما بعدها.
(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٦.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٧٨٦ ومابعدها.

فسيبويه هنا قد أشار إلى معنى الحذف، وشرطه.

اما ابن جني، فقد ذكره في بابه" شجاعة العربية " والذي تناول فيه عددا من الظواهر التي تطرأ على الكلام، ومنها ظاهرة الحذف. وقد فصّل القول في هذه الظاهرة، شروطها، ومواضعها[٢].

وقد عدّها ابن فارس من سنن العربية، بقوله: ((ومن سنن العرب الحذف والاختصار))[٣]

اما ابن هشام، فقد كان من أكثر النحاة اهتماما بهذه الظاهرة، حيث بحث فيها، واضعا شروطها، مبينا مواضعها، موضحا ذلك بالآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة[٤].

أما معاني الحذف، فهي التي يعمد إليها المتكلم، إظهارا لمعنى لا يستطيعه بالذكر، لذلك كان ((... ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبن))[٥].
فقد يعمد المتكلم للحذف طلبا لإيجاز الكلام، وتخفيفه، فيكون الحذف في الجملة. يقول سيبويه: ((فكل ذلك حذف تخفيفا، واستغناءً بعلم المخاطب بما يعنى))[٦].

و قد أشار ابن وهب ، إلى معنى الحذف هذا، بقوله: ((و اما الحذف، فان العرب تستعمله للانجاز و الاختصار، والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطب عالما بمرادها فيه))[٥٦].

ولكون العرب تنشد الخفة، و ترمي لها، كثر الحذف في لغتهم، شعرها، ونثرها.

وقد يكون الحذف في الكلام طلبا لإظهار التعظيم والتفخيم، يقول ابن جني: ((وقد حُذفت الصفة و دلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك

---

(٥) دلائل الاعجاز: ١٠٠.
(٦) الكتاب: ٢/ ٣٤٦، ٣/ ٤٩٨.
(١) البرهان في وجوه البيان: ابن وهب، ١٥٠.
(٢) الخصائص: ٢/ ٣٧٠، ٣٧١.
(٣) ظ: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٨.
(٤) ظ: الامثال: السدوسي، ٦٣، ٦٥، ٧٢، ٧٣.
(٥) تجديد النحو: د. شوقي ضيف، ٢٣٥.

تحس في كلام القائل لذلك من التطويح و التطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك))[٢].

وقد يؤدي حذف عنصر من عناصر الجملة، معنى التعميم، أو توسع المعنى وانتشاره، كما هو الحال في الأمثال، حيث ترد هذه الأمثال محذوفة المسند إليه، حتى تتوسع دائرة استعمالها وتعمم بين الناس، وأكثر ما يكون هذا على وزن (افعل من)[٣]، كقولهم: "أطيش من ذباب" و"أبقى من حجر" و"أجود من كعب بن مامة" و"أجود من حاتم" و"اعز من كليب وائل" وغيرها من الأمثال المضروبة[٤].

وقد تكون أغراض الحذف و دواعيه شكلية، لا تؤدي معنى جديدا، و يؤتى به مراعاة للوزن والقافية، و موسيقى الكلام: ((إن أهم ما يميز العربية إن عناصر الجملة فيها أحيانا تذكر جميعا وأحيانا يحذف بعضها اعتمادا على دلالة السياق. و مما هيأ لذلك و ساعد عليه إن العربية بدأت لغة شعرية، ومعروف ان الشاعر يُقيّد بأنغام معينة في كل بيت، وقد يسوقه هذا التقيد إلى الحذف في البيت أو في جملة هنا وهناك. مما عرض عناصر الجملة جميعا للحذف، فتارة يحذف المبتدأ وتارة يحذف الخبر، وقد يحذف الفاعل أو الفعل أو المفعول ...))[٥].

المبحث الثاني

نظام الجملة عند ابن هشام

لقد تطرقت فيما سبق لدراسة الجملة، من حيث المفهوم والتقسيم، وعلاقتها بالكلام، ومن ثم آراء العلماء فيها.

وفي هذا المبحث سأتطرق لدراسة الجملة أيضا، لكن من جانب البناء والتركيب، حيث سأتعرض هنا لبنية الجملة الأساسية، ومكوناتها، ومن ثم ما يطرأ عليها من أحوال، تؤدي إلى التغيير في بناء الجملة و تركيبها.

أما الجملة: فهي تركيب إسنادي، يشتمل على ركنين أساسيين هما المسند، والمسند إليه، ولايمكن الاستغناء عن أحدهما لفظا، أو تقديرا، يقول سيبويه: ((هذا بـــــاب المسند والمسند إليه وهما ما لايغني واحد منهما عن الاخر، ولا يجد المتكلم منه بدا))[٥٧]

فالجملة بهذا تتكون من ثلاثة عناصر أساسية، هي[٢]:

١. **المسند إليه**: وهو المخبر عنه، أو المحكوم عليه، أو الموصـــوف،... ويكون مبتدأ، أو فاعلا، أو نائبا عن الفاعل.

٢. **المسند:** وهو الذي يتم به الأخبار، ويكون فعلا، أو خبرا.

٣. **الإسناد:** وهي العلاقة الرابطة، أو الرابطة النحوية التي تربط كلا من المسند و المسند إليه.

وبهذا فالجملة بأبسط صورها، ما تكونت من المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل. وقد بيّن ابـــن هشام ذلك بقوله: ((والجملـــــة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد)، و المبتـــدأ وخبره كـ (زيد قائم)))[٣]. وقد سماها الجملة الصغرى، وذلك عند تصنيفه الجمل باعتبار الطول والقصر، إلـــى: كبرى وصغرى، يقول: ((الكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو" زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم". و الصغرى: هي المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر عنها في المثالين))[٤].

وقد تشتمل الجملة على عناصر أخرى، إضافة لهذين الركنين، كالمفاعيل، والتوابـــع، وهي ما تعرف بمصطلح الفضلة. وقد أشار إليها ابن هشام في معرض حديثه عن الحـــــال والتمييـز، بقوله: ((... فأ وجه الاتفاق انهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للابهام))[٥٨]. وتؤدي هذه العناصر دورا مهما في إكمال المعنى وتمامه. وبتعبير آخر، فـان هذه العناصر تؤدي إلى تقييد المعنى وتخصيصه[٢]. حيث يطلق على هذه الرابطة أو العلاقة، التخصيص، لأن كـــلا من هذه العناصر تؤدي إلى تقييد الجملة و تخصيصها باتجاه معين[٣].

---

(١) الكتاب: ٢٣/١.
(٢) ظ: شرح الكافية: ٨/١، في النحوالعربي نقد وتوجيه: ٣١.
(٣) مغني اللبيب: ٤٩٠.
(٤) م. ن: ٤٩٧.
(١) مغني اللبيب: ٦٠٠.
(٢) ظ: نحو المعاني: الجواري، ٢٥.
(٣) ظ: قواعد النحو العربي من خلال نظرية النظم: ١٧٩.
(٤) ظ: النحو العربي نقد وبناء: ٩٥، ٩٦، بناء الجملة العربية: ٢٩.
(٥) النساء: ٤٣.
(٦) ظ: النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٣، قواعد النحو العربي من خلال نظرية النظم: ١٨٢.
(٧) ظ: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٥، في النحو العربي نقد وتوجيه: ٩٣، بناء الجملة العربية: ٢٩، ٣٠.
(٨) ظ: مدخل الى دراسة الجملة العربية: د. محمود أحمد نحلة، ١٢٢.
(٩) ظ: نحو المعاني: ٢٥.
(١٠) ظ: من اسرار اللغة: د. ابراهيم أنيس، ٢٧٧.
(١١) ظ: علم المعاني: د. محمود أحمد نحلة،

ولا يمكن الحكم على هذه العناصر بانها من الزوائد، والتي يكون وجودها في الجملـــــة وعدمه سواء، فهناك من الجمل مالا يتم معناها إلا بها، فيكون معنى الجملة قائما علـــى هذه العناصر[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾[5] .

وهناك من الكلام ما حذف فيه المسند والمسند إليه، وقُدّرا لوجود ما يدل عليهما، حيث تمّ الاكتفاء بهذه العناصر، كقولهم: أهلا وسهلا. والتقدير: حللت أهلا ووطئت سهلا. حيث نـــرى ان الجملة هنا قد اكتفت بذكر هذه العناصر، لكونها هي نفسها غاية المتكلم.[٦]
اما سبب التسمية فراجع لإمكانية قيام الجملة دونهما، مع تمام المعنى والإفادة. في حيـــن لا يمكن للكلام ان يعقد دون وجود طرفي الإسناد، ان لم يكن لفظا فتقديرا. وهو ما جعل النحاة يطلقـــون عليها مصطلح العُمَد[٧]. وهناك من الباحثين من أطلق عليها مصطلح العناصر الإجبارية، دلالـــة على وجوبها في الجملة[٨].

اما مصطلح الفضلة، فنجد ان الباحثين المحدثين قد استبدلوا ألفاظا أخرى بهذه اللفظة، أدق معنى، و أكثر تعبيرا عن هذه العناصر، و دورها في إتمام المعنى. وتخلصا لما توحيه لفظة الفضلة من زيادة غير مفيدة في الجملة.
ومن هذه الألفاظ: التكملة[٩]، و متعلقات الأسناد[١٠]. أما البلاغيون فقد أطلقوا على هـــذه العناصر لفظة القيد، باعتبارها تقيد معنى الجملة، وتحدده.[١١]

إن هذه الجمل، سواء أتكونت من ركني الإسناد وحدهما، أم وجدت فيهما عناصر أخـــرى، هي نموذج، أو تطبيق لما يعرف بالبنية الأساسية للجملة[٥٩]. ويقصد بالبنية الأساسيـــــة: ((النظام اللغوي التجريدي الثابت لتصوير تركيب الجملة في الحالة الأولى من حالاته، التي يعـــــد" بناء الجملة " تنفيذا حيا واقعيا له))[٢].

واعتمادا على هذه البنية تقوم الجمل بأنواعها. ذلك ان العلاقة بين بنية الجملة وتركيبها الظاهري، شبيه العلاقة بين النظام النحوي، والحدث اللغوي. ويقصد بالنظام النحوي: ((أقل قدر مـن الكلام

---

(١) ظ: بناء الجملة العربية: ١١، ١٢.
(٢) م.ن.
(٣) الانبياء: ١٦.
(٤) بناء الجملة العربية: ٣٠.
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٢، ظ: بناء الجملة العربية: ١٩٤.
(٦) ظ: بناء الجملة العربية: ١١، ١٩٦، ١٩٧.

يتم بعنصري الإسناد، وما سواهما زيادة قد تكون ضرورية وقد يستغنى عنها،... فاذا كان الكلام مفيدا فان العنصرين الأساسيين لا بد أن يكونا موجودين لفظا أو تقديرا. وأما الحدث اللغوي – وهو المجال الذي ينطلق منه النظام النحوي – فانه يهتم ببعض الفضلات حيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾[3]))[4].

ومثل هذه العلاقة، علاقة اللغة بالكلام ((فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل. والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط والكلام حركة واللغة نظام هذه الحركة...))[5]

ولوجود البنية الأساسية هذه وجد التأويل والتقدير، والحذف، والتقديم والتأخير، والرتب المحفوظة وغير المحفوظة، وغيرها من الظواهر التي تطرأ على الجملة.
ذلك لأن هذه البنية تفرض وجود أركان الجملة بترتيب ونسق معيّن، وان أي تغيّر في ترتيب هذه الأركان، أو حذف فيها، أو زيادة، سيؤدي إلى ما ذكرناه من الظواهر.[٦]
ولكون هذه الظواهر تتعلق بالجملة، بناءها وتركيبها، كان لابد من البدء أولا بدراسة الجملة، نظامها، وترتيبها، ومن ثم دراسة ما يطرأ عليها من أحوال.

أولا: نظام الجملة الاسمية:

بيّن ابن هشام في مغنيه نظام الجملة الاسمية، يقول: ((والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ (زيد قائم)))[٦٠]. وبهذا فان نظامها يقتضي تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر. لذلك فقد عرّفها بقوله: ((هي التي صدرها اسم، كزيد قائم...))[٢].

---

(١) مغني اللبيب: ٤٩٠.
(٢) م.ن: ٤٩٢.
(٣) الكتاب: ٢/ ١٢٦.
(٤) شرح الكافية: ١/ ٨٨، ظ: همع الهوامع: ١/ ١٠٢، مدخل الى دراسة الجملة: ٩٣.
(٥) مغني اللبيب: ٥٨٨، ظ: المفصل: ٢٦، ٢٧، شرح المفصل: ١/ ٨٧، مدخل الى دراسة الجملة: ٩٣.
(٦) ظ: الكتاب: ١/ ٣٤، دلائل الاعجاز: ٤٣.
(٧) القدر: ٢، ٣، ٤.
(٨) مغني اللبيب: ٤٩٠.
(٩) م.ن: ٤٩٢.

وبهـــذا تكـــون رتبة المسند إليه في هذه الجمل، هي التقدم. و هذا الأمر راجع لكون المبتدأ في الجملة، هو الموصـــوف، أو المحكوم عليه يقول سيبويه: ((فالمبتدأ هو كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام ... فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه، فالمبتدأ الأول و المبنى ما بعده عليه))[٣].

أما الرضي فيبين سبب تقدم المبتـــــدأ بقوله: ((إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولابد من وجود ه قبل الحكم))[٤]

إن الترتيب هذا هو ما دعا النحـــاة ومنهـــم ابن هشام، للقـول بابتدائية الاسم المقدم، يقول: ((يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل: احداهما: أن يكونـا معرفتين، تساوت رتبتهما نحو: "الله ربنا"، أو اختلفت نحو "زيد الفاضل، الفاضل زيد"، هذا هـــو المشهـــور، وقيـل: يجـوز تقديـــر كل منهما مبتدأ و خبرا مطلقا، و قيل: المشتق خبر و ان تقدم نحو "القائم زيد" ...))[٥].

إن هذا الترتيب غيـر ثابت، فقد يتقدم المسند على المسند إليه في بعض المواضع، لأغراض يقتضيها المقام، كـان يعمد المتكلـــم لإظهار الاهتمام و العناية، فيقدم لذلك[٦]، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ۞ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ۞ ... سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[7].

ثانيا: نظام الجملة الفعلية:

يبين ا بن هشـام نظـام الجمـلة الفعـلية بقولـه: ((والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ "قام زيد"...))[8]،أي ان التركيب الأساسي لهـذه الجمـل يقضي تقديم الفعل، و تأخير الفاعل. لذلك فقد عرّفها بقوله: ((هي التي صدرها فعل، كقام زيد، وضرب اللص،...))[9].

وقد يطرأ على هذه الجمل ما يقضي تقّدم فاعلهـا. وقـد انقسم النحاة بشأن هذا التقديم، حيث رأى نحاة الكوفة جواز تقدم الفاعل في مثل هذه الجمل مع المحافظة على فعليتهـا. ودليلهـم في ذلك، ورود عدة مواضع تقدم فيها الفاعل، منها قول الشاعر:

مـــا للجمـــال مشيهـــا وئيـــــدا أجنـــــدلا يحملـــن أم حـديـــــدا

أمـــا نحـــاة البصرة، ومنهم ابن هشام، فلم يجوّزوا هذا التقدم؛ فمتـــى ما قدّم الفاعل في الجملة، صارت اسمية. أما ما وردت من مواضع تقدم فيها الفاعل، فقد قابلوها بالتأويل و التقدير[٦١].

---

(١) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٥- ٦٢٠، مسألة(٨٥)، في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤٤.
(٢) مغني اللبيب: ٧٩٢، ظ: شرح قطر الندى: ١٨٠.
(٣) شرح قطر الندى: ١٧٧.
(٤) شرح المفصل: ١/ ٧٤.
(٥) التوبة: ٦.

وقد علل ابن هشام منعه مثل هذا التقديم، لكونه يرى الفعل و الفاعل كـــالكلمـــة الواحدة، فكمـا لايجوز تقديم احد أجزاء الكلمة على الآخر، لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، يقول في أثناء حديثه عن شروط الحذف: ((ألا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه))[٢].

هذا بالإضافة إلى ما تفرضه نظرية العامل عندهم من تقدم العامل، وتأخر المعمـــول، بقول ابـن هشام: ((لان الفعل المسند إليه ليس مقدما عليه، بل مؤخرا عنه، وإنما هو مبتدأ والفعل خبر))[٣].
و قد ذهب شارح المفصل لمثل هذا بقوله: ((إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا و هو كونه عاملا فيه و رتبه العامل ان يكون قبل المعمول و كونه عامـــلا فيـــه سبـب اوجب تقديمه))[٤].

ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾[5] ، ذهب الكوفيون، انها من قبيل الجملة الفعلية، فالفاعل فيها مقدما على فعله المذكور، معللين ذلك بقولهم: ((انما جوزنا تقديـــم المرفوع مع "ان" خاصة و عملها في فعل الشرط مع الفصل لانها الأصل في باب الجزاء؛ فلقوتهـــا جاز تقديم المرفوع معها، ...))[٦].
اما نحاة البصرة، فقد قالوا أيضا بفعليتها، لكن لفعل محذوف مقدر، يفسره المذكور، و قد منعـــوا وقوع "احد" فاعلا للفعل المذكور، لعدم جوازهم ذلك، و قد احتجوا على ذلك بقولهم: ((انما قلنـــا انه يرتفع بتقدير فعل لانه لا يجوز ان يفصل بين حرف الجزم و بين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، و لا يجوز ان يكون ها هنا علامة فيه؛ لانه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، ...))[٦٢].

و لعل الأرجح هو قول الكوفيين، فللفاعل حرية التنقل في الجملة، مع الحفاظ على فعليتهـــا، فما دام للفاعل علامة إعرابية مميزة له، كانت له هذه الحرية في التنقل[٢].

---

(٦) الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٦، مسألة(٨٥).
(١) الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦١٦، مسألة (٨٥).
(٢) ظ: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٧.
(٣) ظ: بناء الجملة العربية: ١٩٨.
(٤) ظ: م.ن: ١٩٤.
(٥) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٨.
(٦) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة: د. فاضل الساقي، ١٨٦.
(٧) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧، ٢٠٨.
(٨) ظ: م.ن.

ما يطرا على نظام الجملة

أولا: التقديـــم و التأخيـــر:

لقد تم التطرق فيما سبق، لبناء الجملة الأساسي، وتبيـّن ان لكل جملة نظام خاص تتميز بـه، وهو ما يعرف بالبنية الأساسية للجملة[٣].

غير انه قد يطرأ على نظام الجملة هذه عوارض[٤] تـؤدي إلى تغير هذا النظـــام، كالتقديـــــم والتأخيـر، والحذف، و الإضمار، ... وغيرها من العوارض.

أمـا التقديم والتأخيـر، فهو من الظواهر التي تطرأ علـى الجملة، و التي تؤدي إلى تغير ترتيبها، وذلك بتقديم احد أركانها، وتأخير الآخر، ولا يكون ذلك إلا لحاجة أو ضرورة.

ومـــا دمنـــا بصـــدد الحديث عن التقديم و التـأخير، فـان حديثنا هنـا مرتبط بمـا يعرف بالرتـب المحفوظة، وغير المحفوظة.

أما **الرتبة**: فهـــي قرينة من القرائن اللفظية المتضافرة، و التي تساعد على تعيين مواقع الأبواب النحوية[٥]، حيث تقوم على ((ملاحظة موقع الكلمة في التركيب الكلامي))[٦].

ومـن هنا نرى ان الرتب النحوية شديدة الارتباط ببناء الجملة وتركيبهـــا، ومـن ثم فهي مرتبطـة بظاهرة التقديم والتأخير[٧].

وتقسم هذه الرتب اعتمادا على حركتها داخل الجملة إلى قسمين[٨]:

١. الرتب المحفوظة: وهـــي مـــا لا يقع التقديم و التأخير فيها، لانعدام قدرتها على الحركة داخل الجملة، فموقعها ثابت في الجملة مقدمـــة كانت أم مؤخرة، وان أي تغييـر في موقع الرتب، يؤدي إلـى اختلال العبـارة. ولـذا عُدّت هـذه الرتـب مـن القـرائن اللفظيـة التـي يُعيّن بهـا معنـى البـاب النحوي[٦٣]. ومـن هذه الرتـب: تقديم الموصـول علـى الصلة، والموصـــــوف علـى الوصـف، و المبدل عنه عن البدل، و المعطوف عليه عن المعطوف، وغيرها من الرتب الثابتة المحفوظة[٢].

---

(١) ظ: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٨٦.
(٢) ظ: م.ن.
(٣) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٨٨.
(٤) ظ: م.ن.
(٥) ظ: الاعراب: د. أحمد حاطوم، ١٢٩.
(٦) ظ: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٥٢، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٨.
(٧) اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٠١.

٢. الرتبة غير المحفوظة: ونعنـــي بها الرتب التي تتمتع بحرية الحركة داخل الجملة، وهي مـــا يقع التقديم و التأخير فيها. فموقعها هو ((موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي متقدما أحيانـــا ومتـــأخرا أحيانا أخرى. واصطـــلاح التقديم والتأخيـــر في مفهوم البلاغيين ينتظم هذه الرتب غير المحفوظة))[٣].ومـن امثلة هذه الرتب: رتبة المبتدأ والخبـــر، والفعل والفاعـــل، والمفعـول بـــــه، وغيرها[٤].

لقد ساعدت ظاهرة الإعراب على وجود هذه الرتب غير المحفوظة، فلكل ركن مـــن أركـان الجملة حركة إعرابية يحملها معه أينما حلّ في الجملة، فالفاعل يبقـــى فـــاعلا تقدم على فعلـه، أم تأخر،لكونه حاملا معه ما يدل على معناه النحوي. ولذلك امتلكـــت هـــذه الأركان حرية الحركة داخل الجملة.

لقد أضافت هذه الظاهرة على العربية سمة الطواعية التركيبية، فاللغة العربيـــة لغة مطواعة بيد المتكلم، يصرفها حيث يصرف ذهنه[٥].

إن الرتب غير المحفوظة هذه قد تلتزم هي الأخرى موضعا ثابتا، لأمن اللبس الـذي قد يظهر نتيجة كونها من الأسماء التي لا تظهر عليها الحركة الإعرابية، كالأسماء المقصورة فـــــي مثل قولنا: ضرب عيسى موسى. فهنا تلتزم الرتب هذه موقعـــا ثابتـــــا ، لعدم إمكانية معرفة أبوابها النحوية استنادا لحركتها الإعرابية[٦].

و بعد ما عرض، نرى ان التقديم و التأخير هو((ظاهرة شكليـــة تتصـــل بالبنـــاء العـــام للجملة))[٧]. ولا نعنـــي بقولنا ظاهرة شكلية انها تتصل بالشكل وحـــده بعيدا عن المعنـى، بـــل هي ((من الصور التي تجسد تشابك العلاقة بين المعنـى والمبنـى، أوالشكل والوظيفـة))[٦٤]، ذلـك ان ((تقـديم مـــــا حقـه التـأخير، وتأخيـــــر مـــــا رتبتـه التقديـــم لـيس بـالأمر الجـزاف أو الاعتباطـــــي – كمـا يقـال – ؛ ... و مـا مواضـع تقـديم الخبـر، التـي يـاتي عليهـا النحـاة، إلا مواضـــــع فيهـــا من أغراض البلاغة ومن معاني النحو ما أصبح أشبه شـيء بـالأمر المقرر المألوف))[٢].

---

(١) اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: ١٠١.
(٢) نحو المعاني: ٢٦.
(٣) ظ: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦، ٢٠٧.
(٤) الكتاب: ١/ ٣٤.

لقد كانــت هذه الظـاهرة موضـع اهتمـام نحاتنـا القدماء، فقد تناولوهـا من حيث ورودهـا فـي الجملة، وأثرها في المعنى. وهـم بهذا قد سبقوا علماء البيان والبـلاغة في التعرض لهذه الظـاهرة. غير ان دراستهم لها كانت من خلال دراسة عناصر الجملة، وترتيـــب هذه العناصر، ومـــن ثم ما يطرأ على هذا الترتيب من أساليب تؤدي إلى تغيير في المبنى يتبعه تغيير فـي المعنـى، وهـــي ما تعرف بالدراسة التحليلية.

في حين تناول علماء البلاغة هذه الظاهرة من خلال دراسة الجملة، و ما يطرأ عليها من الظواهر البلاغية، وهي ما تسمى بالدراسة التركيبية[٣].

وبالــرغم من التباين الواضح في تناول هذه الظاهرة عند كل من علماء النحو والبلاغـــة، لكنهما اتفقا في معالجة المعاني الناجمة من التقديم والتأخير.

فاما سيبويه وهـــو صاحب أول كتاب نحوي، فقد تطرق لهذه الظاهرة في مواضع عديدة من كتابه، يقول في معـــرض حديثه عن الفاعل الذي يتعـــدى فعله إلـــى المفعول به: ((وذلـك قولـك: ضرب عبد الله زيدا. فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، ... ، وانتصـــــب زيد لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل. فان قدّمت المفعول و أخرت الفاعل جرى اللفظ كما جـــرى فـــي الأول، وذلـــــك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنك انما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولـم ترد ان تشـغل الفعـل بـأوّل منـه و إن كـان مـؤخرا فـي اللفـظ ... و هـو عربـي جيـد كثيـر))[٤]. و نجـده يتحـــــدث عنهـا فـي موضـع آخـر بقولـه: ((... والتقديـــــم ههنـا والتأخيـر فيمـا يكـون ظرفـا أو يكون اسما، فـي العنايـة و الاهتمـام، مثلـه فيمـا ذكـرت لـك فـي بـاب الفاعل والمفعول. وجميـع مـا ذكرت لك من التقديم والتأخيـــــــر و الإلغاء و الاستقراء عربي جيد كثير، فمن ذلك قولـه عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾))[٦٥].

ثم يبيـــن لنـــا علة التقديم، وأثره فـــي المعنى، بقوله: ((... كانهم إنمـا يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وان كانا جميعا يهمانهم و يعنيانهم))[٢].

---

(١) الكتاب: ١/ ٥٦.
(٢) م.ن: ١/ ٣٤.
(٣) في نحو اللغة وتراكيبها: ٨٨.
(٤) ظ: الخصائص: ٢/ ٣٦٠.
(٥) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس، ١٨٩.
(٦) أثر النحاة في البحث البلاغي: د. عبد القادر حسين، ١١٣.

ففي هذه النصوص يتنـــاول سيبويه بعض مـــن مواضع التقديم والتأخيـــر، والمعانـــي الناجمـــة منه. وهو يـــرى ان هذا الاسلوب من أساليب العربية المتداولة، والمستحسنـــة فـــي الكلام، حيث يطرقها العربي ((طلبا لاظهار ترتيب المعاني في النفس))[٣].

أما ابن جني فقد خصص بابا من أبواب كتابه بعنوان "شجاعة العربية"، تنـاول فيه عددا من الظواهر اللغوية، كالحذف، والزيادة،والتقديم و التأخير، وغيرها من الظواهر[٤].

في حين عدها ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) من سنن العرب في كلامها، يقول: ((من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدّم))[٥].

مما ذكر يتبيـن ان نحاتنا القدماء قد أولوا هـذه الظاهرة قدرا من العناية والاهتمـــــام، حتـى مجيء عبد القاهر الجرجاني، والذي تناولها بالشرح والتفصيل.
وقد أفاد الجرجاني في معالجته لهذه الظاهرة مما قدّمه مَن سبقه مـن النحـــاة. يقول احد الباحثين: ((فإذا كان عبد القاهر هو الذي ينسب إليه ابتكار نظرية النظم، لأنـــه بسطهـــا وفصلهـــا وطبقها على أبواب جمة من البلاغة. فان سيبويه هو الذي امسك المصباح بكلتـــا يديه وأنـار الطريق أمـام عبد القاهر، وهـــداه إلى الغاية المنشودة أو بعبارة أخـرى إذا كان النظم قد أصبـــح على يد عبد القاهر بمثابة شجرة عظيمة شاهقة، متعددة الأغصان، مثقلة بالثمار، فان سيبويـــه هـو الذي ألقى البذرة قبل أن تبرز الشجرة أمام العيون بمئات السنين))[٦].

ثانيا: الحـــذف:

تعد ظاهرة الحذف من الظواهر، أو الأساليب التي تطرأ على الجملة، طلبـــا للحصول على معنـى جديد، لا يكون مع الذكر.
و نعني به حذف إحدى مكونات الجملة الأساس، مع وجود دليل على المحـــذوف، حفاظـــا علـى سلامة الجملة وتوازنها من الاختلال.

وظاهرة الحذف، هي من الظواهر التي بحثها ابن هشام، حيث تناولها بالشرح والتفصيـــل، مبينـا شروطها، ومواضعهـــا، بخلاف ظاهرة التقديم والتأخيـــر والتـــي كان نصيبها من الذكر عند ابن هشام اقل حظا من الثانية.

وظاهرة الحذف بما تتضمنه من معنى، قد تتفق فيه مع ظاهرة الزيادة في الجملة من جانب، وتخالفها من جانب آخر.

فاما جانب الاتفاق، فيكمن في ان كلا منهما يعد من الظواهر التي تطرأ على الجملة، وتؤدي إلى تغيير في مكوناتها الأساسية، مع المحافظة على سلامة الجملة. واما جانب الاختلاف فيتضح من خلال الأثر الذي يترتب عند حدوث أي من هذه الظواهر. ذلك ان ظاهرة الزيادة تكون بإضافة عنصر جديد إلى عناصر الجملة، وذلك لإضفاء معنى جديد على الجملة، باعتبار ان كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى. اما الحذف فيكون بحذف عنصر من عناصر الجملة للوصول إلى معنى لا يمكن تحقيقه بالذكر. وهنا تكمن جمالية وروعة هذا الأسلوب[٦٦].

و يبين الجرجاني سحر هذا الأسلوب وحسنه، أثناء تعريفه هذه الظاهرة بقوله: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، فالصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك ألطف ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون ابيانا إذا لم تبن))[٢].

وظاهرة الحذف هي الأخرى من الظواهر التي ترتبط بالبنية الأساسية للجملة، فلولا الاعتراف، أو الإقرار بوجود ما يعرف بالبنية الأساسية للجملة. وان الجمل بأنواعها هي واقع حي لها، لما أمكن معرفة وجود عنصر محذوف من عناصر الجملة، التي وقع فيها الحذف[٣].

ولا يكون الحذف في الكلام، إلا إذا كانت هناك حاجة له وضرورة، فيكون حينها ترك الذكر أبلغ معنى، وأكثر إصابة في النفس من الذكر.

إن هذا المعنى هو ما دعا إليه ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ) لان يصف الحذف بانه: ((عجيب الأمر، شبيه بالسحر، وذاك انك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك انطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون مبينا إذا لم تبين))[٦٧].

---

(١) ظ: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٤.
(٢) دلائل الاعجاز: ١٠٠.
(٣) ظ: بناء الجملة العربية: ٢١١.
(١) المثل السائر في ادب الكاتب والشاعر: ابن الاثير، ٢/ ٣١٦.
(٢) الخصائص: ٢/ ٣٦٠.
(٣) شرح المفصل: ١/ ٩٤، ظ: شرح الكافية: ١/ ١٠٤.
(٤) م.ن.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٧٨٦، ٧٨٧.
(٦) القيامة: ١.
(٧) مغني اللبيب: ٧٨٩.

ولا يكـون الحذف في الكلام، إلا إذا دلّ عليه دليل، حتـى لا يؤدي ذلك الحذف إلى نقص فـي المعنى، أو خلل في التركيب. بحيث تكون الجملة مع الحـذف تامة يحسن السكوت عليها.
وقـد أشـار ابـن جنـي لهذا بقولـه: ((قـد حذفـت العرب الجملـة والمفرد والحرف والحركـة ولـيس شـيء مـن ذلـك إلا عـن دليـل عليـه. وإلا كـان فيـه ضـرب مـن تكليـف علـم الغيـب فـي معرفته))[٢].

أما أدلـة الحذف، فهي إما أدلة حالية، أو مقالية، يقـول ابن يعيش: ((اعلم إن المبتدأ والخبـر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعها فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة فلا بد منهما إلا انـه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحـذف لدلالتهما عليـه))[٣]، ثم يبين علة الحذف فيقول: ((... لان الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنـى فإذا فهم المعنـى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مرادا حكما أو تقديرا))[٤].

أما ابن هشام، فقـد فصل القول في هذه الأدلة، حيث اشترط وجود ها، عند وضعه لشروط الحذف الثمانية، بل نراه قد قدم الحديث عنها أولا، لأهميتها وضرورة وجودها[٥].

وقد قسم هذه الأدلة إلى قسمين بقوله: ((ان دليل الحذف نوعان، (احدهما): غير صناعي، وينقسم إلى حالي و مقالي ...، و(الثاني): صناعي، وهـذا يختص بمعرفته النحويون، لانه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[6] ان التقدير: لأنا اقسم))[٧].

وقـد علل النحاة اشتراطهم هذا الدليل عنـد الحـذف بقولهم: ((فان لم يكن هناك دليل على المحذوف، فانه لغو من الحديث، لا يجوز بوجه ولا سبب))[٦٨].
ومما دل عليه دليل وجاز حذفه، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ ۞ نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾[2]،والتقديـر: هي نار الله الموقدة. فحذف المسند إليه هنا، لوجود دليل الاستفهام عليه.

---

(١) المثل السائر: ٢/ ٣١٦، ظ: علم المعاني: ٥٣.
(٢) الهمزة: ٥، ٦.
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٢١.
(٤) ظ: بناء الجملة العربية: ٢١٠، ظ: في نحو اللغة وتراكيبها، ١٣٩.
(٥) الكتاب: ١/ ٢٣.
(٦) الخصائص: ٢/ ٣٦٠.
(٧) مغني اللبيب: ٧٩٢.
(٨) شرح قطر الندى: ١٨٠.

ومن اهم القرائن الدالة علـــى الحذف هـــي الاستلزام، ((فالذكر قرينة لفظية والحـذف إنما يكون بقرينة لفظية أيضا ولا يكـــون تقدير المحـــذوف إلا بمعونة هذه القرينة وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام وسبـــق الذكر وكلاهمـــا من القرائن اللفظيـــة الداخلة فـــي مفهوم التضام))[3].

وامـــا التلازم، أو الاستلـــزام، فهو ما نجـــده بين مكونات الجملة الأساسية وعناصرهـا، من ارتباط وتـلازم وتماسك، بحيث يكون و جود احدهما مقترنا بوجود الآخر لفظا أو تقديرا. وهـــو ما جعل إمكانية و جود الحذف في الجملة، اعتمادا على هذه الظاهرة[4].

وقـد تناول نحاتنا القدماء هذا المعنى في كثير من مواضع حديثهم، يقول سيبويه أثناء حديثه عن المسند والمسنـــــــد اليه: ((.. وهمـا ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، و لا يجد المتكلم منـه بدا))[5]. ومثلـه ابن جني بقوله: ((وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعـل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل نحو ضربـت ويضربـان وقامـت هند و" لتبلون في اموالكم " وحبذا زيد، ومـا أشبه ذلك ممـا يدل علـى شدة اتصـال الفعل بالفاعل وكونـه معـــه كالجزء الواحد))[6]

أما ابن هشام فقد أشار إلى المعنى ذاته، أثناء حديثه عن شروط الحذف، بقوله: ((ألا يكون مـــــا يحـذف كـالجزء، فـلا يحـذف الفاعـل ولا نائبـه ولا مشـبهه))[٧] ، وفـي موضـــع آخـــر يقـول: ((الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فحفهما أن يتصلا وحق المفعول أن يأتي بعدهما))[٨]
فهو يراهما جزءا واحدا، لذلك نراه قد منع تقـدّم الفاعل، أو حذفـــه. فما كـان بمنزلة الجزء من الكل، لا يمكن حذفه، أو تقدّمه.

إن ظاهـــرة الحـــذف التي تطـــــرأ على الجملة العربية، كانت موضع اهتمام نحاتنا القدماء وعنايتهم، حيث وقفوا على هذه الظاهـــرة موضحيـــن مواضعهـــا، وأسبابها، ومن ثم أثرها فـي المعنى.

فقد ذكرها سيبويه في أول كتاب نحوي وصلنا، بقوله: ((ولكنهم حذفـــوا ذلك تخفيفـا واكتفـــاءً بعلم المخاطب ما يعنى))[٦٩].
فسيبويه هنا قد أشار إلى معنى الحذف، وشرطه.

اما ابن جني، فقد ذكره في بابه" شجاعة العربية " والذي تناول فيه عددا من الظواهر التي تطرأ على الكلام، ومنها ظاهرة الحذف. وقد فصّل القول في هذه الظاهرة، شروطها، ومواضعها[٢].

وقد عدّها ابن فارس من سنن العربية، بقوله: ((ومن سنن العرب الحذف والاختصار))[٣]

اما ابن هشام، فقد كان من أكثر النحاة اهتماما بهذه الظاهرة، حيث بحـث فيها، واضعا شروطها، مبينا مواضعها، موضحا ذلك بالآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة[٤].

أما معاني الحذف، فهي التي يعمد إليها المتكلم، إظهارا لمعنـى لا يستطيعه بالذكر، لذلك كـان ((... ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفـــادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبن))[٥].
فقد يعمد المتكلم للحذف طلبا لإيجاز الكلام، وتخفيفه، فيكون الحذف في الجملـة. يقول سيبويه: ((فكل ذلك حذف تخفيفا، واستغناءً بعلم المخاطب بما يعنى))[٦].

و قد أشـار ابـن وهـب ، إلـى معنـى الحـذف هـذا، بقولـه: ((و امـا الحـذف، فـان العـرب تسـتعمله للانجاز و الاختصار، والاكتفاء بيسير القول إذا كان المخاطـب عالمـا بمرادهـا فيه))[٧٠].

ولكون العرب تنشد الخفة، و ترمي لها، كثر الحذف في لغتهم، شعرها، ونثرها.

---

(١) الكتاب: ٢/ ٣٤٥، ظ: ١/ ٢١٢، ٢٨٢، ٣٩٨، ٢/ ١٢٩، ١٣٠.
(٢) ظ: الخصائص: ٢/ ٣٦١ وما بعدها.
(٣) الصاحبي في فقه اللغة: ١٥٦.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٧٨٦ ومابعدها.
(٥) دلائل الاعجاز: ١٠٠.
(٦) الكتاب: ٢/ ٣٤٦، ٣/ ٤٩٨.
(١) البرهان في وجوه البيان: ابن وهب، ١٥٠.
(٢) الخصائص: ٢/ ٣٧٠، ٣٧١.
(٣) ظ: في نحو اللغة وتراكيبها: ١٣٨.
(٤) ظ: الامثال: السدوسي، ٦٣، ٦٥، ٧٢، ٧٣.
(٥) تجديد النحو: د. شوقي ضيف، ٢٣٥.

وقد يكــون الحـذف في الكلام طلبا لإظهار التعظيم والتفخيـم، يقول ابن جني: ((وقد حُذفت الصفة و دلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سيــر عليه ليل وهــم يريدون: ليل طويل. وكـأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلـك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح و التطريح والتفخيم والتعظيــم ما يقوم مقام قولـه: طويل أو نحو ذلك))[٢].

وقـد يؤدي حذف عنصر من عناصر الجملة، معنى التعميم، أو توسع المعنى وانتشـاره، كما هو الحال في الأمثال، حيث ترد هذه الأمثال محذوفة المسند إليه، حتى تتوسع دائرة استعمالهـــا وتعمـم بين الناس، وأكثــر ما يكون هذا علــى وزن (افعل من)[٣]، كقولهــم: "أطيش من ذباب" و"أبقــى من حجر" و"أجــود من كعب بن مامة" و"أجــود من حاتــم" و"اعــز من كليب وائـل" وغيرها من الأمثال المضروبة[٤].

وقـد تكون أغراض الحذف و دواعيه شكلية، لا تؤدي معنى جديدا، و يؤتى به مراعاة للوزن والقافيـــة، و موسيقى الكلام: ((إن أهم ما يميز العربية إن عناصر الجملة فيها أحيانا تذكر جميعا وأحيانـــا يحذف بعضها اعتمادا على دلالة السياق. و مما هيأ لذلك و ساعد عليه إن العربية بدأت لغة شعرية، ومعروف ان الشاعر يُقيّد بأنغام معينة في كل بيت، وقـد يسوقه هذا التقيد إلى الحذف في البيت أو في جملة هنا وهنــاك. مما عرض عناصر الجملة جميعا للحذف، فتارة يحذف المبتدأ وتارة يحذف الخبر، وقد يحذف الفاعل أو الفعل أو المفعول ...))[٥].

الفصل الثالث
تحليل الجملة عند ابن هشام

المبحث الأول: مـــا ينبغـــي للمعـــرب معرفتـــه من الأحكام.

المبحث الثاني: كيفية الاعراب.

المبحث الثالث: قواعده في امور كلية واثرها في المعنى النحوي.

المبحث الأول

ما ينبغي للمعرب معرفته من الاحكام

معرفة قواعد اللغة معرفة نابعة من الاستعمال الـــعربي للكلمة بمختلف ضروبها ومواقعها؛ لذلك وضع ابن هشام بابين في كتابه لبيان أحكام ذلك للمعرب، وجعل عدم معرفتها على وجهها، يقبح به. وأهمها:

أولا: ما يعرف به المسند إليه والمسند، سواء أكان مبتدأ، ام خبراً.

١. ما يعرف به المبتدأ من الخبر:

المبتدأ و الخبر ركنان أساسيان في الجملة، لذا تناولها النحاة معرّفين، ومصنفين، وموضحين صور مجيئهـــا في الجملة من حيث التعريف والتنكيـــــر، وشروط هذه الصور من حيث الإفادة وغيرها.

ورغم ما وضعه النحاة، من تعريف، وتفريق لكل منهما، نجد ان العديد من المواضيع، يشتبه فيها المبتدأ والخبر، وذلك لاتفاق كل منهما من حيث التعريف أو التنكير.

لذلك وتخلصا من هذا الاشتباه الذي قد يرد فيهما، جعل ابن هشـــام الحكـــم على المقدم فيهمـــا بالابتداء، وذلك في المواضع الآتية[٧١]:

أ. **اذا كانا معرفتين:** قد ترد كـــــل منهما معرفة، و هو ما يؤدي لالتباس تعيين المبتدأ من الخبر. فيوجب ابن هشام هنا، الابتداء للمقـــدم فيهمـــــا، سواء تساوت رتبتهما، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾[2] ، أم اختلفت، كقولنا: زيد الفاضل، الفاضل زيد[٣].

ثم يوضح ابن هشام، ان الأرجح في مثل هذا الموضع، أن يجعل المبتدأ فيه:

- ما كان اعرف من الآخـر، فـ "زيد" في المثال السابق هو المبتدأ[٤]. ذلك ان المـــعارف وان كانت راجعة جميعها لصنف التعريـــف، غير ان تعريفهـــا يكـــون بدرجـــات، يـــقول الزمخشري: ((... واعرفها المضمر ثم العلم، ثم المبهم، ثم الداخل عليه حرف التعريف، وامـا المضاف فيعتبر أمره بما يضاف إليه))[٧٢].

---

(١) ظ:مغني اللبيب: ٥٨٨، ٥٨٩، المفصل: ٢٦، ٢٧، الايضاح في شرح المفصل:ابن الحاجب: ٨٧/١، حاشية الصبان: ١٧١/١، ١٧٢.
(٢) الشورى: ١٥.
(٣) ظ:مغني اللبيب: ٥٨٨.
(٤) ظ: م.ن.

(١) المفصل: ١٩٧.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٥٨٨، الاصول في النحو: ٦٥، ٦٦، الايضاح في شرح المفصل: ١/ ٩٨، همع الهوامع: ١/ ١٠١.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٥٨٨.
(٤) ظ: م.ن.
(٥) ظ: الكتاب: ٢/ ١٢٦، اللمع في العربية: ١٠٩، شرح الكافية: ١/ ٨٩.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٥٨٨.
(٧) ظ: الكتاب: ١/ ٣٢٨، الاصول في النحو: ١/ ٦٥.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٥٨٨، ٥٨٩.
(٩) ظ: م.ن، ٥٨٩، الكتاب: ٢/ ١٥٦، ١٦٠.
(١٠) ظ: مغني اللبيب: ٥٨٩.
(١١) الانفال: ٦٢.

- أو ما كان معلوما عند المخاطـــــب، فيجـــب الحكم بابتدائيته، وما كان مجهولا له،هوالخبر.
فـ "زيد" مبتدأ في قولنا: زيد أخوك، إن كان المخاطب عالما به، جاهلا أخوّته لك[٢].

ب. إذا كانا نكرتين: ومما يجب فيه الحكم أيضا على المقدم منهما بالابتـــداء كونهمـــــا نكرتيـن، صالحتين للابتداء بهما. والمقصود بصالحتين للابتداء بهما، حصول الفائدة، كما في: أفضل منـك أفضل مني[٣].
وقد جعل ابن هشام، المقدم منهما في الحـــالات السابقة هو المبتـــدأ، لكونه الأصل في التركيب، فيجب الحكم هنا بابتدائيته[4]، وهذا هو مذهب سيبويه وابن السراج[5].

ج. إذا كانا مختلفين تعريفا و تنكيرا: فالأول إن كان معرفة، فهو المبتدأ، نحو: زيدٌ قائمٌ، وان كان نكرة وليس لها مسوغ للابتداء بها، كان تكون موصوفة، أو معطوفة علـــى ما يسوغ الابتداء بها، فهو خبر، كما في قولنا: خزٌّ ثوبك ، وذهبٌ خاتمك. وهو الأصل باتفاق الجميـــــــع[6] وهـــــو قول سيبويه، والمبرد[7].
أما إن كان للنكرة ما يسوغ الابتداء بها، فللنحاة فيه أكثر من قول[8]:
- قول جمهور النحاة انه باقٍ على كونه خبرا
- قول سيبويه بابتدائيته، كما في: كم مالك، وخيرٌ منك زيدٌ.
ذلك ان الأصل فيه عدم التقديم والتأخير، فما كان مقدما من نكرات مســوغات للابتداء بهن، فهن مبتدأ[9].

ثم يبين ابـــن هشام موقفه من ذلك، حيث يرى جواز الوجهين، لما تم عرضه من أدلة[10].
ويستشهد بجواز الابتداء بالنكرة بقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ اللّهُ﴾[11] .

ومما يدلل ابـــن هشـــام به على ذلك أيضا، قولهم: بحسبـك زيد، والباء لا تدخل على الخبر في الإيجاب[٧٣].
ثم يشير بعد ذلك لوجوب الحكم بابتدائية المؤخر في مثل هـــذه المواضع، ان كانت هناك قرينة، كالقرينة المعنوية، في قولنا: أبو حنيفة أبو يوسف[٢]، ومثله قول الشاعر:
بنُونَـــا بنـــو أبنائنـــــــا، وبنَاتنـــــا بنُوهـــنّ أبنـــــاء الرّجَـــــال الأبَاعـــد

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٥٨٩.
(٢) ظ: م.ن.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٠، الكتاب: ١/ ٤٨.

٢. ما يعرف به الاسم من الخبر:

وكما أوضح ابن هشام أحكام المبتدأ والخبـــر، أوضح "ما يعرف به الاسم من الخبر"، للفعـــــل "كان"، إذا كانا معرفتين، أو إذا كانا نكرتين، أو مختلفتين في التعريف والتنكيـــــر، حيث تتشابه أحكامهما مع الأول.

أما ما ورد منه مخالفا في الشعر، فللضرورة الشعرية، وقد ضرب لذلك مثلا قول الشاعر:

كـــــأنَّ خبيئـــــةً مـــن بيـــــــت رأسٍ يَكـــونُ مزاجَهـــــا عســـــلٌ ومـــــاءُ

فالأصـــل عند ابن هشام والنحويين أن يكون اسم معرفة، كما هو حكم المبتدأ، ولا يبتدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، إلا إن كانت له مسوغات.

أما الشعر فله أساليبه الخاصة في خلافـــه القواعد، والتي سماها النحويون بالضرورات[٣].

ثانيا: أحكام ما يفترق:

سأتطـــرق هنا لأهم الأحكام التي تفترق فيها مواضع من الجملة، لنرى دقة ابن هشام، وسعة نظره في دراسة الجملة و مفاصلهـــا، وتحليـــل مكوناتهـــا، ليصل إلى المعنى من خلال سياق استعمالهـــا، فهـــذه الأجزاء مـــن الجملة لا تعـــرف منفصلة عن سياقها، وإنما يعيّنها الاستعمال والسياق.

أ. عطف البيان و البدل:

يعد كل من عطف البيان و البدل من التوابع، التي تطابق ما قبلها في عدة وجوه، كالإعراب، والتعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع.

و التوابع: ((عبارة عن الكلمات التي لا يمسها الإعراب الا على سبيل التبّع لغيرها، وهي خمسة: النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

وعدّها الزجاجـــي و غيره أربعة، وأدرجـــــوا عطف البيـــــان وعطف النسق تحت قولهـــــم "العطف"))[٧٤].

---

(١) شرح قطر الندى: ٢٧٨.

أما عطف البيان: فهو تابع جامد، غير مؤول، يأتي لإيضاح متبوعه و تخصيصـــه، كقولهم: أقسم بالله أبو حفص عمر[٢]. ولذلك سمي عطف بيان ((لانه للبيـــان، جيء به و هو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ماله مثل اسمه نحو: رأيت زيداً أبا عمرو و لقيت أخاك بكرا))[٣].

واما البـــدل: فهو التابع الذي يكون مقصودا بالنسبة ، أي بما يناسب إليه، بلا واسطة[٤]. و يؤتى به لتبيين وتوضيح المتبوع، وإزالة اللبس الذي قد يحصل[٥].

وقـــد اختلف النحاة في تصنيفه، وعدد هذه الأصنـاف، فقد جعلها بعضهم أربعة، في حين رآها آخرون ستة[٦].

وقد بحث ابن هشام مواضع الافتراق بينهما، لما ذهب إليه بعض النحاة، بالقول إنهما واحد، ولا وجـــود لاختلاف بينهما، خصوصا مع بدل الكل. وذلك لما بينهما من تشابه كبير، من حيث الجمود، والمعنى، والوظيفة، والرتبة، والإعراب ... الخ، يقول شارع الكافيـــة: ((أقول وأنا إلى ألان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كأنه قيل بمن مررت أو ظن انه يقال ذلـك فأبدل مكانه ما هو اعرف منه))[٧].

غير ان باقي النحاة قالوا بوجود اختلاف بينهما، ولا يمكن عدّهما شيئاً واحدا.

وابن هشام هنا يفصل القول في مواضع الاختلاف والافتراق بينهما، الأمر الذي يحتم استقلال كل منهما قسما بنفسه عنده، وهي كالآتي[٨]:

١. عطف البيان لا يكون مضمراً، ولا تابعاً لمضمـــــر: فمن أولى مواضع الاختلاف بينهما، ان الاول يلازم هو ومتبوعه حالة الظهور، فلا يردان مضمران. ويعلل ابـن هشام ذلك، بكونهمـــا شبيهين إلى حد كبير بالنعت، غير انه يقع في المشتقات، وعطف البيان في الجوامد[٧٥].

---

(٢) ظ: المقرب: ٣٢٧، شرح الكافية: ١/ ٣٤٣، اوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري: ٣/ ٣٢٧، شرح قطر الندى: ٢٩١.
(٣) الاصول في النحو: ٢/ ٤٥.
(٤) ظ: شرح الكافية: ١/ ٣٣٧، شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٧٧.
(٥) ظ: المقرب: ٣٢١، اسرار العربية: ١٥٧.
(٦) ظ: المقرب: ٣٢١، ٣٢٢، شرح شذور الذهب: ٤٤٠، ٤٤١، شرح قطر الندى: ٣٠٢، ٣٠٣.
(٧) شرح الكافية: ١/ ٣٣٧.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٣- ٥٩٧، الاصول في النحو: ٢/ ٤٥- ٤٩، المقرب: ٣٢١- ٣٢٨، اوضح المسالك: ٣/ ٣٢- ٧٠، شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٤٨- ٢٥٣، ٢٧٧- ٢٨٣، شرح شذور الذهب: ٤٣٤- ٤٤٤، شرح قطر الندى: ٢٩٠- ٢٩٥، ٣٠٢، ٣٠٣.
(١) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٣، شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٤٨، اوضح المسالك: ٣/ ٣٢.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٩٣.
(٣) البقرة: ١٩٣.
(٤) المائدة: ٩٧.
(٥) الكشاف: ١/ ٦٨١، ظ: مغني اللبيب: ٥٩٣.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٣، حاشية الدسوقي: ٢/ ١٠٥.

و ينقل ابن هشام رأي الكسائي في ذلك، حيث يرى جواز نعت الضمير بنعت مـــــدح، أو ذم، أو ترحم[٢]. كما في قوله تعالى: ﴿لاَّ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾[3] .

و قد جعل الزمخشري "البيت الحرام" فــي قوله تعالـــى: ﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾[4] عطف بيان بمعنى المدح، لا التوضيح لمتبوعه، يقول فيهـا: ((عطف بيان على جهة المدح، لا على جهة التوضيح، كما تجيء الصفة كذلك))[5].

لـــذلك نرى ابن هشام جوّز مجيء عطف البيان لمضمـــر، إن كان لغرض المدح، أو الترحم،أو الذم، وذلك حملا على جواز حدوث الأمر ذاته مع النعت[6].

أما البدل، فيذكر ابن هشام ان جواز مجيئه تابعا لمضمـــــر هو محل اتفاق جميع النحويين[7] حيث يبدل الظاهر من ضمير الحاضر في بدل الكل، كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[8] .

غير انهم اشترطوا لمثل هذا البدل أن يكون مقيـدا بالإحاطة والشمول[9]. فإذا امتنع هذا الشرط، لم يجز وقوعه بدلا، فـ ((لا يجوز "ضربتك زيدا، ولا ضربنـي زيداً عمرو"، لانه يؤدي إلى وقوع الظاهر موقع ضمير المتكلم،أوالمخاطب، وذلك لا يجوز إلا في النداء والاختصاص))[١٠].

ويقــع تابعا أيضا لضمير الحضور في بدل البعض والاشتمال، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾[11] .

ومنـه أيضا إبدال الظاهر من ضمير الغيبة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٧٦] .

---

(٧) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٤.
(٨) المائدة: ١١٤.
(٩) ظ: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٨٠، اوضح المسالك: ٣/ ٦٩.
(١٠) المقرب: ٣٢٤.
(١١) الاحزاب: ٢١.
(١) الانبياء: ٣.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٤، أوضح المسالك: ٣/ ٦٧.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٤.
(٤) ال عمران: ٩٧.
(٥) ظ: الكشاف: ١/ ٣٨٧، مغني اللبيب: ٥٩٤.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٩٥٤.
(٧) ظ: اوضح المسالك: ٣/ ٣٤.
(٨) اعراب القران: ١/ ٣٥٢.
(٩) الشورى: ٥٢، ٥٣.

أمـــا إبدال المضمر من الظاهر أو المضمر، فيشير ابن هشام إلى انه لم يكن موضع اتفاق النحاة، فقد خالـــــف ابن مالك النحاة فيمـــا ذهبوا إليه من تجويز مثل قولنا: رأيته أباه، رأيت زيدا أباه، باعتبـار المضمر هنا بدلا. حيث يرى ان الأول هو من صنع النحاة، و لم يرو بسماعه، اما الثاني فيتفق فيه مع الكوفيين باعتباره توكيدا، كما في: قمت أنا، وليس من باب البدل[٢].

٢. عطف البيان لا يخالف متبوعه: من مواضـع الاختلاف التي ذكرها ابن هشام، ملازمة عطف البيان لمتبوعه في التعريف والتنكير[٣]، كما في قول الشاعر:

أنـــا ابـــنُ التـــــارِكِ البكـــريِّ بِـِشْـــــرٍ عليه الطيـــــــرُ تَرْقُبُـــه وقُوعَـــــــــا

اما جعل الزمخشري "مقام إبراهيم" في قوله تعالـــــــى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[4] عطف بيان، مـــن "آيات بينات"[5] فجعله ابن هشام من قبيل الخطـــأ والسهو[6]. و ذلك لكونه مخالفا لما قالـــــــــه النحاة مـــن وجوب تطابقهما في الإعـــراب، والإفراد والتثنيـة والجمع، والتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، حيث خالفهما في التعريـف، والإفراد، والتأنيث[7]. ((مقام إبراهيم في رفعه ثلاثـــة أوجه: قال الأخفش: أي منهما مقام إبراهيم وحُكي عن محمد بن يزيد قال "مقام" بدل من آيات والقـــول الثالث بمعنى هي مقام إبراهيم))[8].

امـــا البدل، فالأمر جائز فيه، فقد يخالف المبدل المبدل منه، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۞ صِرَاطِ اللَّهِ﴾[9] ، يقول ابن الحاجب: ((ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين، وإذا كان نكرة من معرفة، فالنعت، مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[10]))[١١].

فقـد اشترط ابن الحاجب، لوقوع النكرة بـــدلا أن توصف بوصف؛ أما شارح كتابه فقد قصر هذا الشرط على بدل الكل[٧٧].

---

(١٠) العلق: ١٥، ١٦.
(١١) شرح الكافية: ١/ ٣٤٠.
(١) ظ: شرح الكافية: ١/ ٣٤٠.
(٢) ظ: م.ن، المقرب: ٣٢٣.
(٣) ظ: اوضح المسالك: ٣/ ٦٩، المقرب: ٣٢١.
(٤) الفرقان: ٦٨، ٦٩.
(٥) الشعراء: ١٣٢، ١٣٣.
(٦) ظ: اوضح المسالك: ٣/ ٦٩، ٧٠.

في حين رأى غيره من النحاة ان النكرة المبدلة إن أدت إفادة، فليس هناك داع لوصفها[٢].

٣. عطف البيان لا يرد هو ومتبوعه فعلا، أو جملة: حيث يلازم صورة المفرد. في حين يرد البدل و المبدل منه، بصورة الاسم، أو الفعل، أو الجملة. أو قد يرد البدل جملة مبدلة من مفرد[٣].
ومن مجيئه فعلا، قوله تعالى: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَامًا ۞ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾[4] ، اما بدل الجملة، فقوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾[5]، اما البدل في قوله:

إلى الله أشكُو بالمدينة حاجةً وبالشام أُخرى كيف يلتقيان

فيرى النحاة ان جملة "يلتقيان"، هي البدل من مبدل منه مفرد، والتقدير: أشكو إلى الله حاجة بالمدينة، وحاجة في الشام لا يلتقيان[٦].

٤. عطف البيان لا يكون بلفظ الأول: حيث يمتنع فيه ذلك، و يجوز في البدل، بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان، كما في قوله تعالى: ﴿ وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾[7].

ثم يشير ابن هشام، إلى ان هذا الحكم، قد قال به عدد من النحاة، كابن الطراوة، وابن مالك، وابنه، فالبيان عندهم لا يجوز ان يكون من لفظ الأول، لكون الشيء لا يبين نفسه[٨].
غير ان ابن هشام، لم يتفق معهم فيما ذهبوا إليه، واعترض على قولهم هذا بعدة مواضع[٩].
٥. عطف البيان ليس بنية إحلاله محل الأول: فمن أهم مواطن الافتراق بينهما، ان البيان ليس بنية تكرار العامل، خلافا للبدل، حيث يأتي بنية تكراره. ومن هنا اوجب ابن هشام للاسم الواقع في الموقعين الآتيين، ان يعرب عطف بيان، ومنع إعرابه بدلا، وكما يأتي[١٠]:
أ. إذا كان التابع مفردا، معربا، ومتبوعه منادى، كما في: يا زيد الحارث، ومنه أيضا قوله:

أعِيذُكُما بالله ان تُحْدِثا حَرْبا أيا أخَوَيْنَا عبدَ شمسٍ ونوفلا

عبد شمس هنا، تابعة لأخوينا، معطوف عليه ما بعده.
وقد منع النحاة إعراب التابع في مثل هذا الموضع بدلا، لكونه يوجب تكرار العامل، فيكون إعراب التابع وما عطف عليه، البناء على الضم، غير انه معرب بالفتح هنا[٧٨].

---

(٧) الجاثية: ٢٨.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٦.
(٩) ظ: م.ن: ٥٩٦، ٥٩٧.
(١٠) ظ: اوضح المسالك: ٣/ ٣٤، ٣٥.
(١) ظ: اوضح المسالك: ٣/ ٣٤، ٣٥.
(٢) ظ: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٥٣.

ب. اذا كان التابع مجـــردا من الألف و اللام، والمتبوع معرفا به، مضافا إليه مشتق معرّف بها إضافة غير محضة. وكما في قول الشاعر:

أنا ابـــــنُ التارك البكـــريِّ بِشْـــــرٍ عليه الطيــرُ تَرْقُبُـــه وقوعَـــــــــــا

وقــد أجاز كل من الفراء، والفارســي الوجهين فيــه، وذلــك ان مذهب كل منهما يجيز إضافة الوصف المعرف بال إلى العلم، وعلــى هذا يجوز في "بشر" هنا، ان يكون بدلا، وذلك لإجازتهم مثل قولنا: إنا ابن التارك بشر. ومعنــى هذا جواز إحلال التابع محل المتبوع؛ ومتـــى كان ذلك صح فيه الوجهان[٧٩].

ولم يقل غيرهما من النحاة، هذا القول[٣].

٦. عطــف البيان ليس في التقدير من جملة أخـــرى: من مواضع الخلاف التي ذكرها ابن هشام، ان البيان لا يكون في تقديره من جملة أخرى، وهو جائز فــي البدل. لذلك اوجب النحـــاة إعراب الاسم التابع في قولهم: هند قام عمرو أخوها، بانه عطف بيان، و كذلك: مررت برجل قام عمرو أخوه، ومثله أيضا ضربت عمرا أخاه[٤].

ورغم ما ذكره ابن هشام هنا. من مواضع خلاف بينهما، غير انها تفصح وفي الوقت نفسه، عن تقارب كبير بين عطف البيان وبـــــدل الكل من الكل. وهو ما يمكن نتبينه من قول سيبويه السابق، والذي جعل فيه عطف البيان والبدل شيئا واحدا[٥].

ولهذا وذاك يترجح قول الرضي من انه لا وجـــود لفرق واضح بينهما، ومن ثم إمكانية عدهما ضمن صنف واحد[٦].

ب. اسم الفاعل والصفة المشبهة:

مــن الأمــور التي بحثها ابن هشام في هذا الموضع، مسائل الخلاف بين كل من اسم الفاعل والصفة المشبهة. وذلك لاتفاق كل منهما مع الآخر في عدة جوانب، قد تؤدي لعدم التفريق بينهما، مع ما بينهما من نقاط افتراق.

---

(٣) ظ: م.ن.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٧، ظ: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: الشمّني، ٢/ ١٦١.
(٥) ظ: الكتاب: ٢/ ١٤، ١٥، شرح الكافية: ١/ ٣٣٧.
(٦) ظ: شرح الكافية: ١/ ٣٣٧.

اما مواضع الاتفـاق، فهي ان كلا منهما وصف مشتق يدل على الحدث ومـن قام به. إضافة لذلك فكلاهما له قابلية التثنية والجمع، وأيضا قابلية التذكير والتأنيث[٨٠].

اما جوانب الافتراق، فمتعددة من حيث عدة جوانب، أشار لها النحويين، وفصلها ابن هشام في هذا الموضع، وهي[٢]:

١. الاشتقاق: حيث يشتق الأول من المتعدي واللازم، كمـا في: كاتب، نـاجح. اما الصفة المشبهة فلا تشتق إلا من اللازم، كما في: فَرِح

أما ما كان منها مشتقا من المتعدي ، فهو على سبيل السماع، كما في: رحيم ،عليم[٣].

٢. الدلالة الزمنية: حيث يدل اسم الفاعل على الأزمنة الثـلاثة ، سواء أكان محلى بأل، أو مجردا منها. اما الأول فدلالته الزمنية راجعة لكون ((أل هذه موصـولة، و ضارب حال محل ضرب إن أردت المضي، او يضرب إن أردت غيره، والفعـل يعمل في جميع الحالات؛ فكذا ما حل محله))[٤]، ومنه قول الشاعر:

القاتِلِيـنَ المَلِكَ الحُـلا حِـلا خيرَ مَعَدّ حَسَبـاً و نَائـلا

اما الصفة المشبهة، فلا تدل إلا علـى زمن الحاضر، أي: الماضي المتصل بالزمن الحاضر.

و افتراق كل منهما في الدلالة الزمنية، راجع أصلا لدلالة الأول على الحدث والحدوث، واقتصار دلالة الثانية على الحدث. وقد أشار ابن هشام لهذا المعنى، عند تعريفه الصفة المشبهة[٥].

٣. يجاري اسم الفاعل مضارعه في حركاته وسكناته: كما في ضارب ويضرب. ويشيـر ابـن هشام إلى ان هذه المجـاراة، هي مجاراة عروضية لا صرفية، فالحركة فيه تقابل حركة أخرى، وان اختلفت عنها، كما في: ذاهب، يذهب. واما مثل قائم ، يَقُوم، فان الأصل فيهـا سكون الثاني، وانما نقلت الحركة له لعلة تصريفية، فالأصل فيها، يَقْوُم، مجارية لقائم[٨١].

---

(١) ظ: المنصف من الكلام: ٢/ ١٠٨.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٨- ٦٠٤، المفصل: ٢٢٦- ٢٣٦، الايضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٣٨- ٦٤٣، ٦٦٤- ٦٥٣، شرح الكافية: ٢/ ١٩٨- ٢٠٥، شرح ابن عقيل: ٣/ ١٦٨- ١٧٣، ١٨٥- ١٩٠، اوضح المسالك: ٢/ ٢٤٨- ٢٧١، شرح شذور الذهب: ٣٨٥- ٥٦٩، ٢٩٦- ٣٩٩، شرح قطر الندى: ٢٦٥- ٢٦٩، ٢٧٣- ٢٧٥.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٨.
(٤) شرح قطر الندى: ٢٦٥.
(٥) ظ: م.ن: ٢٧٣، شرح شذور الذهب: ٣٨٥، ٣٨٦، اوضح المسالك: ٢/ ٢٤٨.
(١) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٨.
(٢) ظ: م.ن، شرح التسهيل: ٢/ ٤١٧.
(٣) شرح قطر الندى: ٢٧٤، ظ: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٨٧.
(٤) ظ: شرح قطر الندى: ٢٧٤، اوضح المسالك: ٢/ ٢٧٠، الايضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٥٠.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٩، الاصول في النحو: ١/ ١٣٢، شرح ابن عقيل: ٣/ ١٨٦.

اما الصفة المشبهة، فقد تجاري المضارع، كما في: طاهر، منطلق، وقد لا تجاريه، وهي السمة الغالبة فيها، كما في: جميل، رحيم، ظريف.
وقد رد ابن هشام قول من رأى وجوب عدم مجاراتها للمضارع[٢].

٤. يجوز في اسم الفاعل ان يتقدم معموله عليه، كما في: زيدٌ عمراً ضارب، ولا يمكن ذلك في الصفة المشبهة، وانما لم يجز فيها ذلك ((لضعف الصفة؛ لكونها فرعا عن فرع؛ فانها فرع عن اسم الفاعل الذي هو فرع عن الفعل، بخلاف اسم الفاعل فانه قوي؛ لكونه فرعا عن أصل وهو الفعل))[٣].

٥. يفترق اسم الفاعل بجواز مجيء معموله سببا، او أجنبيا: حيث يقتصر معمول الصفة المشبهة على كونه سببا فقط. حيث يرد هذا المعمول السببي، اما لفظا، وذلك من خلال اتصاله بضمير الموصوف، كما في: زيد حَسَنٌ وجْهُه، أو معنى، كما في: زيد حَسَنُ الوجه، فالضمير هنا مقدر[٤].

٦. اسم الفاعل لا يخالف فعله في العمل، في حين تخالفه هي: حيث أشار ابن هشام إلى إن معمول اسم الفاعل يرتفع، إن كان مصوغا من فعل لازم، و ينتصب على انه مفعول به، إن كان مشتقا من فعل متعد.
في حين تخالف الصفة المشبهة فعلها في العمل، حيث تعمل النصب مع كون فعلها قاصرا، فيكون ما بعدها منتصبا تشبيها له بالمفعول به، لكونه قد ورد بعد ما دل على حدث وصاحبه[٥].

٧. يجوز حذف اسم الفاعل مع بقاء معموله: لذلك جاز: هذا ضارب زيدٍ وعمرا.
ويشير ابن هشام بعد ذلك، لامتناع العطف على محل المجرور، عند من رأى وجوب وجود المحرز، وهو الطالب لذلك المحل، وهو غير موجود هنا[٨٢].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٥٩٩.
(٢) ظ: م. ن.
(٣) ظ: م. ن.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٦٠٠.
(٥) اللمع في العربية: ١٣٤.
(٦) ظ: المقرب: ٢١٩، شرح ابن عقيل: ٢٤٨/٢، ٢٤٩، شرح شذور الذهب: ٢٥٠، ٢٥١.

أما الصفة المشبهة، فلا يجوز حذفهـا مع بقاء معمولها، فلا نقول: هذا رجلٌ حسـنُ الوجـهِ والفعلَ، لكونها لا تعمل محذوفة ولا يتقدمها معمولها أيضا[٢].

٨. من مواضع الافتراق التي ذكرها ابن هشام أيضا، جواز حذف موصـوف اسم الفاعل مـع إضافته لما أضيف الى ضميره، أي ضمير الموصوف، كما في قولنا: مررت بضـاربِ أخيه، ولا يجوز ذلك في الصفة المشبهة. فلا يمكن: مررت بحسن وجهه[٣].

ج. الحال والتمييز:

مـن الأحكـام التي بحثها ابن هشـام في هذا الباب، أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الحال والتمييز. أما أوجه الاتفاق التي ذكرها هنا ، فتتجلى بأنهما [٤]:

- **إسمان:** وأول جانب من جوانب الاتفاق بينهمـا ، ان كلا منهما يرد اسما في الجملة ، إضافة لمجيء الحال جملة أو شبه جملة.

- **نكرتان:** فكل من الحال والتمييز نكرتان غير معرفتيـن ((وإنما وقعت الحال نكرة لانها زيادة في الخبر و في الفائدة، والخبر- في الأصل - نكرة))[٥]

وقد وردت الحال معرفة، غير ان النحاة قد أوجبوا تأويلها بنكرة، كما في: أرْسَلَهَا العِرَاك ،جاءوا الجَّماء الغفير، اجتهد وحدك، كلمته فَاه إلى فِيّ. فهي في هذا كله مؤولة بنكرة، وتقديرهـا: جاءوا جميعا، اجتهد منفردا، كلمته مشافهة[٦].

- **فضلتان:** والفضلة هي من عناصر الجملة التي ليست بعُمد، أي ان الكلام قـد يتم دونهـا. إلا ان هذا لايعني إمكانية الاستغناء عنها حيثما حلّت، فهناك من الجمل ما لايتم معنى الكلام إلا بها [٧].

كما في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا ﴾[8] .

- **منصوبتان:** فحكمهما الإعرابي النصب، حيث يشتركان به مع باقي الفضلات [٩]

- **رافعتان للإبهام:** فكـل منهما يزيل إبهام وغموض ما يرد قبله، غير ان الحال مفسرة للهيئات، مبينة لها. اما التمييز فيزيل إبهام ذات ويفسره. لذلـك سمي : مبيناً، مفسـراً، تبييناً ، تفسيراً، تمييزاً[٨٣].

---

(٧) ظ: المقرب: ٢١٩، شرح ابن عقيل: ٢٤٣/٢، شرح شذور الذهب: ٢٤٦، شرح قطر الندى: ٢٣٠- ٢٣٢.
(٨) الاسراء: ٣٧.
(٩) ظ: المقرب: ٢١٩، ٢٣٠، الجمل: ٢٤٢، شرح ابن عقيل: ٢٤٢/٢.

(١) ظ: اللمع في العربية: ١٣٤- ١٣٧، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٨٦، ٢٨٧، المقرب: ٢١١- ٢٣٠.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٠٠- ٦٠٤.
(٣) ظ: م.ن ، شرح ابن عقيل: ٢٧٨/٢- ٢٨٣.

هذه المسائل التي ذكرها ابن هشام، هي مسائل الاتفاق بينهما، ويشتمل كل منهما على مسائل أخرى، جعلها ابن هشام مواضع افتراق بينهما، وهي[٢] :

١. يفترق الحال عن التمييز بجواز مجيئه جملة أو شبه جملة[٣]، فمن الجمل التي تحل محل الحال، وتؤدي وظيفته النحوية، قوله تعالى: ﴿ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾[4] ، فيما لايرد التمييز جملة، فهو يلازم الاسمية.

٢. ان الحال وان كان يشترك مع التمييز في كونهما من الفضلات، غير انها من الفضلات التي قد لايمكن الاستغناء عنها في الكلام ، لما لها من أهمية كبيرة في بيان المقصود، وتمام المعنى[٥]، كما في قوله تعالى: ﴿ لاَ تَقْرَبُواْ الصَّلاَةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى﴾[6] ، فالحكم الشرعي لم يتضح إلا من خلال هذه الفضلة.

في حين يفتقر التمييز لهذه الميزة.

٣. ومن مواضع الافتراق التي ذكرها ابن هشام بينهما، ان كلا منهما وان كان يزيل إبهام ما قبله، غير ان الحال ترفع إبهام صاحب الحال، اما التمييز فيزيل إبهام ذات، وقد أشار ابن هشام لهذا المعنى في حديثه عن الحال [٧].

٤. جواز تعدد الحال، وحكمها في هذا الوجوب والجواز. حيث يجب تعدد الحال إن كان واقعا بعد "إما"، أو "لا" النافية [٨]، فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[9]، ومن الثاني قولنا: أتممت الواجب لامهملا ولا مقصرا.

أما تعدده في غير هذين الموضعين فمن باب الجواز لا الوجوب[٨٤].

---

(٤) النساء: ٤٣.
(٥) ظ:مغني اللبيب: ٦٠١، المقرب: ٢١٩، شرح قطر الندى: ٢٣٠.
(٦) النساء: ٤٣.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٦٠١، شرح شذور الذهب: ٢٤٦، اللمع في العربية: ١٣٤، ١٣٧، المقرب: ٢١١، ٢٣٠، شرح ابن عقيل: ٢٤٢/٢، ٢٤٣، ٢٨٦، ٢٨٧.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٦٠١، شرح ابن عقيل: ٢٧٤/٢، ٢٧٥.
(٩) الانسان: ٣.
(١) ظ: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥.
(٢) مغني اللبيب: ٦٠١.
(٣) القمر: ٧.
(٤) ظ: شرح ابن عقيل: ٣/ ٦٢، ٦٣، مغني اللبيب: ٦٠٢.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٦٠٢، شرح ابن عقيل: ٣/ ٦٣.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٦٠٣، شرح شذور الذهب: ٢٤٤، ٢٥٠، شرح قطر الندى: ٢٢٩، ٢٣٢.
(٧) ظ: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٥٢- ٢٥٥.

في حين لايجوز تعدد التمييز ، ومن قال بتعدده في قول الشاعر :

بَـــــــدَأت بِبِسم الله فـــــــي النّظمِ أولا تَبارَكَ رحمَاناً رحِيمَـــاً ومَوئِـــــــــــلا

فقد رد عليه ابـــن هشام مخطئا له بقولـه: ((والصواب ان "رحمانا" مفعول به بإضمار أخص أو امدح، و"رحيما" حال منه ، لانعت لـــــه؛ لان الحق قول الأعلم وابن مالك: ان "الرحمن" ليس بصفة بل علم، وبهذا يبطل كونه تمييزا))[٢]

٥. مما افترق فيه الحال عن التمييز، جواز تقدمه على المعمول، ان كان فعلا متصرفا، أو وصفا يشبهه، ومنه قوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾[3] . في حين يفتقر التمييز لهذه الخصيصة. واما ماذهب إليه ابن مالك من جواز تقدم التمييز على عامله، في قول الشاعر:

إذا المـــــرءُ عينـــــــاً قرَّ بالعيش مُثريـاً ولم يُعْنَ بالإحسان كـــــــان مُذَمَّمـــــــاً

باعتبار تقدم "عينا"، تمييز مقدم على عامله[4]، فقد رده ابن هشام، وعـــــده من قبيل الخطـــأ والسهـو، مبينا ان عينا هنا مرفوع بفعل محذوف مقد، وهذا الفعل المقدر هو عامل النصب فـــي التمييز[5].

ولعل هذا الأمر هو ما أوقع النحويين في مثل هـــــذا الخلاف، لاعتمادهم على لغة الشعر، علـى الرغم من معرفتهم ان للشعر استعمالات تخالف القواعـد المستعملـــــة في الكلام المنثور، فعلى الرغم من تسميتهم هذه الظاهرة " الضرورات الشعرية " ، فهـــم اختلفوا في تأويلها. وأرى هنا صحة ما ذهب إليه ابن مالك لا تغليط ابن هشام.

٦. الحال هو وصف مشتق، و هو في هذا يختلف عن التمييز الذي يتصف بالجمود[6].

ولان الحـــــال لا بد لها ان تكون وصفا مشتقا دالا على حدث و ذات، اختلف في ورود المصدر حالا، لكونه دالا على حدث فقط، فما جاء منه مصدر فهو بخلاف الأصل ولا يقاس عليه[٧].

وقد يرد الحال بصورة الجمود، والتمييز بصورة الاشتقاق. فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾[٨٥] ، ومـــــن الثاني قولهم: لله دره فارسا، فالتمييز هنا وصف مشتق منصوب على التمييز[٢].

أما قولنا: كَرُم زيدٌ ضيفاً، فيبين ابن هشام ان نصب ضيف هنا فيه وجهان: التمييز، والحال، و تبعا للمعنى؛ فان كان المراد هنا الثناء و المديح بالكرم لضيق زيد، فهي منصوبة على التمييز. و اما إن كان المقصود كون زيد هو الضيف، احتملت الوجهان، الا عند دخول "مِنْ" البيانيـــــة، حيث تحددها بكونها تمييزا، لان "مِنْ" هذه تفيد تخصيص ما بعدها بانه تمييز[٣].

٧. تختلـــف الحـــال عن التمييز بكونها مؤكدة لعاملها، أوغير مؤكدة. أما المؤكدة فهي ما يمكن الاستغناء عنها لتمام الفائدة دونهـا؛ واما غير مؤكدة فهي ما لا يمكن الاستغناء عنها، لكونها مبينة لهيئة صاحبها[٤]. فمثال الأول قوله تعالى: ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾[5] ، ومثـال الثاني قوله تعالى: ﴿فَخرَجَ مِنْها خَائفاً﴾[6].

امـــا التمييـز فلا يـــرد مؤكدا و اما "شهرا" في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[7] ، فهو مبين لعامله، لا مؤكد له كما هو في الحال.

ثالثا: إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها:

تعد أسماء الشرط والاستفهام وما شاكلها، من أقسام الكلام التي اختلف فيها النحاة والباحثون. حيث جعلها النحاة القدماء ضمن الأسماء، ولم يفردوا لها قسما مستقلا، رغم ما لديها من مميزات تختلف بها عن الأسماء.

اما الباحثون المحدثون فقد جعلوها قسما مستقلا، لما لها من خصائـــص تنفرد بها عن باقي أقسام الكلام، الأمر الذي يحتم استقلاليتها بنفسها[8].

---

(١) الاعراف: ٧٤.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٠٣.
(٣) ظ: م.ن، المقرب: ٢٣١، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٨٦، حاشية الدسوقي: ٢/ ١١١، ١١٢.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٦٠٣، المقرب: ٢١٢، شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٧٦- ٢٧٨، شرح شذور الذهب: ٢٤٦.
(٥) ق: ٣١.
(٦) القصص: ٢١.
(٧) التوبة: ٣٦.
(٨) ظ: من اسرار اللغة: ٢٨٠، ٢٨١، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٩، اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٥.

اما ابن هشام فهو وان تابع النحاة في جعلهم إياها من ضمن الأسماء، غير انه قد خصص لها بابا كاملا، هو من اكبر أبواب كتابه، بحث فيه هذه الأدوات من عدة جوانب؛ منهـــا اختـــــلاف أساليب استعمالاتها، ووظائفها النحوية باختلاف التركيب الذي ترد فيه[٨٦].

وهـــو في هذا الموضـــــع يبحث في أداتي الشرط والاستفهـــام، مبينا فيه الوجوه الإعرابية لها، واختلافها باختلاف التركيب النحوي الذي ترد فيه، وكما يأتي:

١. فـــي محل جر: حيـــث تحتـــل هذه الأسماء المحل الإعرابي هذا إن كانت مسبوقة بجار أو مضاف[٢]، كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءلُونَ﴾[3] ، وقولنا: غلام من جاءك؟

٢. فـــــي محل نصب على المفعولية: حيث تحتل هذه الوظيفة النحوية، إن وقعت على زمان، أو مكان، أو حـدث[٤]، فمثال الأول قوله تعالى: ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾[5] ، و ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[6] ، فكل مـن: أيان، وأيـــن، في محل نصب على المفعولية، حيـث أدت هنا وظيفة الظرفية الزمانية في الأولى، والمكانية في الثانية. واما قوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[7] ، فاسم الاستفهام هنا مفعول مطلق، لدلالته على الحدث المجرد من الدلالة الزمانية أو المكانية[8].

٣. تؤدي الوظيفة النحوية للمبتدأ إن تقدمت اسما نكرة، كما في قولنا: مَن أبٌ لك؟، أو فعلا متعديا واقعا عمله على ضميرها. وان تقدمت اسما معرفة، أدت وظيفة الخبر، كما في قولنا: مَنْ زيدٌ؟[٩]

و يجعل ابن هشام هذين الاعرابين مقصورين على أسماء الاستفهام، معللا ذلك بقوله: ((.. وإلا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتداة، نحو: من قام؟، ونحو: من يقم أقم معه، و الأصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب))[١٠].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ١٧- ٤٨٩.
(٢) ظ: م.ن: ٦٠٧.
(٣) النبأ: ١.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٦٠٧.
(٥) النحل: ٢١.
(٦) التكوير: ٢٦.
(٧) الشعراء: ٢٢٧.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٦٠٧.
(٩) ظ: م.ن.
(١٠) م.ن.

٤. ترد في موضع نصب، حيث تؤدي وظيفة المفعولية، إن تقدمت فعلا متعديا واقعا عليها، أو واقعا أثره فيهـــــــا. كما في قوله تعالى: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[٨٧]. وقد تكون منصوبة بعامل محذوف مقدر يفسره المذكور[٢].

رابعا: أقسام العطف:

تبيين فيما مضى ان العطف نوعان: عطف بيان، وعطف نسق. أما الأول فهو الذي يقع بينه وبين البدل اتفاق كبير.

اما عطف النسق ،فقد بحثه ابن هشام هنا بأنواعه الثلاثة.

١. العطف على اللفظ: وهي الصـــــورة الأصلية للعطف، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾[3] . والعطف كما يعـــــرّف هـــــــو ((التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف))[4]. غير ان من أدوات العطف ، ما توجب العطف فيه على اللفظ فقط، دون المعنى، فلا تشركهما بحكم واحد، أي معنى واحد. وذلك لما تؤديه هذه الأدوات من دلالة.

ومن هنا يمكن تصنيف أدوات العطف ، استنادا لهذا المعنى صنفين[5]:

أ. أدوات تؤدي الجمع والتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه لفظا ومعنى، كالواو، الفـاء، ثم، حتى،...

ب. أدوات تؤدي الجمع بينهما لفظا،كما في: بل، لكن، لا، ليس. حيث تشتـــــرك هذه الأدوات في إفادة العطف لفظا فقط، لكونها تدل في الجملة على ردّ الخطأ في الحكم إلى الصواب[6].

حيث تدل الأولى والثانية، على نفي ما تقدمها من كلام ، وإثباته وتوكيده لما بعدها. لـــــذا وجب وقوعها بعد نفي أو نهي كما في قولنا: ما فازَ زيدٌ بـــل عمرو. اما الثالثة والرابعة، فلما تؤديه من إثبات الحكم لما قبلها، ونفيه عما بعدها، لذا وجب وقوعها بعد إثبات، كما في قولنا: جـــاء زيدٌ لا عمرو[7].

---

(١) غافر: ٣١.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٠٧، ٦٠٨.
(٣) الحديد: ٢٦.
(٤) شرح قطر الندى: ٢٩٥.
(٥) ظ: اوضح المسالك: ٣/ ٧٣، شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٥٥، كشف المشكل في النحو: ٦٢٤، ٦٢٥.
(٦) ظ: شرح قطر الندى: ٣٠٠.
(٧) ظ: م.ن: ٣٠١، شرح شذور الذهب: ٤٤٧.

اما في قولنا : ما زيدٌ قائما بل، لكن قاعـــدا، فيمنع ابن هشام العطف فيها لفظا ومعنى، وذلك لان عطفها على اللفظ يؤدي لكون "مـــــــا" الحجازية هنا عاملة ، وهي غير عاملة هنا، لعدم تحقق شروط عملها، من حيث وقوعها في سياق نفي، وهي هنا واقعة في سياق إيجاب[٨٨].

واما عطفها علـــى المحل ، فيتطلب فيه هنا وجود المحرز، وهو طالب الرفع كالابتداء مثلا، وقد زال هذا بدخول "ما" الناسخة، العاملة عمل ليس. ولهذا وذاك فقد جعل ابن هشام الرفع هنـــــــا بإضمار مبتدأ[٢].

٢. العطف على المحل: حيث يكون الحكم الإعرابي للمعطوف، هـــو حكم محل المعطوف عليه الإعرابي. كما في قولنا: ليس زيدٌ بقائمٍ و لا قاعداً.

وجعل النحاة لمثل هذا العطف عدة شروط بحثها ابن هشام هنا، وهي[٣]:

أ. جواز ظهور ذلك على المحل. كما في جواز إسقاط الباء مـــع صحة الكلام، في قولنا: ليس زيدٌ بقائم. ومنه أيضا إسقاط "مِن" في قولنا: ما جاءني مِن امرأةٍ. وذلك بنصب "قـــــائم" في الأولى، ورفع "امرأة" في الثانية

ثم يشير ابن هشام، إلى ان جواز العطف هنا، لا يقتصر بكون العامل في المعطوف عليه زائدا، ففي قوله:

فـــان لـــم تجدْ مـــن دون عدنانَ والـــداً ودون معـــــدٍّ فَلْتَزَعْكَ العـــــــــواذلُ

حيث عطف "دون" بالنصب، على "من دونٍ" المجرورة، وذلك من باب العطف على المحـــل، باعتبار التقدير، فتأويله: فان لم تجد من دون عدنان و دون معد...[٤].

ب. أن يكون الحكم الإعرابي للموضع المعطوف عليه محلا، عن طريق الأصالة.

فلا يجوز في قولنـــــا: هذا ضاربُ زيداً وأخيه، كون "أخيه" مجرورا من باب العطف على محل "زيد" بالجر، باعتباره مضافا إليه، وذلك لورود "زيد" مجرورة أصلا في تركيب آخر، فالعطف بالجر هنا من باب العطف على المحل، غير جائزة، لكون هذا المحل غير أصلي فيه[٥].

ج. وجود المحرز، وهو الطالب لذلك المحل الإعرابي، كالابتداء الذي يرفع المبتدأ.

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦١٥، ٦١٦، حاشية الدسوقي: ٢/ ١١٩.
(٢) ظ: م.ن.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٦١٦، ٦١٧.
(٤) ظ: م.ن: ٦١٦.
(٥) ظ: م.ن، حاشية الدسوقي: ٢/ ١٢٠.

و قد رأى ابن هشام، استنادا لهذا الشرط، امتناع عدة مسائل، وهي:

١. لا يجوز رفع "عمرو" في قولنا: ان زيدا و عمرا قائمان عطفا على المحل، لكون المحرز في رفع "زيد" هو الابتداء، و قد زال بدخول "اإن"[٨٩].

وهذا المنع مخالف لما رآه ابن مالك، من جواز هذا العطف لكونه لم يشترط وجود المحرز[٢].

٢. امتناع عطف "عمرو" بالرفع، في قولنـــا: ان زيدا قائما وعمرو، باعتبار المحل، لعدم وجود المحرز أيضا[٣].

ثم يشير ابن هشام ان من لم يشترط وجود المحرز، قد أجاز ذلك، كبعض نحاة البصرة[٤].

ثم يشيرأيضا، ان منعهم الرفع في الموضع السابق، بالرغم من عدم اشتراطهم المحرز، لتوارد عاملين على معمول واحد، و هو الخير. وهم لا يجوزون ذلك[٥].

في حين أجاز نحاة الكوفة المسألتيـــن، لانهم في الأولى لا يشترطون وجود المحرز، وفي الثانية فالخبر عندهم مرفوع قبل دخول "ان" عليه، فلن تعمل به شيئا[٦].

غير ان الفراء، قد أجاز الرفع في المثال الأول، أي قبل تمام الخبر، بشرط عـدم ظهور الإعراب في الاسم، و ذلك دفعا لتنافر اللفظ، و لم يشترطه الكسائي[٧].

إن ما دفع الفراء للقول بهذا الشرط، ان ما سمعه من القران، والنثر والشعر بهذا الصدد، هو مـن قبيل المبنيات[٨].

امـــــا حجتهم في ما ذهبوا إليه، فكان قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئُونَ﴾[9].

غير ان ابن هشام، كباقي نحاة البصرة، قد رد هذه الحجة[10].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦١٧.
(٢) ظ: م.ن، حاشية الدسوقي: ٢/ ١٢٠.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٦١٧.
(٤) ظ: م.ن.
(٥) ظ: م.ن.
(٦) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٨٥، مسألة (٢٣)، ظ: مغني اللبيب: ٦١٧.
(٧) ظ: م.ن.
(٨) ظ: حاشية الدسوقي: ٢/ ١٢١.
(٩) المائدة: ٦٩.
(١٠) ظ: مغني اللبيب: ٦١٧، ٦١٨، شرح ابن عقيل: ١/ ٣٧٦، المنصف من الكلام: ٢/ ١٧١، ١٧٢.

٣. العطف على التوهم: ويكون ذلك بتـوهم دخول عامل معين، كما في: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ. فالمعطوف مجرور بتوهم دخول الباء على المعطوف عليه. وقد اشترط ابن هشام في هذا العطف صحة دخول هذا العامل المتوهم دخوله[٩٠].

وتكون صحة دخول هذا المتوهم بصورتين:

- حسنة، و تكون من خلال كثرة دخول هذا العامل في المعطوف عليه.
- غير مستحسنة، وذلك بسبب قلة المواضع التي يرد فيها دخول هذا العامل[٢].

وقد مثل ابن هشام للأولى، بقول الشاعر:

مـــــا الحـــــازمُ الشَّهمُ مقداماً ولا بطـلٍ إنْ لم يكن للهوى بالحـــــقِّ غلابـــــــا

حيث وردت "بطل" هنا مجرورة، بعطفها على "مقداما" المتوهم دخول الباء فيه. و كثير ما يـرد هذا الدخول.

اما الثانية فقد مثل لها أيضا بقول الشاعر:

ومـــــــا كنتُ ذا نيـــــربٍ فيهـــــمُ ولا مُنمِشٍ فيهـــــــــمُ مُنمِـــــــلِ

وذلك لقلة دخول الباء في خبر كان بخلاف خبري ليس وما[٣].

ثم يذكر بعد ذلك، ان عطف التـــــوهم يقع في الأسماء، والأفعال، والمركبات، ولجميع الحالات الإعرابية[٤].

عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس

من مسائل العطف التي تناولها ابن هشـــــــام، عطف الخبر على الإنشاء ، والاسمية على الفعلية، وموقف النحاة من هذين العطفين .

امـــــا الأول، فيبين ابن هشام ان النحاة قد اختلفوا في جواز هذا العطف، بين مانع ومجوز. حيث ذهب جمع من النحاة لمنع هذا العطف، ومنهم أصحاب البيان. وقـــد خص بعضهم المنع بالجمل التي لا محل لها من الإعراب، وقصروه على التي لها محل، لكونها مؤولة بمفرد[٥].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦١٩.
(٢) ظ: م.ن.
(٣) ظ: م.ن، ٦٢٠.
(٤) ظ: م.ن، ٦٢٠- ٦٢٤.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٦٢٧، المنصف من الكلام: ٢/ ١٧٥، ١٧٦.

في حين رأى آخرون جواز هذا العطف، مستدليتن على ذلك بقوله تعالى: ﴿... أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ۞ وَبَشِّرِ الَّذِين آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ﴾[٩١] .

ويـــــذكر ابن هشام ما نقله أبو حيان من إجازة سيبويه لمثل هذا العطف، ممثلا له بقوله: جاءني زيدٌ ومَنْ عمرو العاقلان، على ان تكون العاقلان خبرا لمحذوف[٢]. ومنه قول الشاعر:

وانَّ شِفائـــــــــي عَبْـــــــــرَةٌ مُهَرَاقَـةٌ وهلْ عِنْد رسْمٍ دارسٍ مِـــــــــنْ مُعَوَّلِ؟

ثم يذكر ابن هشام بعد ذلك موقفه مـــــن هذا، مشيرا أولا لقول الزمخشري: ((ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه؛ انمـــا المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كمـــا تقول: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشّر عمرا بالعفـــــــو والإطلاق))[٣]، حيث يضيف ابن هشام لقول الزمخشري، متمما له بقوله: ((والكـــلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات، فبشرهم بذلك))[٤].

اما عن تجويز الزمخشري العطف على "اتقوا" بقوله: ((ولك أن تقول: هـــو معطوف على قوله (فاتقوا) كمـــا تقول: يا بنـــــي تميم احذرواعقوبة ما جئتم، وبشر يا فلان بني أسد بإحساني إليهم))[٥] ، فيـــرى ابن هشام ان ذلك مما فيه نظـــر أيضا ((لانه لايصـــح ان يكون جوابـــا للشـــرط؛ إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطا بعجز الكـــافرين علـــى الإتيـــان بمثل القران، ويجاب بانه قد علم انـــهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فأن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنـــات، ومعنـــى هذا فبشـــر هـــؤلاء المعاندين بأنـــه لاحظّ لهم في الجنة))[٦].

أما البيت الشعري السابق، فهو كما يراه ابن هشام، قد أدت "هل" فيه معنى النفي، كمـــا في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾[7] ، حيث تخرج أداة الاستفهام أحيانا لأداء معان وظيفيـــة أخرى في الكلام[8].

---

(١) البقرة: ٢٤، ٢٥.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٢٧.
(٣) الكشاف: ١/ ١٠٤، ظ: مغني اللبيب: ٦٢٨.
(٤) مغني اللبيب: ٦٢٨.
(٥) الكشاف: ١/ ١٠٤، ظ: مغني اللبيب: ٦٢٨.
(٦) مغني اللبيب: ٦٢٨.
(٧) الاحقاف: ٣٥.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٤٥٩، ٦٢٩.

عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس

ويورد ابن هشام في هذا العطف ثلاثة أقوال[٩٢]:

أ. جواز العطف: ويتضح هذا القول في باب الاشتغال، وذلك عندما ((يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغل عن العمل فيه للعمل في ضميره أو ملابسه))[٢] ، كما في: جاء زيدٌ وعمراً أكرمته، فتقدير "عمرا" مفعولا به للفعل المؤخر عنه، أكثر صحة من جعله مبتدأ وما بعده خبرا له، وذلك لتناسب الجملتين المتعاطفتين[٣].

ب. منع العطف: وذلك على ما نقل من قول ابن جني، في قول الشاعر:

عاضهَا الله غلاما بَعْدَ مَا شَابَتِ الأصْدَاغُ والضِّرْسُ نَقِدْ

فالضرس عنده فاعل، لفعل مقدر يفسره المذكور. وعلى هذا يكون العطف لجملة فعلية على مثلها[٤].

ج. قول أبي علي الفارسي، حيث جوز العطف هنا بالواو فقط، وحجته في هذا ان الفاء في قولنا: خرجت فإذا الأسدُ حاضر، هي سببية غير عاطفة.

ثم يبين ابن هشام موقفه من هذه الآراء ، حيث يرى ضعف الرأي القائل بالمنع، ذلك ان هذا العطف جائز، ويرد في كثير من المواضع [٥]، منها قوله تعالى: ﴿سَوَاء عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ ﴾[6].

العطف على معمولي عاملين

من المسائل التي بحث فيها ابن هشام، أحكام العطف على معمولي عاملين. فاما العطف على معمولي عامل واحد، فيبين ابن هشام إجماع النحاة على جوازه كما في قولنا: ان زيداً ذاهبٌ وعمراً جالسٌ. و مثله العطف على أكثر من عاملين لمعمول واحد: أعلمَ زيداً عمراً بكراً جالساً[٧]، وانما جاز ذلك ((لان حرف العطف كالعامل فيه ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين، ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين أو ثلاثة أو أكثر))[٨].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٠- ٦٣٢.
(٢) شرح شذور الذهب: ٢١٤.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٠، ٦٣١.
(٤) ظ: م.ن: ٦٣١.
(٥) ظ: م.ن، المنصف من الكلام: ٢/ ١٧٨.
(٦) الاعراف: ١٩٣.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٢.
(٨) شرح الكافية: ١/ ٣٢٤.

ومثلما اجمع النحاة على جواز هذا العطف، فقد اجمعوا أيضا على منع العطف على معمولي أكثر من عاملين، كما في: ان زيداً ضاربٌ أبوه لعمرو وأخاك غلامُه بكرٍ[٩٣].

ثم يذكرابن هشام ان العطف على معمولي عاميلن ان لم يكن منهما ما هو جار، فللنحاة فيه أقوال، حيث رأى ابن مالك ان ذلك ممتنع عند جميع النحـــــــاة. في حين ذهب الفارسي لجواز ذلك عند بعض النحاة[٢].

اما إذا كان احدهما جارا، فللنحاة فيه قولان[٣]:

١. إن كان الجار مؤخرا عن المعمول المجرور، كما في: زيدٌ في الدارِ والحجـــرةِ عمرو. فيرى المهدوي منع النحاة له إجماعا. ويرد عليه ابن هشام، بانه جائز عند الاخفش والفارســـــي. حيث ((أجازه الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره؛ لان المانع عنـــــــده إنما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار و بين المجرور، ولا يجوز؛ كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور. و قد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف، فلهذا جوز الاخفش ما زيد بقائم و لا قاعدٍ عمرو))[٤].

٢. أما إذا كان الجار مقدما، كما في قولنا: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمرو، فيذكـــــر ابن هشام، ان المشهور منع سيبويه له؛ وبه قال المبرد، وابن السراج، وهشام[٥]. أما الاخفش فقد أجاز ذلك، ومثله الكسائي و الفراء، و الزجاج[٦].

ويعلل شارح الكافية، ما ذهب إليه سيبويه هنا بقوله: ((ومنع سيبويـــه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرناه من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم: مررت إلى الغزو بجيش و الحج بركب لا يجوز إجماعا أيّ الاسمين أوليت حرف العطف إذ الآخر يبقى مفصولا بينه و بين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك))[٧].

ثم يشير ابن هشام لعدة مواضع، يدل ظاهرها على خلاف ما جاء به سيبويه، ومنه قوله تعالـــى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۞ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۞

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٢.
(٢) ظ: م.ن.
(٣) ظ: م.ن.
(٤) شرح الكافية: ١/ ٣٢٤.
(٥) وهو هشام بن معاوية الضرير(ت. ٢٠٩ هـ) ، يكنى بابي عبد الله. وهو من نحاة الكوفة صاحب الكسائي، وله من المصنفات: كتاب المقتصد والقياس. ظ: طبقات النحويين و اللغويين: ١٣٤، الفهرست: ابن النديم، ٧٦/٢.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٢، شرح الكافية: ٢/ ٣٢٤.
(٧) شرح الكافية: ١/ ٣٢٤.

وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاء مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٩٤] .

اما آيات الأولى، فيذكر ابن هشام انها منصوبة، وباتفاق جميع النحاة، لكونها اسم "ان". واما الثانية والثالثة، فقرأها الأخوان حمزة والكسائي بالنصب. في حين قرئت بالرفع عند باقي القراء[٢].

وقد استدل القراء في القراءتين بـ "آيات" الثالثة، فقد قيل فيها الرفع والنصب. اما الرفع فلنيابتها مناب الابتداء، و"في"،فالظاهر((ان عطف آيات الثالثة على آيات الثانية المرفوعة على انها مبتدأ فالعامل في ايات الابتداء وعطف اختلاف على خلقكم والعامل في ففيه العطف على معمولي عاملين))[٣].

اما من قراها بالنصب فلكونها عنده قد نابت مناب "إن" و"في"، أي ((بناه على عطف آيات الثالثة على آيات الأولى و العامل ان و عطف اختلاف على السموات و العامل في))[٤].

ثم يبين ابن هشام، ان هذا مردود بناء على قول سيبويه[٥].

خامسا: عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة

حيث يتقدم الضمير العائد في عدة مواضع، ذكرها ابن هشام هنا وفصل القول فيها، وهي[٦]:

١. اذا كان الضمير العائد فاعلا لـ "نعم، بئس" مرفوعا بهما، و يفسره بالتمييز، كقولنا: نِعم رجلاً زيدٌ، حيث يرد ما بعده نكرة منصوبة، تعرب تمييزا[٧]. ومثل "نعم ، بئس" ما كان على وزن (فَعُل)، المخصوص به المدح والذم، كقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾[8] .

٢. يجوز عودة الضمير المتأخر لفظا ورتبة على المرفوع بأول المتنازعين، المعمل ثانيهما[9]. والمقصود بالتنازع، هو ((تنازع عاملين أو أكثر، في معمول واحد او اكثر))[10] ومنه قوله تعالى: ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾[11]

---

(١) الجاثية: ٣- ٥.
(٢) ظ: السبعة في القراءات: ابن مجاهد، ٥٩٤.
(٣) حاشية الدسوقي: ٢/ ١٣٢.
(٤) م.ن.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٦٢٣.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٥- ٦٤١، شرح شذور الذهب: ١٣٦- ١٣٨.
(٧) ظ: م.ن.
(٨) الكهف: ٥.
(٩) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٥.
(١٠) شرح شذور الذهب: ٤٢٠.
(١١) الكهف: ٩٦.

والضمير الرابط هنا، هو ضمير المتنازع الأول. وقد مثل ابن هشام لذلك بقول الشاعر:

جَفوني ولم أجفُ الأخـــلاءَ، إنَّنـــــي لِغَيْـــــر جَمِيل خليلـــــــي مُهْمِـــــل

٣. إن ورد الضمير العائد مخبرا عنه، أي انه مبتدأ، يفسره خبره[٩٥]. كما في قوله تعالـــى: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾[2]، فالخبر هنا موضّح للضمير، مفسر له.

٤. ضمير الشأن أو القصة، و ضمير الشأن هو ما كان غائبا، متقدما جملة، مفسرة له. ويرد بعدة صور كالانفصال، والاتصال، والاستتـــار. كما في قولنا: هو زيدٌ قائمٌ، كان زيدٌ قائماً، انه زيداً قائمٌ[٣].

وهو من مواضع الربط المتأخر لفظا ورتبة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[4].

٥. أن يكون مجرورا بـ "رب"، ومفسره نكرة منصوبة، تعرب تمييزا[٥].

وهو بهذا يشابه ضمير "نعم، و بئس"، من حيث كـــون مفسرها تمييزا. ويجب في هذا الضمير ملازمة حالة الإفراد و التذكير، أياً كان المفسر بعده[٦].

ومنه قول الشاعر:

رُبَّهُ فِـتْيَـــةً دَعَوْتُ إلـــــــى مـــــا يـــورِثُ المجْـــدَ دَائِبـــــاً فأجابـــوا

وهو بهذا يخالف ضمير "نعم، وبئس"، والذي تجب مطابقته لمفسره إفرادا وتذكيرا.

وقد علل الباحثون دخول "رب" على الضمير هذا، مع كونها مختصة بدخول النكرات، بـان الضمير هنا شبيه بالنكرة ذلك ان ((إبهامه بسبب عدم تقدم مرجعه مع احتياجه إلى مـــا يفسـره ويبينه، جعله شبيها بالنكرة))[٧].

٦. أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له، كما في قولنا: ضربته زيداً.

ويشير ابن هشام في هذا الموضع لاختلاف النحاة فيه، ما بين مجوز له، ومانـــع. فقد قيل بمنع

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٦.
(٢) الانعام: ٢٩.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٦.
(٤) الاخلاص: ١.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٨.
(٦) ظ: م.ن.
(٧) النحو الوافي: عباس حسن، ١/ ٢٣٥.

سيبويه والكسائي له. فـــــي حين روي بإجازة الاخفش، و أبي كيسان. حيث قال الأخير بإجماع النحاة لذلك، وجعلوا منه قولهم: اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم. وجعله الكسائي من بـاب النعت له لا البدل[٩٦]. غير ان ابن هشام قد رد عليه، بان النحاة لا يرون بنعت الضمير[٢].

ومن شواهده أيضا قوله:

قـــــــدْ أصبحتْ بقرقـــري كوانِســا فلا تلُمـــــهُ أنْ ينـــــــامَ البائِســـــــا

فالضمير هنا عائد على متأخر لفظا و رتبة. و هو بدل مفسر له.

٧. الضمير المتصل بفاعل مقدم، مفسره مفعول مؤخر عائد عليه، كما في قولنا: ضرَبَ غلامُه زيداً[٣]، و منه أيضا:

جـــــزى رَبُّه عنـــــــي عَدِيَّ بن حاتـم جزَاء الكلابِ العاويـاتِ وقَـــد فعـــــل

وقد أشار ابن هشام، لاختلاف النحاة في هذا الموضع. فقد ذهب أكثر النحاة لشذوذ هذا التقديم. في حين رأى الاخفش، وابن جني جواز هذا، لكونه قد ورد على لسان العرب تقديم المفعول بـه على الفاعل مرة، وعليه والفعل مـــــرة أخرى[٤]. فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾[5] ، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ ﴾[6]. وعلـى هذا فلا ضرر في كون الضمير العائد مقدما على ما مفسره.

سادسا: روابط الجملة بما هي خبر عنه:

تتكون الجملة بأبسط أشكالها من مبتدأ وخبـــــر، والخبر يرد في الجملة بصورتين: المفرد، والجملة.

اما المفرد ، فلا يحتاج إلى رابط يربطه بالمبتدأ. واما الجملة ، فقد جاز مجيئها خبرا ((لتضمنهـا للحكم المطلوب من الخبر، كتضمن المفرد له))[7].

وفـي مجيئها خبرا حالتان؛ فان كانت نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج حينها لرابط يعود للمبتدأ، ويربطها به؛ وان لم تكن نفسه معنى، وجب وجود هذا الرابط ((وانما احتاجت إلى الضميـر، لان

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦٣٩.
(٢) ظ: م.ن.
(٣) ظ: م.ن.
(٤) ظ: م.ن: ٦٣٩، ٦٤٠، شرح شذور الذهب: ١٣٧.
(٥) البقرة: ١٢٤.
(٦) البقرة: ٨٧.
(٧) شرح الكافية: ١/ ٩١.

الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بد مـن رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هـــو الموضوع لمثل هذا الغرض، فمن ثم قيل في بعض الأخبار،... ان الظاهر قائم مقام الضمير))[٩٧]

وقد تطرق النحاة لروابط الجملة بما هي خبر عنه، غير ان ابن هشام قد فصلها، وزاد القول فيها، وكما يأتي[٢]:

١. الضمير: وهو الأصل في روابط الجملة. لـــذا كان الربط به مذكورا، كقولنا: زيدٌ أكرمتُه ، أو محذوفا، مرفوعا كان كقراءة السبعة الا ابن عامر[٣] لقولـــــه تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾[4]، أم منصوبا كقراءة ابن عامـــــر[5] لقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[6] ، والتقدير: وعده[7].

وقد قيل بحذف الضمير الرابط هنا، لكون المبتدأ يشمل كلمة "كل"، وفيها تنازع[8].

ولم يتفق النحاة على جواز هذا الحذف للضمير العائد لـ"كل". فقد أجمع نحاة البصـــرة على منع هذا الحذف. وجعل ابن عصفور، قراءة ابن عامر هذه شاذة لايعتد بها.

في حين روى عن الكسائي و الفراء، جواز هذا الحذف.

اما ابن الربيع، فكان رأيه بين هذا وذاك، حيث جعل مجيئه في الشعر، وبقلة منه في الكلام. ومنه قراءة ابن عامر تلك.[٩]

اما قول الشاعر:

قـــدْ أصبحـــــــت أُمُّ الخيارِ تدَّعـــــي عليَّ ذنبـــــاً كلُّهُ لـــــــــمْ أصنـــــــع

فـ"كل" مبتدأ، وجملة "لم أصنع" خبرها، والضمير الرابـــط هنـــا، منصوب على المـــفعولية، محذوف على قراءة ابن عامر، والتقدير: لم أصنعه.

---

(١) شرح الكافية: ١/ ٩١.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٤٧- ٦٥٢، الاصول في النحو: ١/ ٦٢، ٦٣، المقرب: ١٢٣- ١٢٥، المفصل:٢٤، شرح الكافية: ١/ ٩١، شرح ابن عقيل: ١/ ٢٠٢- ٢٠٤، شرح قطر الندى: ١١٥.
(٣) ظ: السبعة في القراءات: ٢٤٤.
(٤) المائدة: ٥٠.
(٥) ظ: السبعة في القراءات: ٦٢٥.
(٦) الحديد: ١٠.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٦٤٧، حاشية الدسوقي: ٢/ ١٤١.
(٨) ظ: م.ن.
(٩) ظ: مغني اللبيب: ٦٤٧.

ويؤكد ابن هشام ما سبق، بامتناع جعل "كل" مفعولا به، حيث يؤدي ذلك لضعف وفساد، معنى وصناعة؛ لكون "كل" المتصلة بالضمير لا تكون إلا توكيدا، أو مبتدأ. فاما جعلها توكيدا، فلا يجوز ،لكون ما قبلها نكرة، ولا يؤتى بها لتوكيد النكرة، بل المعرفة،كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾[٩٨] ، فهي إذن مبتدأ[٢].

وقد يكون هذا الضمير المحذوف مجرورا، كقولهم: السمن منوان بدرهم، والتقدير: منه.
ولم يغفل ابن هشام، عن ان وجود الضمير في الجملة،لا يلزمها أن تكون رابطة، حيث تطرق للمواضع التي يرد فيها الضمير، ولا يكون فيها رابطا[٣].

٢. الإشارة : وهي من روابط الجملة الواقعة خبرا لها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾[4] ، فالرابط في جملة الخبر، هو اسم الإشارة "أولئك".
ومما ذكره ابن هشام ويحتمل فيه هذا الربط،اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾[5] . غير ان من النحاة من خص المبتدأ بكونه موصوفا، وذلك لإشارة البعيد. اما الفارسي فقد جوّز مجيئه صفة، وتابعه على ذلك أبو البقاء[6].
وقد تم ردّ القول الأول بان المبتدأ لايرد موصوفا، أو موصولا. واما قول الفارسي وأبو البقاء، فقد ردّه الحوفي بان الصفة لا ترد أعرف من الموصوف[7].

٣. إعادة المبتدأ بلفظه، أو معناه: وهي من مواضع الربط. اما الأول فيكون في موضع التهويل والتفخيم، كقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ ۞ مَا الْقَارِعَةُ﴾[8] ، ومنه قوله:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّص الموتُ ذا الغِنى والفقيرا

---

(١) ال عمران: ١٥٤.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٤٧.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٦٤٨، ٦٤٩.
(٤) الاسراء: ٣٦.
(٥) الاعراف: ٢٦.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٦٤٩، ٦٥٠.
(٧) ظ: م.ن.
(٨) القارعة: ١، ٢.

واما الثـــــاني، فمنـــه قولـــنا: جـــاء زيـــدٌ أبـــو عمـــرو، في حال كون ابـــي عـــــــمرو، كنية لزيد.

ويشير ابن هشام، إلـى ان الاخفش قد قال بذلك، مستدلا عليه بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسَّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ إِنَّا لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾[٩٩]، فرابط الجملة عنده هو المصلحين[٢].

غير ان ابن هشام قد خالف الاخفش فيما ذهب إليه في الآية هذه. وأول مـــا خالفه به، ان "الذين" هنا ليست بمبتدأ، وانما هي في محل جر عطفا على "للذين يتقون". وان عُدَّت مبتدأ، فالرابط هنا هو عموم يشمل المبتدأ، وليس إعادة معنى المبتدأ. فالمصلحون هنا اعم من المذكورين[٣].

ويحتمل فيه أيضا الربط بضمير مقدر"منهم"، على ان تكون "مِن" هنـــــا بيانة لا تبعيضية، لان التقدير في هذه يكون: إن الذين يقيمون الصلاة منهم مصلحين و منهم غير مصلحين[٤].

٤. عموم يشمل المبتدأ: من روابط الجملة بما هي خبر عنه، ما يشمل بلفظه المبتدأ، كما في قولنا: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ. فالرجل رابط عام يشمل المبتدأ[٥]. وعلـــة عمومه هنا، راجعة لوجود "أل"، فهو بها يشابه رابط إعادة المبتدأ بلفظه، وذلك لان ((اللام لمـــا كانت للجنس و ان لم يـــكن على سبيل الاستغراق للقطـــع بـــان المتـــكلم لم يقصـــد مدح جميـــع من في العالم والـــجنس مشتمل على كل إفراده كان الرجل مشتملا علـــــى زيد وغيره فجرى اشتمالـــــه عليه مجرى الذكر اللفظي))[٦].

و اما قول الشاعر:

ألا ليـــــت شعـــــري هل إلى أم جحـــدر سبيلٌ، فأما الصبرُ عنها فلا صبـــــــــرا

فـــيرى ابن هشام ان الرابـط في البيت هـــذا، هو إعـــادة المبتدأ بلفظه، و لـــيس الرابـــط هو العموم، لكون المراد، نفي صبره عنها، لكونه لا صبر له عن شيء[٧].

---

(١) الاعراف: ١٧٠.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٥٠.
(٣) ظ: م.ن.
(٤) ظ: المنصف من الكلام: ٢/ ١٨٨، حاشية الدسوقي: ٢/ ١٤٤.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٦٥٠، ٦٥١.
(٦) حاشية الدسوقي: ٢/ ١٤٤.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٦٥١.

اما من ذهب لكون العموم هو الرابط، فدليله وقوعه بعد "لا" النافية، والتي تفيد بدخولها علـــى النكرة العموم.

ولعل هذا القول هو الأكثر قبولا من الأول، وذلك لان التقدير على هذا نفي الصبر عنها، لكونـــه لا صبر له من أي نوع[١٠٠].

٥. من روابط الجملة بما هي خبر عنه، العطف بالفاء السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منه، وبالعكس[٢]. ومن الأول قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[3]، من الثاني قول الشاعر:

وإنســـــانُ عينـــي يحسُـــرُ الماء تـــارةً فيبـــدُو، وتاراتٍ يَجُـــمُّ فيغـــــرَقُ

ثم يشير ابــن هشام إلى ان علة الربط بالفاء راجعة لكون ((الفاء نَزّلت الجملتين منزلـــة الجملة الواحـــــدة، ولهذا اكتفى فيها بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعين خبرا و المحل لذلك المجموع))[٤].

٧. العطف بالواو: حيث قيل بجواز الربط، من خلال جملتين إحداهما خاليـــة مـــن الضمير والأخرى مشتملة عليـــه، وكما هو الأمر في الربط بالفاء السببية كما في قولنا: زيدٌ قامت هند وأكرمها، بناءً على إن الواو للجمع فتصيّرهما بحكم الواحد. وكمـــا هم الحـــال في الفاء السببية[٥].

ان العطف بالواو قد قال به هشام وحده، وما ذهب إليه فيه ضعف ونظر. حيـــث رده ابن هشام لكون الواو ليست بحكم الفاء لكونها تعطف المفردات والجمل. والواو ليست كذلك، بدليـــل جواز: هذان قائمٌ وقاعدٌ، ولا يجوز: هذان يقوم و يقعد[٦] وذلك لان الـــــواو ((في المفردات

---

(١) ظ: مغني اللبيب: اشراف ومراجعة: د. اميل بديع يعقوب: ٢٠٥/٢، ٢٠٦.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٥١.
(٣) الحج: ٩٣.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٥٥٥.
(٥) ظ: م.ن: ٦٥١.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٦٥١.

تصيرهما بمنزلة المثنى في المعنى وان كان لا يمـــكن ذلك في اللفظ فلذا صح الإخبار وتصيـر الأسماء بمنزلة الجمع واما في الجمل فلا تكون لمطلق الجمع فلذا لم يصح الجمل))[١٠١].

٩. "أل" النائبة عن الضمير: حيث أوردها ابن هشام، باعتبارها من روابط الجملة، على من قـال بذلك، و هم نحاة الكوفة، وبعض نحاة البصرة، وجعلـــوا منه قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ۞ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾[2] بتقدير: هي مأواه[3].

واما من لم يجوز هذه النيابة، فراها بتقدير: هي المأوى له[4].

١٠. كون الجملة هي نفس المبتدأ في المعنـــى، حيث جعلها ابن هشام من روابط الجملة. كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[5].

سابعا: لزوم الفعل و تعديته:

تقسم الأفعال من حيث التعدي واللزوم إلى لازمة ومتعدية. اما الأولى، فهي ما ترفع فاعلا، فقط، ولا تتعدى للمفعول به إلا بواسطة. اما الثانية، فهي ما تتعدى لمفعول واحـــد، أو أكثر، بنفسها، فلا تحتاج لذلك إلى واسطة[6].

وقـــد بحث ابن هشام في هذه المسألة مشيرا إلى الأمور التي تجعل الفعل لازما، أو متعديا. وابتدأها بالأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا[7]:

١. إذا جاء على وزن (فَعُل)، فكل ما ورد على هذا الوزن لزم فاعله، دون أن يتعداه. وتلازم هذه الأفعال صاحبها، لكون هذا الوزن مقصورا على أفعال السجايا وما شابهها[8].

٢. ما كان على وزن (فَعَل، فَعِل). بشرط أن يكون الوصف فيها على وزن (فَعِيل) كما فـي: قَوِي - قَوِيٌّ، ذل- ذَلِيل[٩].

---

(١) حاشية الدسوقي: ٢/ ١٤٤.
(٢) النازعات: ٤٠، ٤١.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٦٥٢.
(٤) ظ: م.ن.
(٥) الاخلاص: ١.
(٦) ظ: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٤٥.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٤- ٦٧٧.
(٨) ظ: م.ن: ٦٧٤، النحو الوافي: ٢/ ١٤٨.
(٩) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٤.

ولا بد من الإشارة إلى إن أفعال هذه الأوزان من الأفعال التي ترد لازمة ومتعدية. كمـــــــا في: ضرب، قتل. لذلك فقد اشترط ابن هشام لمجيئها لازمة أن يكون الوصف منها على وزن (فعيل). إضافة لما وضعه من شروط أخرى للزومه. ومجيئها لازمة أكثر منها متعدية[١٠٢].

٣. ما كان على وزن (أفعل)، على أن يؤدي معنى الصيرورة والتحويل، كما فـــي قولنا: أحصد الزرع[٢]، و هو الآخر من الأفعال التي ترد لازمة و متعدية، كما في قولنا: اقشـــع الغيمُ، قَشعَتْهُ الريح[٣].

٤. إذا ورد الفعل على وزن (افْعَلَلّ)، كمـــا في اقشعرّ، اشمأز[٤]. ولا ترد أفعال هذا الـــوزن إلا لازمة[٥].

٥. اذا كان الفعل على وزن (افوَعَلّ)، كما في اكوَهَدّ، أي: ارتعد الفرخ.[٦]

٦. اذا كان الفعل على وزن (افعَنْلَلَ) ســـــواء أكانت لاماه أصليتان غير مزيدتان، أي لا تسقطان عند التصريف، كما في: احَرنْجَم.[٧]
أو كانت إحدى لاميه مزيدة، كما في قولنا: اقعَنَسَسَ الجمل[٨].

٧. اذا كان الفعل على وزن (افْعَنْلَى)، كمـــا في اسْتَلقَى المريض، احرَنْبَي لديك، و هو من الأفعال الملازمة، لما نص على ذلك سيبويه بقوله: ((ليس في الكلام افعنللته و لا افعلنتيه))[٩].
غير ان هذا الوزن قد جاء متعديا، في قوله:

قـــدْ جعـــلَ النُّعاسُ يغرندينـــــــــــي اطـــــردُهُ عنِّـــــــي و يسرندينـــــــــي

غير ان ابن هشام قد جعل هذين الفعلين من باب الشذوذ في تعديهما ولا ثالث لهما[١٠].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٤، أوزان الفعل ومعانيها: هاشم طه شلاش، ١٩٦، ١٩٨.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٤.
(٣) ظ: أوزان الفعل ومعانيها: ١٩٨، ١٩٩.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٤.
(٥) ظ: أوزان الفعل ومعانيها: ١٩٦.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٤.
(٧) ظ: م.ن.
(٨) حاشية الدسوقي: ٢/ ١٦٠.
(٩) الكتاب: ٤/ ٧٧، ظ: أوزان الفعل ومعانيها: ١٩٥.
(١٠) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٥.

٨. إذا كان على وزن (اسْتَفعَل)، وأفعال هذا الوزن ترد لازمـــــــة ومتعدية. لذلك فقـد اشترط ابن هشام لمجيئها لازمة أن تكون دالة على معنى التحول، تفريقا لهـــــا عن المتعدية. ومـــن اللازمة قولنا: استحجر الطين؛ وقولهم: ان البغاث بأرضنا يستنسر[١٠٣] .

٩. أن يـــــرد على وزن (انفَعَل)، وهـــــو من الأفعال التـــي تلازم حالة القصـــور[٢]، يقول سيـبويه: ((ليس في الكلام انفعلته))[٣]

١٠. إذا كان مطاوعا لمتعد إلى واحد، كما في: كَسَرته فانكَسر[٤].

ويعلل ابن هشام إيراده هذا الشرط رغم ذكره لـ (انفعل) السابقة، والتـي تدل على المـــــطاوعة، بقوله: ((فان قـــــــلت: قد مضى عدُّ " انفعل ". قلت: نعم، لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية، وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن " انفعل "، تقول: "ضاعفتُ الحسنـــــات فتضاعفت "، و" علّمتـ فتعلّم "))[٥].

وقد ردّ ابن هشام علـى ابن بري في زعمه ان الفعل ومـــطاوعه يتفقان أحـــيانا في التعدي لأثنين، كما في: استخبرته الخبـــر فأخبرني الخبر، وفـــي التعدي لواحد، كما في: استنصـــحته فنصحني، بأنه ليس من بـــاب الصواب، وأن ما ذكره هنا هو من قبيل الطلب والإجابة، وليس من قبيل المطاوعة[٦] .

ثم يتمم قوله هذا، من خلال تعريفه للمطاوعة بقوله: ((وإنمـــا حقيقة المطاوعة أن يدل أحد الفعلين على تأثير ويدل الأخر على قبول فاعله لذلك التأثير))[٧].

١١.الرباعي المزيد فيه بحرف واحد، كما في: تدحرج، اطمأن، اقشعر[٨]، وهذه الأفعال تـــلازم حالة القصور [٩].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٥، أوزان الفعل ومعانيها: ٢٠١، ٢٠٢، شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاستراباذي، ١/ ١١٠، ١١١.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٥، شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٠٨.
(٣) الكتاب: ٤/ ٧٧، ظ: أوزان الفعل ومعانيها، ١٩٣.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٥، شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ١٨٠.
(٥) مغني اللبيب: ٦٧٥.
(٦) ظ: م.ن: ٦٧٥، ٦٧٦.
(٧) م.ن: ٦٧٦.
(٨) ظ: م.ن.
(٩) ظ: أوزان الفعل ومعانيها، ١٩٣.

١٢. ويذكر ابن هشام أفعالا أخرى، وبأوزان مختلفة يكون الفعل معها قاصرا، بشرط ان تـــؤدي معاني معينة [١٠٤].

الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر:

قد يتعدى الفعل اللازم، فيتخذ له مفعولا به أو أكثر، ويكون ذلك بعدة أمور، بحثها ابن هشام في هذا الموضع وهي[٢]:

١. همزة (أفعل)، حيث يتعدى الفعل اللازم إذا ما زيد بالهمزة، كما في قولـــه تعالـــى: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾[3]. وتسمى هذه الهمزة، همزة النقل، لكونها تنـــقل الـــفعل من اللزوم إلى الـتعدي[4].

ويبين ابن هشـام ان النقـل بالـهمزة قـد اختـلف فيـه، أهـو قياسي أم سماعي . فقـــد قيل بكونـه سماعيـا، فـي حيـــن رأى آخـرون انـه قيـــاسي فـي التعديـة لمـفعول واحـــد فقط. غيـــر ان ابـن هشـــام قد خالف هـذا وذاك، حيـث يرى ان النـقل بالهمـزة قيـاسي في القاصـر فقط، وسماعي فـي غيـره. ثم يصـرح بعد ذاك بان هـذا هو مذهـب سيـبويـه[5].

٢. إذا ورد على وزن (فاعل)، بزيادة ألف المفاعلة، أو المشاركة، كما في: جالست زيدا[6]. وقـد يكون التعدي بهذا الوزن لمفعولين، كما في: نازعته الحديث [7].

٣. إذا ورد على وزن (استفعل)،على أن تفيد معنى الطلب، أو النسبة لشيء آخر. وقد اشترط ابـن هشام هذا الأمر تفريقا لها عن (استفعل) اللازمة. كما في: استقبحتُ الظلمَ [8].
و قد يتعدى الفعل ذا المفعول الواحد لمفعولين بهذا الوزن، كما في: استكتبته الكتاب[٩].

٤. تضعيف العين: حيث يعدى الفعل القاصر بتضعيف عينه، كما في فَرّح، كَرمّ. على ألا تـــكون عين الفعل همزة، لكونه لم يُسمع به[١٠].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٦، ٦٧٧، النحو الوافي: ٢/ ١٤٨، ١٤٩، أوزان الفعل ومعانيها: ١٩٨.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٨- ٦٨٣، شرح شافية ابن الحاجب: ٨٣- ١١٢.
(٣) الاحقاف: ٢٠.
(٤) ظ: حاشية الدسوقي: ٢/ ١٦٢.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٨.
(٦) ظ: م.ن.
(٧) ظ: أوزان الفعل ومعانيها: ٢٠٠.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٦٧٨.
(٩) ظ:م.ن.
(١٠) ظ: م.ن: ٦٧٩، المفصل: ٢٧٥، شرح التسهيل: ٢/ ٩٣، النحو الوافي: ٢/ ١٥٨.

ثم يرد ابن هشام على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، من ان تضعيف الفعل في قوله تعالى: ﴿ هُوَ الذِي يُسَيِّرُكُم ﴾[١٠٥] للمبالغة لا للتعدية، بدليل قولهم: سِرْت زيداً، و قول الشاعر:

فـــــلا تجـــزعنْ من سيرةٍ أنت سرتهـــا فـــــأوَّلُ راضٍ سنَّـــــــةً من يسيرهـــا

بقوله: ((وفيه نظر، لان "سِرْتُهُ" قليل، و"سَيّرته" كثير، بل قيل: انه لا يجوز"سرته". وانـــه في البيت على إسقاط الباء توسعا))[٢].

ثم يشير ابن هشام ان التعدية بتضعيف العين هـــو سماعي في القاصر، والمتعدي لواحد. ولـــم يسمع بتعديته لمفعولين. وهو بهذا يرد على الحريـــري حيث قال بجواز تعدية "عَلِم" المضـــعف لأكثر من مفعولين و لم يرو له بسماع، أو قياس[٣].

٥. التضمين: حيث يعدّى الفعل اللازم بالتضمين لمفعول أو أكثر، ويقصـــد ابن هشام بالتضمين: ((أن يُدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلك على ذلك أسماء الشرط والاستفهـام))[٤]. ومنـــه تعدي الفعل في قوله تعالى: ﴿سَفِهَ نَفْسَهُ ﴾[5]، لتضمنه معنى "خاف".

واما تعدية الفعل بالتضمين لثلاثة مفاعيل، فوارد في: أخْبَرَ، خَبّر، حَدّث، نَبّأ. لكونها قد تضمنت معنى: أعلم، أرى[6]. منه قوله تعالى: ﴿ أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ ... ﴾[7].

ومن هنا تتضح خصوصية ((التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل الى اكثر مـــن درجة))[8].

٦. إسقاط الجار توسعا: حيث يعدى الفعل اللازم بإسقاط حروف الجر[٩]، كما في قولـــه تعالى: ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾[10]، أي: عن أمره.

---

(١) يونس: ٢٢.
(٢) مغني اللبيب: ٦٧٩.
(٣) ظ: م.ن: ٦٨٠.
(٤) م.ن: ٦٨٧، ظ: ٨٩٧.
(٥) البقرة: ١٣٠.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٦٨١.
(٧) البقرة: ٣٣.
(٨) مغني اللبيب: ٦٨٠، ٦٨١.
(٩) ظ: م.ن: ٦٨١.
(١٠) الاعراف: ١٥٠.

ومن هذه التعدية أيضا قوله تعالى: ﴿ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ﴾[١٠٦]، أي: عليه.

وينقل ابن هشام ما ذهب إليه الزجاجي، من إن هذا من باب الظروف، غيـــر ان الفارسي قد رده بانه مختص بالمكان الذي يرصد فيه. فهو ليس بمبهم[٢].

ويشير ابن هشام إلى ان حذف الباء هــو سماعي، ولا يرد قياسيا إلا مع: أنّ، أنْ، وكي والتي أهملها النحاة، مع تجويزهم كونها مصدريـــــــــة في قولهم: جئت كي تكرمني، والتقدير: لكـي تكرمني. و اللام هو الجار الوحيد الذي يدخل "كي" بخلاف "أنّ، أن"[٣].

٧. ثم يتعرض ابن هشام لقول نحاة الكوفة، مـــن إن الفعل يتعدى بتغيير حركة العين، كمـــا في: كَسِيَ، فهو قاصر لكونه من باب "فَرِحَ"، على وزن (فَعِلَ). غير ان تحريك عين الفعـــل بالفتحة تؤديه متعديا، لصيرورته بمعنى: ستر، غطى[٤]، كما في قول الشاعر:

وأركـــــبُ فـــي الروع خيفانـــــــــة كســـــــــا وجهَهَـــــا سَعَفٌ منتشـــــرْ

وقد يكون الفعل هنا متعديا لمفعولين، ان كان بمعنى: أعطى كسوة، و هو الغالب كما في قولهـــم: كسوتُ زيداً جبةً[٥]

المبحث الثاني

كيفيـــــة الإعـــــراب

إن أول ما ينبغي للمعرب معرفته من الأحكام، هو فهم ما يعربه، مفردا كـان أم مركبا، يقول ابن هشام: ((وأول واجب على المعرب ان يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبا))[١٠٧].

---

(١) التوبة: ٥.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٦٨١.
(٣) ظ: م.ن، ٦٨١، ٦٨٢.
(٤) ظ: م.ن، ٦٨٣.
(٥) ظ: م.ن.

(١) مغني اللبيب: ٦٨٤.
(٢) الجمل:٢٦٠.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٦٨٤.
(٤) ظ: م.ن.
(٥) النساء: ١٢.

فمعرفة معنى الآية، أو الشاهد،أو العبارة الذي يراد تحليله وإعرابه، يكون دليلا لمعرفة وظائف الكلمات.

والإعراب هو تعيين وظائف الكلمات التي تتألف منها الجملة، وهذه الوظائف هي المعاني الصرفية، والنحوية. يقول الزجاجي: ((والإعراب انما دخل الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ما يعتور الأسماء من المعاني))[٢].

فاذا كانت الكلمة من المشتقات، عرفنا استعمالها نحويا. واذا كانت تعبر عن باب من أبواب النحو، كالمبتدأ والخبر، والفاعل، فتلك معان نحوية.

وقد ضرب ابن هشام لذلك عدة شواهد؛ حاول من خلالها تنبيه المعربين لهذا الأمر عند الإعراب. ومما ضربه ابن هشام لذلك مثلا، الوهم في إعراب "نعم"، في احد أبيات المفصل:

لا يُبعِدِ اللهُ التلبَّبَ وال غاراتِ إذ قال الخميس: نِعَمْ

اذ يشير ابن هشام، ان بعضهم قد أعرب "نعم" حرف جواب. وهذا الإعراب لا يوافق معنى البيت، اذ لا معنى لإعرابها حرف جواب، لعدم السؤال[٣]. وقد أعربها ابن هشام لمعرفته بلهجة كنانة، بنطق حرف الجواب، بكسر العين. وانما هي هنا بمعنى واحد الأنعام. وتعرب خبرا لمحذوف، أي هذه نعم، وذلك موضع الشاهد[٤].

فابن هشام يرى ان على المعرب ان يراعي العلاقة بين الوظيفة النحوية، ودلالة المفردة التي تشغلها، لان إهمال مثل هذا الأمر، قد يؤدي بالمعرب إلى الخطأ والوهم في الإعراب. وكما هو الحال في إعراب "كلالة" من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَوِ امْرَأَةٌ﴾[5] . فقد خطّأ ابن هشام مَنْ أعربها تمييزا، وجعله من باب النقض والتراجع، وذلك لامتناع تمييز الفاعل بعد حذفه، يقول: ((فان التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طَيِّ ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل: "ضُرب أخوك رجلا"))[١٠٨].

ثم يبين ان لها أكثر من وجه إعرابي، وذلك لاحتمالها أكثر من معنى، وتبعا له يكون إعرابها.

---

(١) مغني اللبيب: ٦٨٥.
(٢) ظ: م.ن: ٦٨٦.
(٣) اعراب القران: ١/ ٤٠٠، ظ: التبيان في اعراب القران: ١/ ١٧٠.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٦٨٦، التبيان في اعراب القران: ١/ ١٦٩، الجامع لاحكام القران: القرطبي، ٥/ ٧٧.
(٥) الجامع لاحكام القران: ٥/ ٧٦.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٦٨٦.
(٧) الانعام: ١٢٤.

فان كان المقصود من كلالة، الورثة الذين لا والد لهـــم فمـــا علا، ولا ولد لهم فما سفل، فتكون بتقدير مضاف، أي: ذا كلالة. وفي إعرابها وجهان:

أ. اما ان تكون حالا من ضمير "يورث" و "كان" هنا اما ناقصــة، فيكون "رجل" اسمها، والفعل خبرها؛ او تامة و "رجل" فاعلها، والفعل صفة.

ب. او تكون خبرا، والفعل هنا صفة[٢].

يقول النحاس: ((ان شئــت نصبــت كلالــة على انه خبر كان، وان شئت جعلت كان بمعنى وقع وجعلت يورث صفة لرجل و كلالة نصب على الحال كما يقول: يضرب قائما))[٣].

اما ان كان المقصود بالكلالة، الميت الذي لا والد له، ولا ولد، فله الوجه الإعرابي نفسه، على ان لا يكون بتقدير مضاف[٤].

واما من فسرها بالقرابة، لكونهم قد((أطافوا بالميت من جوانـــــبه وليسوا منه ولا هو مـــنهم وإحاطتهم به انهم كانوا ينتسبون معه))[٥].فيجعل ابن هشام إعرابـــها هنا مفعولا لأجـــله[٦].

مما سبق يتبين ان ابن هشام، قد جعل لهذه الآية عدة أوجه إعرابية، و تبعا لتعدد معـــاني هذه اللفظة في سياق استعمالها، فالكلمة المفردة لا يفهم معناها المراد منعزلة عن الاستعمال، وفـــي سياق الاستعمال يكشف المعرب وظيفتها في التركيب.

ومما اشترط ابن هشام في إعرابه صحة معناه، "حيث" من قولـه تعالـــــى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾[7] ، فهي عنده مفعول به، و يمنع إعرابها ظرف مكـان، لما يؤديه هذا الإعراب من انتقاص في المعنى. لذا فقد رد على مَنْ جعلها مفعولا فيه بقوله: ((ان المراد انـه تعـــــالى يعلم المكان المستحق للرسالة، لا إن علمه في المكان؛ فهو مفعول به، لا مفعول فيه))[١٠٩].

---

(١) مغني اللبيب: ٦٨٩، ظ: التبيان في اعراب القران، ١/ ٢٦٠.
(٢) مجمع البيان في تفسير القران: ٢/ ٣٦٠.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٦٨٩، التبيان في اعراب القران: ١/ ٢٦٠.
(٤) ال عمران: ٩٧.
(٥) مغني اللبيب: ٦٩٤، جامع البيان: ٤/ ١٨، ١٩، شرح قطر الندى: ٣٠٢، ٣٠٣.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٦٩٥، شرح شذور الذهب: ٤٤٠، شرح قطر الندى: ٣٠٢، ٣٠٣.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٦٩٥، شرح قطر الندى: ٣٠٢، ٣٠٣.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٦٩٥.
(٩) اعراب القران: ١/ ٣٥٣، ٣٥٤.
(١٠) الكتاب: ١/ ٢٥.

و مما يقوي ما ذهب إليه ابن هشام هنا ((دخول الجار عليها فكان الأصل الله اعلم بمواضع رسالاته ثم حذف الجار كما قال سبحانه اعلم بمن ضلّ عن سبيله))[٢].
فالإعراب على هذا الوجه، يحتم كون عامله فعلا، مقدرا، محذوفا، تدل عليه اعلم الموجودة[٣].

ومما استقبحه ابن هشام على المعربين، جَعْل "مَنْ" فاعلا للمصدر، في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾[4] . ذلك ان الإعراب على هذا الوجه، يؤدي إلى ضعف المعنى و فساده؛ إضافة لما يؤديه من خلل في النظام النحوي، يقول: ((و يردّه إن المعنى حينئذ: ولله على الناس ان يحج المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، و فيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لان الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ))[5].
لذا يبين ابن هشام ان الأرجح في "مَنْ"، و الاصوب إعرابها بدلا (بدل بعض من كل)[٦].
ثم يذكر ان في "مَنْ" عدة أقوال، فقد جعلها الكسائي مبتدأ، وخبرها محذوف، ان كانت موصولة، وقد يكون المحذوف جوابها ان كانت شرطية، ويكون التقدير في الوجهين: من استطاع فليحج[٧].
وعلى هذا يكون العموم في الآية قد خُصص، اما بالبدل أو الجملة[٨]. يقول النحاس: (((مَن) في موضع خفض على بدل البعض من الكل هذا قول أكثر النحويين وأجاز الكسائي ان تكون(من) في موضع رفع، و(استطاع) شرط والجواب محذوف أي من استطاع اليه سبيلا فعليه الحج))[٩]
ان إعراب ابن هشام لهذه الآية على هذا الوجه، هو مما جعله سيبويه من قبيل الكلام المستقيم الحسن، وذلك عند تقسيمه الكلام من حيث الاستقامة والإحالة خمسة أقسام، بقوله: ((فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب))[١٠] ، وقد مثل له بقوله: أتيتك أمس، سآتيك غدا. وعلى هذا يكون الكلام المستقيم الحسن، هو((توافق الاختيار بين عناصر "بناء الجملة"...وقد اتفق المثالان كذلك مع الوضع النحوي الذي تقرره البنية الأساسية بحيث وضع كل مكون وما يمثله من الأصوات المنطوقة في موضعه الصحيح، وهو موضع يسمح به نظام اللغة؛ ولذلك جاء هذان المثالان من الكلام المستقيم الحسن الذي لم تتصادم فيه قواعد الاختيار في الوظائف النحوية والمفردات بدلالتها الأولية))[١١٠]

---

(١) النحو والدلالة: ٦٤.
(٢) الاعلى: ٤، ٥.
(٣) الرحمن: ٦٤.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٦٩٣، التبيان في اعراب القران: ٢/ ٢٨٥، روح المعاني: ٣٠/ ١٠٤.
(٥) ظ: روح المعاني: ٣٠/ ١٠٤.
(٦) م.ن.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٦٩٣.

ومما اشترط ابن هشام في صحة إعرابه، توافق المعنى والوظيفة النحوية، إعراب "أحوى" من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى ۞ فَجَعَلَهُ غُثَاء أَحْوَى ﴾[2]. ففي إعرابها وجهان:

١. تعرب صفة، على ان يكون المراد بالاحوى، الأسود من شدة اليبس والجفاف.

٢. اما ان فسرت الاحوى، بالسواد من شدة الخضرة، كما في قوله تعالى: ﴿مُدْهَامَّتَانِ﴾[3]، فلا يمكن ان تعرب هنا صفة، حيث يوجب ابن هشام إعرابها حالا من المرعى[٤]. فيكون التقدير هنا: الذي اخرج المرعى حال كونه غضا شديد الخضرة فجعله غثاء[٥]. والحال هنا مؤخر عن صاحبه، و ان لم يكن نكرة، ذلك لان ((الفصل بالمعطوف بين الحال و صاحبها ليس فصلا بأجنبي لا سيما و هو حال يعاقب الأول من غير تراخ))[٦].

وانما تأخرت الحال هنا لتناسب الفاصلة القرآنية[٧]، و((للمبالغة في استعقاب حالة الجفاف حالة الرفيف))[٨].

ومما نبه عليه ابن هشام المعربين أيضا، إعراب الفعل في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾[9]، ماضيا، على قراءة ابن عامر وأبي بكر، بنون واحدة.

فقد اختلفت القراءات في هذه الآية الكريمة، حيث قرأها جمهور القرّاء "نُنْجي" بنونين، سكنت فيها الثانية.

في حين قرأها عاصم بنون واحدة، مع تشديد الجيم وتسكين الياء[١٠].

حيث رفض ابن هشام، إعراب الفعل على هذه القراءة، لكونه يجعله من الأفعال التي لم يُسَمّ فاعلها، وهذا يوجب رفع الاسم الذي يليه، لا نصبه كما هو الحال في الآية[١١].

ثم ردّ على من دلل بإعرابه هذا، بان الياء سكنت تخفيفا، كما في قول الشاعر:

هو الخليفَةُ فارْضَوا ما رضي لكمُ ... بالحق يصدع ما في قوله جنفُ

---

(٨) روح المعاني: ٣٠/ ١٠٤.
(٩) الانبياء: ٨٨.
(١٠) ظ: مغني اللبيب: ٨٧٨، الحجة في القراءات السبع: ٢٢٥.
(١١) ظ: مغني اللبيب: ٨٧٨.

وان الفاعل قد أقيم مقامه ضمير المصدر[١١١]، بقوله: ((قلنا: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وحده، لانه مبهم))[٢]

يقول العكبري: ((ننجي الجمهور على الجمع بين النونين وتخفيف الجيم ويقرأ بنون واحدة وتشديد الجيم وفيه ثلاثة أوجه احدها انه فعل ماض وسكن الياء إيثارا للتخفيف والقائم مقام الفاعل المصدر أي نجي النجاء وهو ضعيف من وجهين احدهما تسكين آخر الماضي والثاني إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح...))[٣]

اما حذف النون الثانية في الرسم القرآني، مع وجوب نطقها، فراجع لكونها ساكنة، و سكونها غير ظاهر على اللسان، لذا جاز حذفها، كما جاز حذف النون في "الا"[٤]. اما قراءة عاصم بنون واحدة هنا، فلكونه قد ((وجد المصاحف بنون واحدة و كان في قراءته إياه على ما عليه قراءة القراء إلحاق نون أخرى ليست في المصحف فظن ان ذلك زيادة ما ليس في المصحف و لم يعرف لحذفها وجه يصرفه اليه))[٥].

ولم يغفل ابن هشام الإشارة إلى وجوب التفريق بين نوني التثنية والجمع عند الإعراب. ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾[6] وجب الحكم على هذه النون بانها لجمع المذكر السالم، وذلك لعدة دلائل، أهمها: ورودها هنا مفتوحة، وهي علامة نون الجمع، بخلاف نون التثنية، فإنها ترد مكسورة. إضافة لذلك فان دلالة الآية السياقية، تشير لكونها جمعا، كمجيء ضمير الفصل "هم"، ولفظة "الأخيار"، فضلا عن مجيء "مِن" التبعيضية بعد "انهم" ، وهي لا ترد إلا مع الجمع، ومحال أن يكون الجمع من الاثنين.[7]

ومن أهم مابحث فيه ابن هشام في هذا الموضع، هو تنبيه المعربين عند الإعراب لتعدد المعاني الوظيفية لكل قسم من أقسام الكلام بتعدد التركيب الذي يكون فيه، حيث يختلف إعرابه باختلاف السياق الذي يرد فيه، بما يتضمنه من عناصر، وما تؤديه من وظائف. أي تتباين الوظائف النحوية التي يكتسبها بتباين السياق الذي يرد فيه[١١٢].

---

(١) ظ: الحجة في القراءات السبع: ٢٢٥.
(٢) مغني اللبيب: ٨٧٨.
(٣) التبيان في اعراب القران: ٢/ ١٣٦.
(٤) ظ: جامع البيان: ١٧/ ٢٢، الحجة في القراءات السبع: ٢٢٥.
(٥) جامع البيان: ١٧/ ٨٢.
(٦) ص: ٤٧.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٨٨٢، مجمع البيان: ٤/ ٤٨٠.
(١) ظ: مغني اللبيب: ٨٨٠.
(٢) ظ: م.ن.
(٣) ظ: م.ن.

ويضرب ابن هشام لهذا عدة أمثلة، منها ان كلا من الياء والكاف والهاء تتغير وظائفها النحوية، بتغير عناصر الجملة التي ترد فيها. ومن ثم تغير الحالة الإعرابية لكل منها. ففي قولنا: غلامي أكرمني، غلامك أكرمك، غلامه أكرمه، يرفض ابن هشام أن يكون لها الوجه الإعرابي ذاته في جميع الحالات، وذلك لانها تؤدي وظيفة المفعولية ان اتصلت بالأفعال، في حين تعرب مضافا إليه ان اتصلت بالأسماء[٢].

غير انه استثنى من الأول قولنا:أرأيتك زيدا ماصنع، و أبصرك زيدا، معللا ذلك بان الكاف هنا حرف خطاب[٣].

أما الثاني فيُستثنى منه نوعان ((نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: "ذلك،وتلك،وإياي،وإياك،وإياه" فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة، و نوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو " الضاربك والضاربه " على قول سيبويه، لانه لا يضاف الوصف الذي بـ "أل" إلى عار منها، ونحو قولهم " لا عهد لي بألأم قفا منه و لا أوضعه " بفتح العين، فالهاء في موضع نصب كالهاء في "ألضاربه" إلا ان ذلك مفعول، وهذا مشبه بالمفعول، لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعا، وليست مضافا إليها وإلا لخفض"أوضع"، بالكسرة،...))[٤].

ومما ضربه ابن هشام مثلا، لتغيّر إعرابه بتغير معناه النحوي، قولنا: ما أنت، ما شأنك. حيث يعربها ابن هشام مبتدأ وخبرا، والتقدير: أي شيء أنت، أي شيء شأنك. هذا ان لم ترد في السياق عناصرا أخرى. حيث تختلف الوظيفة النحوية لهما بمجيء مثل هذه العناصر، وذلك كإضافة "وزيدا" لهما، حيث تتغير الوظيفة النحوية لكل منهما، يقول سيبويه: ((ومن قال: ما أنت و زيدا، قال: ما شأن عبد الله و زيدا، كأنه قال: ما كان شأن عبد الله وزيدا، وحمله على كان لان كان تقع ههنا.

و الرفع أجود وأكثر في ما أنت وزيد، والجر في قولك: ما شأن عبد الله وزيدٍ، أحسن و أجود، كأنه قال: ما شأن عبدِ الله وشأن زيدٍ))[٥].

ويوضح ابن هشام إن كلا من "أنت"، و"ما"، تتغير وظيفتهما النحوية بتغير السياق و كالآتي:

---

(٤) م.ن.
(٥) الكتاب: ١/ ٣٠٩.

١. أنت: تتغير الوظيفة النحوية لها من الخبرية إلى الفاعلية، وذلك بتقدير فعل محذوف. فالأصل فيها: ما تصنع أنت وزيدا، أو ما تكون أنت وزيـــــد. وحذف الفعل هنـــا أدى لظهور الضمير، وانفصاله وارتفاعه، اما بالفاعلية او على انه اسم كان[١١٣].

٢. ما: حيث تتحول وظيفتها النحوية من الرفع على الابتداء إلى النصب على انها خبر كان، على تقدير: ما تكون، أو المفعولية بتقدير: ما تصنع[٢].

لقد أوضح ابن هشام هنا منهجا مهما لفهم الجملة و العبارة، وتبيين معنى مكونـــــــاتها، ثم معناها والمعنى هو الهدف الأهم من الكلام. و لو فهم المعرب ما قصده ابن هشام لسهل عـــــليه تحليل الجمل و فهم المقصود من المعنى، وهو غاية دارس العربية. ولما وجدنا طلبة العربية تكثر شكواهم من النحو وتوهم صعوبته بسبب تصورهم صعوبة الإعراب. لكن بفهم ما رسمه ابـــــن هشام و تطويره يصبح الصعب من النحو سهلا يسيرا، فيكون الدرس النحوي فهم العبارة وفهـــم معناها بمعرفة سياقها واستعمال مكوناتها، أو ما تتألف منه في مقامها وظرف مقالها. وهذا مـــا يوصلنا الى المنهج النحوي السليم الذي تشرق آفاقه بمعاني الكلام لا بعوامل النحو و ما تجره من تعقيد.

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٨٨٣، حاشية الدسوقي: ٢/ ٢٩٦.
(٢) ظ: م.ن.

المبحث الثالث

قواعده في أمور كلية وأثرها في المعنى النحوي

تناول ابن هشام في هذا الباب عددا مـــن الأحكام و الظواهر اللغوية التي خرج بعضها عن الأصـــول، وهـــي، وان خرجت عن هذه الأصول، غيـــر انها كثيرا ما ترد في العربية، نثرهـــا وشعرها. لذلك فقد بحثها ابن هشام في هذا الموضع، وأهمها[١١٤]:

أولا: قـد يجعل النحاة للشيء حكما ليس لـــه، اعتمادا على مشابهتـــه لآخر في معناه، أو لفظـه، أو كليهما.

١. اما مشابهته له معنى، فقد ذكر ابن هشام لذلك عدة صور، أهمها[٢]:

أ. دخول الباء في خبر "أنّ"، تشبيها لها بخبر ليس. وتتأتى هذه المشابهة عندما يكون عاملها فعلا منفيا، ذلك لانه ((لا يتأتى لها شبه بليس إلا عند ذلك وتوضيح ذلك انه لما كان العامل في أنّ فعلا منفيا فالنفي صيّر الكلام الذي من جملته خبرأنّ منفيا فشابه خبر ليس من حيث ان كلا منفي))[٣].

و قد مثل ابن هشام لذلك بقولـه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾[4] .

يقول الزمخشري موضحا ذلـــك: (((بقادر) محله الرفع؛ لانه خبر ان، يدل عليه قراءة عبد الله: قادر، وانما دخلت الباء لاشتمال النفي في أول الآية على أنّ وما في حيزها. وقـــال الزجاج: لـــو قلت: ما ظننت أنّ زيدا بقائم: جاز، كأنه قال: أليس الله بقادرٍ))[٥].

ومما اكتسب حكما لتضمنه معنى آخر، دخول الباء على الفاعـل، في قولـه تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[6] ، فالفعل "كفى"، من الأفعال المتعدية بنفسها، غيـــر ان تضمنه معنـــــــــى "اكتف"، جعـل تعديه بالباء[٧].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٨٨٤- ٩١٨.
(٢) ظ: م.ن: ٨٨٤- ٨٨٨.
(٣) حاشية الدسوقي: ٢/ ٢٩٧.
(٤) الاحقاف: ٣٣.
(٥) الكشاف: ٤/ ٣١٣.
(٦) الرعد: ٤٣.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ١٤٤، ٨٨٤، الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، ٤٧، ٤٨.

ب. ومما طرحه ابن هشام مثلا لهذه الصور، جواز حذف الخبرفي قولنا: إن زيداً قائمٌ وعمرٌو[١١٥]، وذلك لتضمن إن زيداً قائمٌ، معنى قولنا: زيدٌ قائمٌ؛ فكل منهما من الجمل الإخبارية، والتي تحتمل الصدق والكذب[٢].

ولذا لم يجز ذلك في قولنا: ليت زيداً قائمٌ وعمرٌو، لكونهما من الجمل الإنشائية التي لا يُحتمل الصدق والكذب فيها.[٣]

ج. ومما جاز فيه ما لغيره من حكم لتضمنه معناه، قولهم: غير قائم الزيدان، حيث جاز تركيبه على هذا النحو لتضمنه معنى ما قائمٌ الزيدان[٤]. ولذلك لم يجز ابن هشام مثل هذا التركيب ما لم يتضمن هذا المعنى، معللا ذلك ان المبتدأ اما ان يكون له خبر، أو مرفوع يغني عن الخبر، وغير في التركيب ليس واحدا منهما مالم يتضمن هذا المعنى[٥]. وقد مثل ابن هشام لذلك بقول الشاعر:

غَيرُ لاهٍ عداكَ فاطَّرح اللهـ وَ، ولا تَغترِرْ بِعارضِ سِلمِ

د. ورغم اشتراط النحاة وقوع الاستثناء المفرغ في غير الايجاب[٦]،غير انه ورد في الإيجاب في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾[7] . وقد علل ابن هشام جواز هذا التركيب، لتضمنه معنى قولنا: وانها لا تسهل إلا على الخاشعين، أي تأوّلها بمنفي[8].

هـ. وقد يعطى الشيء حكما ليس له، لتضمنه معنى آخر. ومسألة التضمين مسالة خلافية بين البصريين والكوفيين في استعمال حروف الجر، فالكوفيون يقولون بتبادل الحروف أو تعدد دلالتها في الاستعمال مع الأفعال. فالفعل "رضي" يستعمل معه الحرف "عن" ، لكنه جاء في قول الشاعر:

إذا رضيَتْ عليَّ بَنو قُشيرٍ لعمرُ اللهِ أعجَبني رضَاها

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٨٨٥.
(٢) ظ: الايضاح في علوم البلاغة: ١٠، ١٣- ١٥، حاشية الدسوقي: ٢/ ٢٩٧.
(٣) ظ: الايضاح في علوم البلاغة: ١٠، ٧٨، حاشية الدسوقي: ٢/ ٢٩٧.
(٤) ظ: مغني اللبيب: ٨٨٦.
(٥) ظ: م.ن.
(٦) ظ: شرح ابن عقيل: ٢/ ٢١٩، شرح شذور الذهب: ٢٤٦، شرح قطر الندى: ٢٤٢.
(٧) البقرة: ٤٥.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٨٨٦، الكشاف: ١/ ١٣٤.
(٩) الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٣٠، ٦٣١، مسالة (٨٧)، مغني اللبيب: ١٩١، شرح ابن عقيل: ٣/ ٨٧.

متعديا بحرف الجر"على"، والمؤول بحرف الجر "عنّي"، وذلك لتضمنه معنى: أقبل عليه بوجه ودّه[٩]. وقد اخذ ابن هشام بقول البصريين هنا.

وقد ذكر ابن هشام معنى التضمين وفائدته في موضع آخر من بابه هـذا ، يقـول: ((قد يُشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينا وفائدته: ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين))[١١٦].

وقد ضرب لذلك مثلا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾[2] ،وكذلك قوله: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[3] ،حيث تتضح ظاهرة التضمين هنا، يقول الزمخشري: ((وانما عدّي بعن، لتضمن عدا معنى نبا وعلا، في قولك: نبت عنه عينه وعلت عنه عينه: اذا اقتحمته ولم تعلّق به. فان قلت: أي في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعد عيناك، أو لا تعل عيناك عنهم؟ قلت الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم؟ ونحوه قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) أي لا تضموها إليها آكلين لها))[4].

ومما تتضح به فائدة التضمين، الفعل "يسّمّعون" من قوله تعالى: ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى﴾[5]، حيث ضُمّنت هنا معنى: لا يصغون ((.. وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص لا يسّمّعون بتشديد السين والميم من التسميع ... وينفي على القراءة الأخيرة ان يقع منهم استماع أو سماع قال مجاهد: كانوا يستمعون ولكن لا يسمعون وروي عن ابن عباس لا يسمعون إلى الملأ قال: هم لايسمعون ولا يتسمعون))[6].

ويتضح أثر هذا التضمين من خلال تغّير حكم الفعل، حيث تعدى بواسطة الحرف "الى"، بعدما كان متعديا بنفسه[٧]، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾[8] ، ((وعدّاه بالى حملا على المعنى))[9].

---

(١) مغني اللبيب: ٨٩٧.
(٢) الكهف: ٢٨.
(٣) النساء: ٢.
(٤) الكشاف: ٢/ ٧١٧، ظ: مغني اللبيب: ٨٩٧، ٨٩٨.
(٥) الصافات: ٨.
(٦) الجامع لاحكام القران: ١٥/ ٦٥.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٨.
(٨) ق: ٤٢.
(٩) التبيان في اعراب القران: ٢/ ٢٠٥.
(١٠) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٠- ٨٩٤.

٢. وقد يكتسب الشيء حكما ليس له، وذلك لكونه مشابها لآخر في اللفظ دون المعنى. وقد ضرب ابن هشام لذلك عدة أمثلة، أهمها[١٠]:

أ. زيادة "إنْ" بعد "ما" المصدرية الظرفية، وما الموصولة، وذلك لكونها تشابه "ما" النافية، والتي ترد معها "إنْ"[١١٧]. وقد مثل ابن هشام لذلك بقول الشاعر:

ورَجِّ الفَتى لِلخيرِ ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيراً لا يَزالُ يَزيدُ

في حين مثل للثاني بقوله:

يُرجِّي المرءُ ما إنْ لا يَراهُ وتَعرِضُ دون أدناهُ الخطُوبُ

ب. دخول لام الابتداء على "ما" النافية، وذلك لمشابهتها "ما" الموصولة لفظا[٢]، وقد ضرب ابن هشام له مثلا قول الشاعر:

لَما أغفَلتُ شكرَكَ فاصْطنِعْني فكيْف ومِنْ عطائك جُلُّ مالِي؟

وذلك حملا على دخول اللام "ما" الموصولة الواقعة مبتدأ، كما في قولنا: لَمَا تصنعه حَسَنٌ. حيث تزاد اللام مع المبتدأ توكيدا[3]. كما في قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[4] . ومن دخولها على "ما" الموصولة، قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾[5] ، على من جعلها هنا موصولة [٦]، يقول الزمخشري: ((و"ما" يحتمل ان تكون المتضمنة لمعنى الشرط ،...وان تكون موصولة بمعنى: للذي اتيتكموه لتؤمنن به))[٧].

ج. ومما أورده ابن هشام بهذا الشأن، توكيد المضارع بالنون بعد "لا" النافية، لمشابهته "لا" الناهية[٨]. وقد ضرب لذلك مثلا قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[9] ، يقول الزمخشري موضحا هذا الأمر: ((... فان قلت: كيف جاز ان تدخل النون المؤكدة في

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٠.
(٢) ظ: م.ن: ٨٩١.
(٣) ظ: م.ن: ٣٠٠، ٣٠١.
(٤) الحشر: ١٣.
(٥) ال عمران: ٨١.
(٦) ظ: مغني اللبيب: ٨٩١.
(٧) الكشاف: ١/ ٣٧٩.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٨٩١.
(٩) الانفال: ٢٥.
(١٠) الكشاف: ٢/ ٢١٢.

جواب الأمر؟ قلت: لان فيه معنى النهي، إذا قلت: أنــزل عــن الدابة لا تطرحك، فلذلك جـــاز لاتطرحنّك ولا تصيبنّ ولا يحطمنّكم))[10].

د. ويتضح هذا الأمر أيضا ، في بناء باب "حَذام" على الكســر في لغة الحجاز، وذلك لمشابهتها دَرَاك، نَزَال[١١٨]، على ان تكون كل منهما هنا اسما، لا صيغة أمــر[٢]، والتي تقاس أيضا على هذا الوزن، للدلالة على الأمر، نحو: قَتَال، ضَرَاب، نزال[٣].

واما مشابهة هذا الباب دَرَاك ، ونَزَال، فمن عدة أوجــه: الوزن، والعدل، والتأنيث، والتعريف[٤].

ومن شواهد ابن هشام في هذا الباب، قول الشاعر:

ياليْــت حظِّـــي مـــنْ جــداكَ الصَّافي والفضْـــــــلِ أنْ تترُكنـــي كفـــافِ

حيث وردت "كفاف" هنا مكسورة، رغم كونها حالا، فالأصل فيها "كفافا"[٥].

هـ. ومما أورده ابــن هشــام مثلا لهذه الظاهرة، بناء "حاشا" في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلّهِ﴾[6] ، وذلك حملا على مشابهتها "حاشا" الحرفية[7].

ويسميها ابن هشام "التنزيهيــة"، وهــي عنده اسم مرادف للبراءة، ودليله في ذلك دخول التنوين عليها، على من قرأها "حاشاً"، كما يقــال: براءةً لله من كذا[8]، وانما ترك التنوين هنا لمشابهتها حاشا الحرفية[9].

وهو بذلك ينفي حرفيتها، أو فعليتها. ودليلــه علـــى الأول كونها تــرد حرفا، وتكون جارة في الاستثناء فقط ؛ إضافة لذلك تنوينها على قراءة أبي السمـــأل[10]، والاهم دخولهـــا علـــى الحرف، والحرف لا يدخل على حرف[١١].

واما حجته في نفي فعليتها، هو عدم ورود اسم منصوب يليها[١٢].

---

(١) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٢.
(٢) ظ: حاشية الدسوقي: ٢/ ٣٠١.
(٣) ظ: شرح ابن عقيل: ٤/ ٣٤.
(٤) ظ: م.ن: ٤/ ٩٣، شرح شذور الذهب: ٩٤، ٩٥، شرح قطر الندى: ١٣.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٢.
(٦) يوسف: ٣١.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٣.
(٨) ظ: الكشاف: ٢/ ٤٦٥، مغني اللبيب: ٨٩٣.
(٩) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٣.
(١٠) ظ: الكشاف: ٢/ ٤٦٥.
(١١) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٣.
(١٢) ظ: م.ن.
(١٣) ظ: م.ن: ٨٩٤.

ثانيا: ومن الظواهر التي بحثهـــا ابن هشام في هذا الباب، اكتساب الشيء حكم ما يجاوره، وهو مايعرف بالمجاورة. وأشهر ماضرب لذلـــك قولهم: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ، بالجر، والأصل فيها الرفع لكونها نعتا لمرفوع، غير انها خفضـت هنـا لمجاورتها مـجرورا[١٣]. وعلـــى هذا فالمجاورة، هي ان ((يناسبوا بين المتجاورين في اللفظ، وان كـان المعنى على خـلاف ذلك، وعلى هذا الوجه ففي "خَرب" ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة))[١١٩]

وقد جعلها ابن هشام النوع الثالث من أنواع الجر، وان كان الجر بها شاذا[٢].

ثم بيّن ان مجيئه في الكلام يكون مع النعت، والتوكيد، وقيل بوروده مع عطف النسق[٣].

فاما النعت، فكما ورد في المثال السابق. واما التوكيد، فمثاله قول الشاعر:

يا صـاح بلِّغْ ذوي الزَّوجـاتِ كُلِّهِـــمُ أن ليْس وصـــلٌ إذا انحلّتْ عُـرا الذنبِ

حيث جرّت كلهم، لمجاورتها مجرورا، وكان حقها ان تنصب لكونها توكيدا للمفعول[٤].

أمـا ما قيل مـــن وقوعه في عطف النسق، فلم يكن محط اتفاق، حيث ذهب المحققون إلى ((ان الخفض على الجوار لا يحسـن فيه المعطوف؛ لان حـرف العطف حاجز بين الاسمين ومبطـل المجاورة، نعم لا يمتنع بالقياس الخفض على الجوار في عطف البيان؛ لانـه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغـي امتناعه في البدل؛ لانه في التقديـر من جملـة أخرى؛ فهو محجوز تقديرا))[٥].

في حين ذهب لـــذلك من قـــال بجر "و حورٍ عينٍ"[٦]، من قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۞ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۞ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۞ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۞ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۞ وَحُورٍ عِينٍ ﴾[7]، بعد ان كـــان الأصل فيها هو الرفع، لكونهـا معطوفة على

---

(١) شرح قطر الندى: ٢٨١.
(٢) ظ: شرح شذور الذهب: ٣٣٠.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٥، شرح شذور الذهب: ٣٣٠.
(٤) ظ: م.ن، شرح شذور الذهب: ٣٣١.
(٥) شرح شذور الذهب: ٣٣٢.
(٦) ظ: الحجة في القراءات السبع: ٣٤٠.
(٧) الواقعة: ١٧- ٢٢.
(٨) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٥، التبيان في اعراب القران: ٢/ ٢٥٤.

مرفوع؛ على ان يكون هذا المرفـــــوع هو "ولدان مخلدون"، أما العطـــف على" ولدان مخلدون" يؤدي لكون المعنى ان الولدان يطوفون عليهم في الحور، والحور لا يطاف بهن[٨].

و هذا ما ذهب إليه الفراء (ت ٢٠٧هـ) أيضا بقولـــه: ((خفضها أصحـــاب عبد الله وهو وجه العربية، وان كان أكثر القراء على الرفع؛ لانهم هابوا ان يجعلوا الحور يطاف بهن، فرفعوا على قولك: ولهـم حور عين، أو عندهـم حور عين. والخفض على ان تتبع آخر الكلام بأوله، وان لم يحسن في آخره ما حسن في أوله، أنشدني بعض العرب:

إذا مـــا الغـــانيـــات بَرَزْنَ يومـــاً وزجّجـــــنَ الحوَاجـــب والعيُونـــا

فالعين لا تزجج انما تكحل،فردها على الحواجب؛ لان المعنى يعرف))[١٢٠]

ان ظاهرة الخفض على الجوار لم تكن أصلا محط اتفاق جميع النحاة. فقد أنكرها السيرافي، و ابن جني وحملوها على تأويل آخر. يقول ابن جني ((فمما جاز خلاف الإجماع فيه منذ بُدِئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقـت ما رايته أنا في قولهم هذا جُحـــر ضَبّ خَربٍ فهذا يتناولـــه آخر عن أول و تالٍ عن ماضٍ على انه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفـــون عنه وانه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجـوز رد غيره إليه واما أنـــا فعندي ان في القران مثل هذا الموضع نيّفا على ألف موضع وذلك لانه علـــى حذف المضاف لا غير فإذا حملته على هذا الذي هو حشـــو الكلام من القران والشعر ساغ وسَلس وساغ وقُبل))[٢].

حيث يفسر ابن جنـــي هذه الظاهرة بتأويل آخر، وذلك حملا لها على الإضافة يقول: ((وتلخيص هذا ان أصله هذا جُحْر ضَبٍّ خَربٍ جُحْرُه فيجرى خرب وصفا علـــى ضب وان كان في الحقيقة للجحر... فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء و أقيمت الهاء مقامه فارتفعت لان المضاف المحذوف كان مرفوعا فلما ارتفعت استتر الضير المرفوع في نفس خرب فجرى وصفا على ضب وان كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما أرينا))[٣].

ولم يتفق ابن هشام مع ما ذهب إليه ابن جني، معللا ذلك بقوله: ((ويلزمهمـــا استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وان أُمِن اللبس))[٤].

---

(١) معاني القران: الفرّاء، ٣/ ١٢٣.
(٢) الخصائص: ١/ ١٩١، ظ: مغني اللبيب: ٨٩٦.
(٣) م.ن.
(٤) مغني اللبيب: ٨٩٦.
(٥) الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٩٢، مسألة (١٣).

اما ابن الانباري (ت ٥٧٧ هـ) فقد اتفق مع ابن جني في إنكار هذه الظاهرة؛ غير انه اختلف معه في تأويلها، يقول ردا على البصريين الذين احتجوا على إعمال الأول في التنازع وكونه اولى في العمل لقربه منه، ومجاورته: ((والذي يدل على ان للقرب أثرا انه قد حملهم القرب و الجوار حتى قالوا: "جُحْرُ ضَبٍّ خَربٍ" فاجروا خربٍ على ضبٍ، وهو في الحقيقة صفة للجحر؛ لان الضب لا يوصف بالخراب؛ فهاهنا أولى))[٥].

والحق غير هذا و ذاك، ذلك ان ظاهرة المجاورة موجودة في العربية، وهي وان قلّت وندرت، غير انه لايمكن إنكارها، وتأويلها على شيء آخر؛ حيث وردت في القران والشعر والنثر. ولعل من قرأ قوله تعالى: ﴿سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا﴾[١٢١]، بتنوين سلاسل، كان اعتمادا على هذه الظاهرة[٢]، حيث جاز صرفها هنا للتناسب مع ما بعده[٣] ((و نوّنه قوم أخرجوه على الأصل وقرّب ذلك عندهم شيئان احدهما إتباعه ما بعده والثاني انهم وجدوا في الشعر مثل ذلك منونا في الفواصل))[٤].

ثالثا: ومن الظواهر التي بحثها ابن هشام، وبيّن أثرها في الكلام، اتساع النحاة في استعمال الظرف والجار والمجرور في الكلام، وهو ما لايكون مع غيرهما[٥].
وقد أورد لذلك عدة صور منها:

تجويزهم الفصل بهما، بين الفعل الناقص ومعموله، كما في قولنا: ما كان عندك زيدٌ جالساً[٦].

ومن صور الاتساع التي أوردها أيضا، تجويزهم الفصل بهما، بين أفعل التعجب والمتعجب منه، رغم اشتراطهم عدم الفصل بينهما، غير انهم أجازوا ذلك عند مجيء الظرف والجار والمجرور معمولين لفعل التعجب[٧].

---

(١) الانسان: ٤.
(٢) ظ: الحجة في القراءات السبع: ٣٥٨.
(٣) ظ: مغني اللبيب: ٨٩٧.
(٤) التبيان في اعراب القران: ٢/ ٢٧٥، ٢٧٦.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٩٠٩.
(٦) ظ: م.ن.
(٧) ظ: م.ن.
(٨) ظ: م.ن، شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٠١.
(٩) ظ: مغني اللبيب: ٩٠٩.

وقد استند النحاة في هذا لعدة أقوال وردت عن العرب، نثرا وشعرا. من ذلك قولهم: ما أحسن في الهيجاء لقاءَها، ومقولة الإمام علي (عليه السلام) لعمار بن ياسر بعد استشهاده: أعْزِزْ عَلَيّ أبا اليقظان أن أراك صريعا مُجَدّلا[٨].

ومن صور الاتساع أيضا، دخولهما بين حرف الاستفهام، والقول الجاري مجرى الظن[٩]، وقد مثل ابن هشام لذلك بقول الشاعر:

أبعدَ بعدٍ تقول الدَّارَ جامعة شملِي بهم أم تَقُول البعد محتُوما

مع ان الفصل بينهما ليس من خواصهما، وإنما جيء به هنا من قبيل الاتساع[١٢٢].

وما إجازة النحاة الفصل بين الجار والمضاف ومجرورهما ، إلا صورة من صور هذه الظاهرة، كما في قولهم: اشتريته بو الله درهمٍ، وهذا غلام والله زيد [٢]. وهو مذهب نحاة البصرة، حيث أجازوا الفصل بين المتضايفين بهما فقط. في حين جوّز الكوفيون الفصل بينهما مطلقا[٣]. غير ان نحاة البصرة قد ردّوا مثل هذا التجويز، وحجتهم في ذلك ان المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، ولا يمكن الفصل بينهما إلا مع الجار والمجرور، والمضاف[٤].

وقد وردت صور هذه الظاهرة في القران الكريم؛ فمن ذلك تقدّم الجار والمجرور على اسم "إن" مع بقاء عملها[٥]،في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾[6] ، في حين يبطل عملها إن تقدّم اسمها غيرهما[7].

رغم ما للغة من ضوابط وأحكام، يعد الخروج عليها أمرا غير مسموح به، غير إن ابن هشام قد أورد عددا من الظواهر التي جاوزت حدود هذه الأحكام؛ وذلك لعدة مقتضيات، منها تضمن الكلمة معنى آخر، ومن ثم تغير حكمها النحوي. أو يكون الأمر راجعا لمناسبتها مع ما يجاورها، أو من باب الاتساع. وفي هذا وذاك تفصح اللغة عمّا تمتاز به من سعة وطواعيّة، تبتعد بها عن التقيّد والجمود.

---

(١) ظ: حاشية الدسوقي، ٢/ ٣١٤.
(٢) ظ: مغني اللبيب: ٩١٠.
(٣) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٢٧، مسألة (٦٠).
(٤) ظ: م.ن: ٤٣١.
(٥) ظ: مغني اللبيب: ٩١٠.
(٦) ال عمران: ١٣.
(٧) ظ: مغني اللبيب: ٩١٠.

الخاتمة

الخاتمـــة

من خلال رحلتي مع موضوع هذا البحث، تبينت لي عدة أمور، أهمها:

ان ابـــن هشـــــام من أوائل النحاة الذين بحثوا في المعنى، وأولـوه أهمية كبيرة في دراستهم، فنراه قد شغل حيزا كبيرا، في دراسته هذه.

فقد تناول الجملة بالبحـــث والتفصيل، وهو بدراسته هذه قد تفرد عمن سبقه من النحاة في كونه قد افرد لها قسما مستقلا، بحثها فيه من عدة جوانب وأساليب، كان المعنى فيها هو سيد الموقف.
فمما تفرد به ابن هشام في بحثـــه عن الجملة، كونه قد صنفها عدة أصناف، اعتمادا في ذلك على عدة أسس:

١. **صدر الجملة:** حيث جعلها ثلاثة أصنـــــاف: اسمية، فعلية، ظرفية. و هو بهذا قد أضاف قسما ثالثا لقسمي الجملة عند من سبقه من النحاة.
وهو في الوقت نفسه قد رفض الجملة الشرطيـــــة على انها قسم رابع للجملة، لإمكانية رجوعها للجملة الفعلية.
ورغم اهتمام ابن هشام بالمعنى، واعتماده في دراستـــه، غير انه هنا اعتمد صدر الجملة أساسا للتقسيم، وكان الأولى ان يعتمد دلالة الجملة ومعناها، طلبا للدقة و الصواب.

٢. **القصر والطول:** فكانت الجملة الصغرى والكبرى. وقد عنى بها ذات المسند إليه الواحد، أو أكثر.

٣. **قدرتها على ان تحل محل وظيفة نحوية:** وهو بهذا يعد مـــن السبـــــاقين في تناول المعاني الوظيفية النحوية. فهو من أوائل النحاة الذين صنفوا الجمل من حيث قابلية كل منها ان تحل محل وظيفة نحوية كالفاعلية والمفعولية؛ فكانت الجمل التي لامحل لها من الإعـــــراب، والتـي لها محل .

ولـم يقف اهتمام ابن هشام بالجملة على تصنيفها، وأسس هذا التصنيـف، وانمـا كان لـه أسـلوب آخر في دراستها، وذلك من خلال ما طرحه من أحكام تختـص بأجـزاء الجمـلة، ومكوناتهـا؛ كمواضـع الاتفـاق والاختـلاف بـين هـذه الأركـان. ودراسـته هنـا تقـوم علـى تحليـل أجزاء الجملة، وفـهم هذه الأجزاء، ومـا تؤديه من معنى في سياق استعمالها. ذلـك ان فهـم المعنى هي غاية الدرس النحوي عنده.

ومثلمـا افرد ابن هشام في بحثه مجالا للجملة، فقد افرد لشبه الجملة بحثـا مستقلا، من خـلال دراسة أحكام التعليق و المتعلقات، مبينا أهمية التعليق في تمام المعنى و إفادته.

من خلال تتبع جهود ابن هشام في دراسة الجملة، نجده قد اتبع منهجا متطـورا في معالجـة الجملة؛ أي انه لم يجار من سبقه من النحاة في دراستهم التقليدية للجملة، وانمـا كـان له أسلوب مستقل عنهم.

ولعـل استقلالية ابن هشام تتضح أيضا من خلال طرحه لآراء غيره من النحاة، ومسائـل الخـلاف بينهم، مناقشا ومرجحا، وقد يكون له بين هذا وذاك رأي مستقل.

ولكـون ابـن هشام قد اهتم بالمعنى، فقد أولى السياق والنظـم أهميـة كبيرة في دراسـته هذه، فهي أساس البحث عنده؛ لكونه قد أدرك ان فهم المعنى لا يـكون إلا مـن خـلال فهـم السيـاق بمستوياته الثلاثة. و قد بين ابن هشام هذا الأمر بعدة صور؛ فهـو يشتـرط لصحة الصنـاعة و استقامتها نحويا، صحة المعنى. فنراه في عدة مواضع يجعل لإعـراب مفـردة مـا عدة حالات إعرابية وتبعـا لتعدد المعاني التي تحتملها. لذلك نراه قد أوجـب عنـد الإعراب مراعاة صحة العلاقة بين الوظيفة النحوية وبيـن دلالة المفـردة التي تشغلها من جهة، وصحـة العلاقـة بيـن دلالـة المفردات التي تشغل هذه الوظائف من جهة أخرى. وهـو ما حاول ان يبينه في شـواهده القرآنية التي ضربها مثلا لذلك، فنراه يرجح إعراب ما من بين عـدة أوجـه إعرابيـة، لموافقته هذيـن الشرطين.

ومن صـور اهتمامه بالسياق أيضا، بحثه ظاهرة تعـدد المعاني الوظيفيـة لأقسام الكلم بتعدد التركيب الذي يرد فيه هذا اللفظ. فقد بحث ذلك في عدة مواضـع في كتابه، غير ان أهمها ما قدمه في بابه الأول، عند بحثه في الأدوات مبينا تعدد وظائفها، واستعمالاتهـا، ومعانيهـا، بتعدد السياق الذي ترد فيه. لذلك فقد جعل ابن هشام دراسة الأدوات هي دراسة التركيـب الذي ترد فيه؛ وهـو ما حاول ايضاحه من خلال شواهده القرآنية والشعرية.

ولكـون ابن هشام قد اهتم بالسياق والتركيب، نراه قد بحث في المعانـــي الوظيفية لمستويات اللغة الثلاثة: الصوتية، والصرفية، والنحويــة. حيث أولاها عناية في درســـه هذا، ذلك لأنه يرى ان الوصول للمعنى الدلالي العام للجملة لا يكون إلا بفهم هذه المعاني. لذلك فقد ضـــم كتابـــه هذا إضافة للدرس النحوي، جهدا طيبا في مجال الدراسات الصرفية.

مصادر البحث ومراجعه

مصادر البحث ومراجعه

- القران الكريم.
- ابن الطراوة وأثره في النحو: محمد إبراهيم البنا، تونس، ١٩٨٠م.
- ابن هشام الأنصاري حياته ومنهجه النحوي: د.عصام نور الدين، ط١، الشركة العالمية للكتاب- بيروت، (د.ت).
- اثر النحاة في البحث البلاغي: د.عبد القادر حسين، دار نهضة مصر- القاهرة، ١٩٧٥م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، ط٢، لجنة التأليف والترجمة- القاهرة، ١٩٣٧م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: د. عبد السلام محمد هارون، ط٢، مكتبة الخانجي- مصر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- أسرار العربية: كمال الدين ابو البركات ابن محمد بن ابي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- الأصول: دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مصر، دار الشؤون الثقافية - بغداد، ١٩٨٨م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- الإعراب: احمد حاطوم، ط٢، شركة المطبوعات - بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

◆ إعراب الجمل وأشبـــاه الجمل: د. فخر الدين قباوة، ط٥، دار القلم العربي – حلب،١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

◆ الإعــراب عن قواعد الإعراب: أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام المصري الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيـــق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، ط١، دار الفكر - مكة المكرمة، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

◆ إعراب القران: أبو جعفـر احمد بن محمد بن إسماعيــل النحـاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني - بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

◆ إعـراب القران الكريم من مغنـي اللبيب: أيمن عبد الرزاق الشوا، ط١، دار ابن كثير - دمشق - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

◆ إعراب القـران الكريم وبيانه: محي الدين درويش، ط٤، اليمامة للطباعة - دمشق، بيروت، دار ابن كثير - دمشق، بيروت، ١٩٩٤م.

◆ الاقتراح في علم النحــو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط١،جروس برس -طرابلس، ١٩٨٨م.

◆ أقسام الكلام العربـــي من حيث الشكـل والوظيفة: د. فاضل مصطفى السـاقي، مكتبـة الخـانجي -القاهرة، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

◆ الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي، ط١،منشورات الشريف الرضي، ط١، (د.ت).

◆ الأمثـال: أبـو فيد مـؤرج بـن عمـر السدوسـي (ت ١٩٥هـ)، تحقيـق: د. رمضـان عبـد التـواب، الهيئة المصرية، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

◆ الإنصاف في مسائل الخـلاف بين النحويين البصـريين والكوفييـــن: كمـال الدين ابـو البركـات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري، النحوي (ت ٥٧٧هـ)، ط٤، دار احياء التراث العربي - مصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

◆ أوزان الفعل ومعانيها: هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب - النجف الاشرف، ١٩٧١م.

- أوضـح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمـــد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري، المصري (ت ٧٦١هـ)، ط٦، دار الندوة الجديدة - بيروت، ١٩٨٠م.

- الإيضاح في شرح المفصـل: أبو عمـــرو عثمـــان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٨٢م.

- الايضاح في علل النحو: ابو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك،ط٢، مطبعة امير - قم،١٣٦٣هـ.

- الايضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) مختصر المفتاح تلخيص المفتاح، جلال الدين ابو عبد الله محمد قاضي القضاة سعد الدين ابو عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩هـ)، ط ٢، الشركة العالمية للكتاب – دار احياء الكتاب العالمي، الدارالافريقية العربية(د.ت).

- البحث النحوي عند الأصوليين: د. مصطفى جمال الدين، دار الرشيد - العراق، ١٩٨٠م.

- البـرهان في علـــوم القران: محمـــد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - بيروت، ١٣٩١هـ.

- البرهان في وجوه البيان: أبو الحسيـــن إسحاق بن إبراهيـــم بن سليمـــان بن وهب الكاتب، تحقيق: د. احمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، مطبعة العاني - بغداد، ١٩٦٧م.

- بناء الجملـة العربية: د. محمـــد حماسة عبـــد اللطيف، ط١، دار الشروق - القاهرة، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

- التبيـان في إعراب القران: أبو البقـاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله بن أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، إحياء الكتب العربيـــــــة،(د.ت).

- التبيان في تفسير القران: أبو جعفر محمـد بن الحسن بـــن علي الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: احمد حبيب قصير العاملي، ط١، مكتبة الإعلام الإسلامي - قم، ١٤٠٩هـ.

- تجديد النحو: د. شوقي ضيف، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٢م.

- التذكرة في علم النحو: محمد كريم خان الكرماني، ط١، مطبعة السعادة - كرمان، ١٣٩١هـ.

- التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- تهذيب النحو: د. عبد الله درويش، مكتبة الشباب - المنيره، ١٩٧٦م.

- جامع البيان عن تأويل آي القران: محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ.

- الجامع لأحكام القران: محمد بن احمد بن أبو بكر بن فرج القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: احمد بن العليم البردوني، ط٢، دار الشعب - القاهرة، ١٣٧٢هـ.

- الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط٤، مؤسسة الرسالة - بيروت، دار الأمل - الأردن، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط٢، دار الافاق الجديدة - بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- حاشية الأمير على مغني اللبيب: محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، ١٢٨٨هـ.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري: مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، ط٢، مطبعة أمير - قم، ١٣٧٣هـ.

- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة (د.ت).

- الحجة في القراءات السبع: الحسن بن احمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)،تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق - بيروت، ١٩٧١م.

- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب - بيروت، (د.ت).

- دراسة في حروف المعاني الزائدة: عباس محمد السامرائي، ط١، مطبعة الجامعة - بغداد، ١٩٨٧م.

◆ دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، ط١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

◆ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية و تقعيدها: لطيفة إبراهيم النجار، ط ١، دار البشير- الأردن، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

◆ الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.

◆ رصف المباني في شرح حروف المعاني: احمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: احمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

◆ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم و السبع المثاني: محمود الالوسي أبو الفضل (ت ١٢٧٠ هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت (د. ت).

◆ السبعة في القراءات: أبو بكر احمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت ٣٢٤ هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط ٢، دار المعارف - القاهرة، ١٤٠٠هـ.

◆ سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٢م.

◆ شذا العرف في فن الصرف: احمد الحملاوي، ط ٢، مطبعة مهر- إيران، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

◆ شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمداني (ت ٧٦٩هـ)، على ألفية محمد جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٢، دار الكتب - جامعة الموصل، ١٩٩٩م.

◆ شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد،ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

◆ شرح التلخيص في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الله الرحمن القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، ط ٢، دار الجيل - بيروت، ١٩٨٢م.

- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): علي بن مؤمن بن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب ابو جناح، ١٩٧١م.

- شرح الحدود النحوية: جمال الدين عبد الله بن احمد بن علي بن محمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق: د. محمد الطيب الابراهيم، ط ١، دار النفائس - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن محمد الزخراف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد (د.ت).

- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط ٢، مطبعة أمير - قم، ١٣٨٢هـ.

- شرح الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت (د.ت)

- شرح الكافية الشافية: جمال الدين ابو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد المنعم احمد هريدي، ط ١، دار المأمون - مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتنبي - القاهرة (د.ت).

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أبو الحسن احمد بن فارس (٣٩٥هـ)، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

- الصناعتين (الكتابة والشعر): أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥هـ)،تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، ١٩٧١م.

◆ طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، دار المعارف - مصر، ١٩٨٢م.

◆ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

◆ العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط ١، مكتبة ام القرى - الكويت، ١٩٨٤م.

◆ علم المعاني: د. محمود احمد نحلة، دار العلوم العربية - بيروت (د.ت).

◆ علم المعاني بين الأصل النحوي والموروث البلاغي: د. محمد حسين علي الصغير، ط ١، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ١٩٨٩م.

◆ فقه اللغة وخصائص العربية. دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد: محمد المبارك، ط ٥، دار الفكر - بيروت، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

◆ الفهرست: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب بن النديم (٣٨٠هـ)، تحقيق: رضا- تجدد، مطبعة دانشكاه - طهران، ١٣٥٠هـ - ١٩٧١م.

◆ في التفكير النحوي عند العرب: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب - بيروت، ١٩٨٦م.

◆ في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث: د. مهدي المخزومي، ط ١، مصطفى البابي الحلبي - مصر، ١٣٨٦هـ ، ١٩٦٦م.

◆ في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، ط ١، منشورات المكتبة العصرية - بيروت، ١٩٦٤م.

◆ في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق: د. خليل احمد عمايرة، ط ١، عالم المعرفة - جدة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

◆ القواعد التطبيقية في اللغة العربية: د. نديم حسين دعكور، ط ١، دار المنال - بيروت، ١٩٩١م.

- القواعد التطبيقية مادتها وطريقتها: عبد الحميد حسين، ط ٢، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٥٣م.

- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: د. سناء حميد البياتي، ط ١، دار وائل للنشر، ٢٠٠٣م.

- الكتاب (كتاب سيبويه): أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٦، عالم الكتب - بيروت (د. ت)

- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٢٨)، ط ١، القدس - قم، ١٤١٣هـ .

- كشف المشكل في النحو: علي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، ط ١، مطبعة الإرشاد - بغداد، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط ١، دار الفكر - دمشق (د. ت).

- اللباب في النحو: عبد الوهاب الصابوني، دار الشرق - بيروت، ١٩٧٣م.

- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٣م.

- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، ط ١، مطبعة العاني - بعداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: احمد الحوفي، د. بدوي طبانة، ط ٢، دار الرفاعي - الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- مجمع البيان في تفسير القران: أمين الدين أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٣٧٩هـ.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٩٨م.

- المخزومي ونظرية النحو: د. زهير غازي زاهد، مطبعة الضياء - النجف، ٢٠٠٦م.

◆ مدخل إلى دراسة الجملة العربيـــة: د. محمود احمـــد نحلـــة، دار النهضة العربية - بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

◆ المرتجل: أبو محمد عبد الله بن احمد بن احمـــد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة - دمشق، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

◆ المزهر في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر - بيروت (د.ت).

◆ معاني الحروف: علي بن محمد بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق: د.عبـــد الفتاح شلبي، ط ٣، دار الشرق - جدة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

◆ معاني النحو: د. فاضل السامرائي، ط ٢، دار الفكر - الأردن، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

◆ مغنـي اللبيـــب عـــن كتـب الاعاريـب: جمـال الـدين بـن هشـام المصـري، الأنصـاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر - بيروت، ١٩٨٥م.

◆ مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: جمال الدين بن هشام المصري، الانصاري (ت ٧٦١هـ)، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

◆ مفتـــاح العلـوم: أبـــو يعقـوب يوسـف بـــن أبـي بكـر الخـوارزمي، السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي - مصر، ١٩٣٧م.

◆ المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشـــــري (ت ٥٣٨هـ)، ط ٢، دار الجيل - بيروت، ١٣٢٣هـ.

◆ المقتصـــد فـــــي شـــــرح الإيضـاح: عبد القـاهر الجرجـاني (ت ٤٧١هـ)،تحقيق: د. كـاظم بحر المرجان، دار الرشيد - العراق، ١٩٨٢م.

◆ المقتضب: أبـو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: عبـــد الخـالق عضيمة، ط ٢، دار الكتاب المصري - القاهرة، دار الكتاب اللبناني - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

◆ مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت ٨٠٨ هـ)، ط ١، دار الكتاب العربي، ١٩٩٦م.

- المقــرب ومعه مثــل المقرب: أبـــو الحســـن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الحضرمي الاشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيـــق: عادل احمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- مناهج البحث في اللغة: د.تمام حسان، دار الثقافة - المغرب، ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، ط ٦، مكتبة الانجلوالمصرية - القاهرة، ١٩٧٨م.
- من تاريخ النحو: الأفغاني، دار الفكر - القاهرة (د.ت)
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: تقي الدين احمد بن محمد الشمني، مكتبة الحوزة.
- موصل الطلاب الى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله الأزهري، تحقيق: د. عبد الكريم مجاهد، ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٩٩٦م.
- النحو العربي نقد وبناء: د. ابراهيم السامرائي، دار الصادق - بيروت،١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- نحو الفعل: د.احمد عبد الستار الجواري، مطبعـــة المجمـــع العلمـــي العراقـــــي - بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- نحو المعاني: د. احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي - بغداد، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- النحو الوافي: عباس حسن، ط ٤، دار المعارف مصر، ١٩٦٦م.
- النحو والدلالة. مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: د.محمد حماسة عبد اللطيف، ط ١، كلية دار العلوم - جامعة القاهرة، ١٩٨٣م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط ١، محمد أمين الخانجي - مصر، ١٣٢٧هـ.
- الواضـــح فـــي النحو والصرف: د. محمد خير الحلواني، ط ٢،دار المأمون للتراث - دمشق، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

البحوث المنشورة

- الجملة في التـــراث النحوي: د.زهير غازي زاهد، مجلة السدير، كلية الآداب - جامعة الكوفة، العدد السابع، السنة الثانية.

- رأي في تقسيم الكلمة: د.مصطفى جمال الدين، مجلة تراثنا، مؤسســـة آل البيـــت (عليهم السلام) لإحياء التراث - قم، العدد الرابع، السنة الثانية، ١٤٠٧هـ.

Abstract

The studies of grammar and semantics are regarded as one of the modern studies which the modern grammarians dealt with through research, study and classification. But this doesn't mean that our traditional grammarians had neglected the semantic aspect, it's importance and role in speech. The evidence of that is the occurrence of grammar, it is best to reflect our traditional grammarians attention and their aware of the semantic importance.

This may be the reason for the researcher to say that Arabic grammar is a structural grammar concerned in the form of a word and it's endings without paying attention to semantics.

This saying, even if it is correct, but it cannot be generalized in away that grammar is described as formal, and that the study of the sentence is a structural study.

This matter is one of the most important reasons which led me to deal with this subject, through shedding the light towards the traditional grammarian's efforts in this case and it's importance to them.

It may be that one of the most famous researchers who dealt with this field is Ibn Husham in his Mughni so, my study was entitled:

Grammar and Semantics a study of Mughni AL Labeeb by Ibn Husham AL-Ansary (761 A.H). He is the best model of the efforts of grammarians in this field.

And to reveal the accuracy of Ibn Husham and his efforts in dealing with this subject, it was necessary to make the research in three chapters, preceeded by a preface and followed by a conclusion.

The preface revealed the importance of the books of grammar and it's importance to the students. Then I included the concepts of grammar and semantic. While the first chapter, I dedicated it to the sentence and speech of Ibn Husham, the second one, was dedicated to the study of the sentence and the correctness of meaning, as for the third, it tackled the

sentence as a study and analysis. In the conclusion I revealed the most important aspects which I noticed through studying the subject of this research. Many aspects were revealed during this study which are:

Ibn Husham was one of the first traditional grammarians who tackled the theme of semantics and gave it a great importance in their studies, so we notice that it took great attention in his study. He dealt with the sentence in details, as he divided it into many types depending on many basis:

1. The beginning of the sentence: there was the nominal, verbal and adverbial sentences, by that he added a third type to the sentence for the two types of those who preceded him of the grammarians.
2. The length: there was the long sentence and the short one, and he included it one correlative of attribute or more.
3. It's Ability to substitute a grammatical function, so there were sentences that have no function and the ones that do have.

Ibn Husham did not follow the steps of the grammarians who preceded him in dealing with the sentence; he even had a developed method in studying it. This matter may be revealed through the way he puts the opinions of the preceding grammarians for discussion and he preferred ones to others or he may leave the judgment to the reader.

Because Ibn Husham was concerned in semantics, he gave context and orders a great deal of concern, this is revealed by the way he puts many aspects of parsing for discussion and as the requirements of meaning. And because he was concerned in context and structure, we see that he dealt with the functional meaning of the three levels: auditory, grammatical and inflectional as he was concerned in it in his study, because he realized that reaching the general meaning of a sentence can not be possible without understanding these meanings, so his book

included, in addition to grammatical study, a good effort in the inflectional aspects of the study.

University of Kufa
College of Education for Girls
Department of the Arabic Language

Grammar and Semantics
A study of Mughni AL-Labeeb by Ibn Hisham AL Ansary (761A.H)

A thesis

Submitted to The Council of the
College of Education For Girls \ University of Kufa

In Partial Fulfillment of The Requirements for
Master Degree in Arabic Language and its Literature

By

Anfal Rashad Ali Aoda AL Khalidy

Supervised by

Professor Dr. Zuhair Ghazy Zahid

2007 A.D 1428 A.H